الحضارة الغربية الحديثة بين النشأة والتدهور

رؤية نقدية فى فلسفة الحضارة

(٣)

من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

(عصر الأيديولوجيات بين النشأة والانهيار)

دكتورة

صفاء عبد السلام جعفر

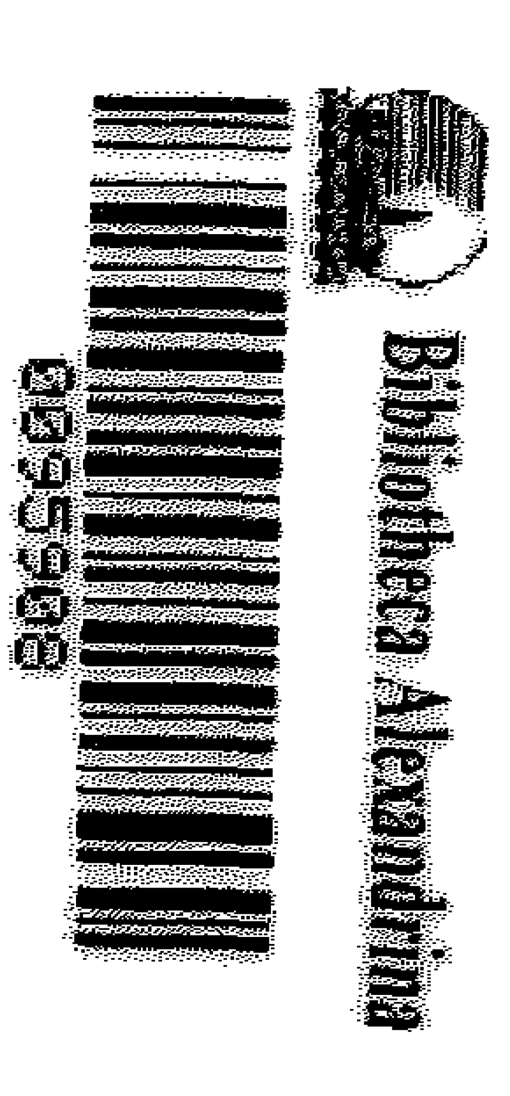
مدرس الفلسفة الحديثة والمعاصره

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

دار الثقافة العلمية

الاسكندرية

١٩٩٨



الحضارة الغربية الحديثة بين النشأة والتدهور

رؤية نقدية فى فلسفة الحضارة

(٣)

من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

(عصر الأيديولوجيات بين النشأة والانهيار)

دكتورة

صفاء عبد السلام جعفر

مدرس الفلسفة الحديثة والمعاصره

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

دار الثقافة العلمية

الإسكندرية

١٩٩٨

رقم الإيداع ٩٢١٣٢ / ١٩٩٨
تاريخ النشر ٢٥ / ٩ / ١٩٩٨
الرقم الدولي ٩ ـــ ٢٣٦١ / ١٩ / ٩٧٧

الناشر : *دار الثقـــافة العلميـــة*
خلف ٦٨٧ طريق الحرية
الاســـكندرية

الفصل الأول

نهاية الازدهار وبداية التدهور (٣)
« القرن التاسع عشر »
عصر الأيديولوجيات

تمهيد...

عُرف القرن التاسع عشر بأنه عصر "العلم والأيديولوجيا"، بوصفهما أهم مظهرين حضاريين لهذا القرن، ونحن من ثم - نحاول فى هذا الفصل الإجابة على التساؤلين التاليين:

(١) ما هى مظاهر الدور العلمى الذى أسهم من خلاله علماء القرن التاسع عشر فى الحضارة الغربية الحديثة؟ (*)

(٢) لماذا سُمى هذا القرن بعصر الأيديولوجيا؟ وما تاريخ استخدام المصطلح؟ وما هى علاقته بغيره من المجالات المعرفية؟ وإذا كانت الليبرالية والرأسمالية والإشتراكية والشيوعية نماذج لأيديولوجيات هذا القرن فما هى عوامل قيامها؟ وما هى عوامل تداعيها؟

(*) يرى شبنجلر (ت. ١٩٣٦م) أن الحضارة تفقد روحها المبدعة، وتصبح مجرد مدنية يتجلى أفضل ما تقدمه فى تطبيق العلم على الصناعة.
أحمد محمود صبحى: "فى فلسفة التاريخ"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط٣، ١٩٩٠م، ص: ٢٣"

(أولاً) القرن التاسع عشر بوصفه "عصر الأيديولوجيا"

إختلف "مناط الحقيقة" مع انتقال الفلسفة من فرنسا إلى ألمانيا؛ ففلاسفة "التنوير" عقلنوا العالم، وألهوا العقل، وأصبح ما يتعارض مع العقل منافياً للحقيقة كما سبق بيانه.

وبانتقال عرش الفكر خلال القرن التاسع عشر إلى ألمانيا، أصبح "التاريخ" بدلاً من "العقل" هو مناط الحقيقة، ومثال ذلك فلسفة هيجل التى حاولت "عقلنة التاريخ" أو تشكيل نظرية الوعى الإنسانى على أساس مثالى رومانتيكى: فالروح المطلق هى "محك التاريخ"، وتتجسد فى كل شعب من الشعوب فى "روح ذلك الشعب" التى تميزه عن غيره من الشعوب، وهو من خلال هذه الخصوصية يساهم فى الماهية الشمولية للروح المطلق.

ولقد أسهم الرومانتيكيون فى إعطاء مضمون عينى لمفهوم الوعى الانسانى مما مهد لتعميق فهم الايديولوجيا بحيث أصبحت تضم الأفكار والنظريات السياسية والاجتماعية والفلسفية التى هى من نتاج الوعى الفردى، والعادات والتقاليد والمشاعر والخصائص القومية الفلسفية واللغوية، وإذا كان "العقلانيون" قد ركزوا فى تصورهم للأيديولوجيا على لحظة "الوعى" (الفلسفة مثلاً)، فان الرومانتيكيين قد ركزوا على لحظة "اللاوعى" (الأدب والفن مثلاً) والتمييز بين هاتين اللحظتين ضرورى؛ لأن عالم الأيديولوجيا – وهو سمة القرن التاسع عشر البارزة – هو عالم الأفكار والمشاعر معاً[1].

(أ) سبب تسمية القرن التاسع عشر بعصر الأيديولوجيا:

فاما عن سبب تسمية القرن التاسع عشر "بعصر الأيديولوجيا" فيبدو أن هذه التسمية ناجمة عن السببين التاليين:

---

(١) مالك عبيد أبو شهيوه وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة – دراسات فى الأيديولوجيات السياسية المعاصرة، جـ ١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سنة ١٩٩١م ص: ٢٢ – ٢٤.

(١) أن السمة الغالبة للتيارات الفلسفية فى ذلك القرن قد تمثلت فى إزاحة الميتافيزيقا عن بؤرة اهتمام الفلاسفة؛ فالأيديولوجيا نزعة معارضة للتفكير الميتافيزيقى.

(٢) أن الفلاسفة فى ذلك القرن قد اهتموا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بحياة الإنسان وحضارته.

ويعنى ذلك ان الأيديولوجيا وليدة النزعة الإنسانية Humanism التى سادت الفكر الأوروبى فى القرن التاسع عشر، وهى النزعة التى ساعد على انتشارها بعض العوامل: ديمقراطية التعليم وانتشار الثقافة الجماهيرية، واستبعاد المسائل الدينية المتعلقة بالإلهيات والكونيات عن الاهتمام بعد أن كانت كذلك فى العصر الوسيط.

كما يعنى أن الايديولوجيا تصل بين الفكر والواقع، أو هى فكر قريب من التطبيق قرباً لا تبلغه المذاهب الفلسفية.

(ب) الاشتقاق اللفظى للأيديولوجيا:

ولكن ما عسى أن يكون مفهوم ذلك المصطلح الذى أقحم نفسه على الفكر الفلسفى بعامة والسياسى بخاصة بحيث أصبح علاقة مميزة للقرن التاسع عشر؟[(١)].

إن الاشتقاق اللفظى للأيديولوجيا يبين أنها "علم دراسة الأفكار"؛ وجدير بالذكر أن مصطلح "الأيديولوجيا" حديث نسبياً[(*)]؛ جاء إلينا من الفكر الفرنسى بعد ثورة عام ١٧٨٩م، وترجمتها اللغوية هى "علم دراسة الأفكار"، وهى مركبة

---

(١) أحمد محمود صبحى: "الأيديولوجيا بين الفلسفة والدين" - مجلة اليرموك - مجلة ثقافيه فصلية جامعة - الأردن - العدد ١٣ عام ١٩٨٥م، ص: ٥٢ - ٥٥.

(*) لا تعنى حداثة اللفظ نسبياً أن الناس لم يكونوا من قبل ينظمون أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقاً لفكر محدد، وإنما كان المعتقد الدينى يحدد هذه الأنظمة جميعاً، وبخاصة تلك الأديان التى تحرص على تنظيم الحياة اليومية للإنسان مثل التلمود لليهود والتشريع من قرآن وحديث وفقه فى الإسلام، أما بالنسبة للمسيحية فبانحسار سلطان الدين عن الفكر الأوروبى فى عصر النهضة وما تلاه كان لابد للأيديولوجيا أن تشغل هذا الفراغ.

من مقطعين هما "Idea" فكرة و"Logos" علم، والهدف من المفهوم الجديد - كما سبق ذكره - أن يحل محل "الميتافيزيقا" التى كانت غير ذات قيمة بعد الثورة الفرنسية، والتى عملت على تغيير كل شئ لتأكيد انفصالها عن النظام القديم.

ويعنى ذلك أن مفهوم لفظ "الأيديولوجيا" يشير إلى نمط من المعتقدات والأفكار والقيم المتعلقة بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية التى تسود المجتمع فى عصر معين، وتشكل اتجاهات الأفراد ونظرة المجتمع، وتتضح أهمية الأيديولوجيا فى الجماعات السياسية - كالأحزاب مثلاً.

(جـ) إستخدام المصطلح من الناحية التاريخية:

ويُعد المفكر الفرنسى "دستيت دى تراسى **Antoine Destutt Detracy**" (ت. ١٨٣٦م) أول من استخدم مصطلح الأيديولوجيا" فى كتاب له بعنوان "تخطيط لعناصر الأيديولوجيه عام ١٨٠١م"، والمقصود باللفظ عنده مجموعة الأفكار المعبرة عن مصالح الطبقة الاجتماعية؛ وكان يهدف من ورائه إلى تأسيس علم جديد: "علم الأفكار"، وهو منهج علمي لدراسة وفهم الأفكار المجردة، وتكوينها وشروط مطابقتها للحقيقة حتى تتمتع بنفس درجة اليقين فى العلوم الطبيعية مثل الرياضيات والفيزياء.

ويبدو أن مفهوم الأيديولوجيا فى الأعوام الأولى من القرن التاسع عشر قد ارتبط "بمعنى سلبى"، وذلك عندما قام "نابليون" بإدانة المثقفين الذين اتخذوا موقفاً معارضاً لتوجهاته الاستبدادية وأطماعه الاستعمارية؛ فقد انتقدهم بقوة ووصف أفكارهم بأنها مجرد تجريدات وتخمين غير مسئول[1]؛ بل شبههم بمن "يعيشون فى برج عاجى، ويدلون بآرائهم فى المسائل السياسية عن غير ممارسة أو خبرة"، وبديهى أن ذلك المعنى يختلف عن المعنى الاصطلاحى للفظ[2].

---

(١) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسه..."، ص: ١٩ - ٢٠.

(٢) أحمد محمود صبحى: "الأيديولوجيا بين الفلسفة والدين" - مجلة اليرموك - ص: ٥٢.

اما عن "كارل ماركس" (ت. ١٨٨٣م) فقد قدم افتراضات حول أصل الأفكار الاجتماعية والسياسية، وحول دورها ووظيفتها الاجتماعية؛ هذه الأفكار تشكل خطوطاً عريضة تساهم في فهم الأيديولوجيا، ويرى البعض بأنها نظرية للأيديولوجيا، ويختلط في هذه النظرية المنظور النشوئي (الأصل الاجتماعي للأفكار)، بالمنظور الوظيفي (وظيفة الأفكار في إرساء سلطة المستغلين)، بالمنظور البنيوي (الأيديولوجيا باعتبارها بنية تحتية مشتقة من البنية الفوقية التي هي انعكاس للبنية التحتية، بالمنظور الماهوي (الأيديولوجيا كأفكار وتمثلات تعكس للواقع).

(أ) البناء التحتي والبناء الفوقي:

يبدو أن التفسير المادي الماركسي للأيديولوجيا كان له تأثير هائل على التفسيرات التالية لماركس، صرح ماركس بأنه قد "أوقف هيجل على قدميه"؛ حيث كان هيجل يرى أن الوجود الإنساني وتاريخه يتشكل بأفكاره، وأن الصراع الإنساني هو مظهر لجدل الأفكار. ورأى ماركس في المقابل أن الحياة الإنسانية المادية تحدد وتشكل أفكاره، وأن أسس الصراع مادية موجودة في نمط الانتاج السائد، والنظام الطبقي الذي ينتج صراع الطبقات، يقول ماركس:
" .. ليس الوعي هو الذي يحدد الوجود، ولكن العكس، الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي، الحياة لا تتشكل بالوعي، ولكن الوعي بالحياة" .

ويعني ذلك أن المادية الجدلية Material Dialectic هي التي تشكل الإنسانية، ونظام العلاقات الاقتصادية هو الذي يعبر عن حقيقة العلاقات الإنتاجية القائمة، ومجموعة العلاقات الاقتصادية تؤلف "البناء التحتي" وهو بمثابة القاعدة الحقيقية التي يقوم عليها البناء العلوي المتمثل في الشكل القانوني والسياسي، وهي التي تتفق وأشكال معينه من الوعي الاجتماعي.[1]

---

(١) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة..."، جـ ١، ص. ٢٧ - ٢٨

(ب) الوعى الزائف:

إذا كانت القضية الرئيسية فى فلسفة ماركس: أن كل الأفكار والمذاهب إنما هى محصلة القوى الانتاجية والعلاقات بينها، فان الأيديولوجيا هى "مجموعة الأفكار المعبرة عن مصالح الطبقة البورجوازية"[(1)] ويعنى ذلك أن ماركس كان مهتماً بالدور الذى لعبته الأيديولوجيا فى تعميق وتكريس عدم المساواة الاجتماعية، فالأيديولوجيات كانت عاملاً مساعداً فى تحقيق مصالح الفئات الحاكمة التى توجه المعرفة الاجتماعية، ووظيفتها كانت تبريراً لنمط الانتاج السائد بعلاقات الهيمنة والخضوع.

يقول ماركس فى "الأيديولوجيا الألمانية":

" إن أفكار الطبقة السائدة فى المجتمع هى أيضاً الأفكار السائدة.. الطبقة التى تملك وسائل الانتاج المادى تكون أيضاً مالكة لوسائل الإنتاج الفكرى". ويشير ذلك إلى أن الأيديولوجيا السائدة - وفقاً لماركس تعمل من خلال التزييف والخداع لقلب خصوصيات المجتمع فى صوره زائفة إلى صور عدل وتناسق سياسى.

إن وظيفة الأيديولوجيا عند ماركس هى أن تسمى الأشياء بغير أسمائها، وأن تعطى الوقائع المادية "إسماً مهذباً" تكفى معه أن تكون مقبوله؛ فالمضطهدون بحاجة نفسية إلى تمويه واقعة الاضطهاد العادى الذى يتنافى مع الحد الأدنى من الكرامة الانسانية، والأيديولوجيا - بذلك - مرآة مهمتها أن تعكس للطبقة السائدة صورة عن ذاتها ولذاتها، وترفع من شأنها، كما تعكس صورة عن الطبقات الأخرى وللطبقات الأخرى، وهذه الصورة تحط من شأن هذه الطبقات، وتبخس قيمتها فى نظر نفسها بالذات، وهكذا عكست لنا أيديولوجيا المجتمع الإقطاعى صورة مثلثة الوجوه عن نبلاء وسادة؛ أما أعضاء الطبقات الأخرى فهم فى نظر أيديولوجيا عهد الاقطاع "رعاع" كما اختلفت

---

(1) أحمد محمود صبحى: "الأيديولوجيا بين الفلسفة والدين....."، ص: ٥٣.

البرجوازية ثلاث صور: صورتها فى نظر نفسها كحاملة للعقل الانسانى ومبشرة بمبادئه، تهدف إلى حسن تنظيم المجتمع، وصورتها فى نظر الطبقات الأخرى راغبة فى السعادة والحرية الإنسانية، وقيِّمة على الخير العام والتقدم، وصورة أعضاء الطبقات فى نظرها: عمال إنضباطيون أو مشاغبون....

إذن الأيديولوجيا بالنسبة لماركس هى أساساً "تبرير للمصالح الاقتصادية والقوة السياسية للطبقة السائدة"، وكل جهود الإنسان الروحية والفكرية تتلاشى فى أيديولوجية خدمة الامتيازات للطبقة السائدة. فالأيديولوجيا بهذا المعنى "زيف مزدوج"، وتبرير فكرى" للمصالح الاقتصادية للطبقة السائدة، و"أداة" تستعمل بواسطة الطبقة المهيمنة تحميها من التغيير، وهى "خداع وتضليل" بل "وعى زائف".

(جـ) تبعية الوعى للحياة:

أكد ماركس أن المادية التاريخية Historical Materialism تجعل من الإقتصاد العامل الأول المحرك للتاريخ، والمقدمة العامة التى تنطلق منها هى أن "التطور السياسى والفلسفى والدينى، والأدبى، والفنى يقوم على أساس التطور الإقتصادى"؛ أى أن جميع مظاهر الأيديولوجيا من سياسة وحقوق، وأدب، وفلسفه يؤثر بعضها على بعض، كما تؤثر فى جملتها على الوضع الاقتصادى.

تعقيب:

(أولا) يمكن القول بأن ماركس قد بالغ فى تقدير قيمة العامل الاقتصادى فىمسار التاريخ؛ فالمصالح الاقتصادية للإنسان لا تسيطر دائماً على أفعاله وأفكاره؛ فالمصالح المادية من طعام وكساء ومسكن وثروة... لا تتمشى مع الحاجات الطبيعية الإنسانية المعقدة والمتزايدة المتمثلة فى المكانة والثروة والسلطة التى يسعى إليها الإنسان؛ ومن ناحية أخرى، فإن هذه القيم متفاوتة[1]؛ فهناك

---

(١) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسه..."، جـ ١، ص: ٢٩ - ٣٦.

من يفضل المكانة على الدخل، والبعض يفضل السلطة على كليهما، وهناك من يسعى إلى قيم أخرى؛ أى أن علاقة الأيديولوجيا السياسية بالمصالح الاقتصادية معقدة، ولا يوجد ما يدل على أن التاريخ الانسانى خضوع آلى للقانون العملى للطبيعة أو للتاريخ.

(ثانيا) يُلاحظ أن ماركس وإنجلز لم يستخدما كلمة الأيديولوجيا للإشارة إلى نظريتهما الخاصة؛ على الرغم من أنهما يريان أنها نظرية تتسق ومصالح طبقة البروليتاريا، ومن ثم فإنها ستعتنقها بالتدريج عندما تتعلم التعرف على مصالحها الطبقية. ويبدو أنهما لم يطلقا على نظريتهما لفظ "أيديولوجيا"؛ لأنهما لم يفكرا على أنها شكل من أشكال الوعى الزائف.

(ثالثاً) كما يُلاحظ أن البروليتاريا أو طبقة العمال عندهما طبقة متميزة على نحو فريد: فالمعتقدات المتعلقة بالمجتمع، ومسار التغير الاجتماعى التى تنهض بمصالح هذه الطبقة معتقدات صحيحة، ولقد قُدر لهم أن يكونوا الطبقة الوحيدة التى تستوعب مسار التغير الاجتماعى، وتسمو على الوعى الزائف.

(رابعاً) لا يتحدث الماركسيون اليوم عن الأيديولوجيا كما لو كانت وعياً زائفاً؛ بل يستعملون مصطلحات مثل "الأيديولوجية الشيوعية، والأيديولوجية البروليتارية"، وهى تعبيرات إجتنبها "ماركس وانجلز"، وهم عندما يقولون إنها "أيديولوجية" فإنما يقصدون أنها تقوم بتوحيد حزب أو طبقة، وبتوجيه أفعالها، وعندما يسمونها "نظرية" فإنما يشيرون إلى أنها تفسر مسار التغير الاجتماعى؛ وهذه النظرية الأيديولوجية صحيحة فى جوهرها، وإن كانوا يرون أن من يقبلونها يسيئون تطبيقها[1].

(خامساً) يصف "الماركسيون" الأيديولوجيا بأنها "علمية"، ويعنون بذلك أنها تفسير للتاريخ، ولمسار التغير الاجتماعى والثقافى، يبرز مغزاه على نحو

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٤ - ٣٦.

لا نصادفه فى نظريات علم الاجتماع المحض أو علم التاريخ؛ فهى تظهر تاريخ الإنسانية بوصفه تقدماً ينمى فيه الناس قدراتهم، فضلاً عن تعميق فهمهم لطبيعة البشر ومسار التغير الذى ينظم نوعهم للسيطرة على البيئة المحيطة وتحقيق أفضل واقع ممكن[١]، ويعنى ذلك أن الماركسية ترى أن مصالح الطبقات الرجعية تغذى أيديولوجيا زائفة، فى حين أن مصالح الطبقات التقدمية الثورية تساعد على تجسيد أيديولوجيا علمية حقيقية[٢].

(سادساً) إذا كان ماركس يصف الأيديولوجيا "بالوعى الكاذب" طالما كان تبريراً كافياً من أهل مصالح هذه الطبقة، وحجباً للرؤية الصحيحة لحقيقة العلاقات الاجتماعية، فإن زوال الوعى الكاذب يتم بزوال الطبقات، وبعبارة أخرى لا أيديولوجية فى المجتمع الشيوعى، ويبدو أن هذه الإدانة من ماركس للأيديولوجيا قد شملت بعض المذاهب الفلسفية مثل الليبرالية فى الاقتصاد، والمنفعة فى الأخلاق ما دامت انعكاساً لأوضاع اجتماعية تخدم النظام الرأسمالى[٣].

فإذا ما انتقلنا إلى **"كارل مانهايم"**(*) K. Mannheim، سنجد أنه لم يبتعد كثيراً عن المفهوم الماركسى، فهو يرى أن الأيديولوجيا هى مجموعة أفكار متميزة للطبقة المهيمنة فى المجتمع، وهى منظومة فكرية تتعلق بالنظام الاجتماعى والسياسى القائم دفاعاً عنه أو تغييراً له بحيث تكون وظيفة الأفكار أيديولوجيا فى الجسم السياسى[٤].

وضع "مانهايم" الأسس الكاملة لنظرية الأيديولوجيا فى كتابه "الأيديولوجيا واليوتوبيا" عام ١٩٢٩م، وجعل الأيديولوجيا المفهوم الأساسى فى علم السياسة

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢٤.

(٣) أحمد محمود صبحى: "الأيديولوجيا بين الدين والفلسفة"، ص: ٥٤.

(*) عالم اجتماع ألمانى، (ت. ١٩٤٧) يُعد مؤسس المفهوم الحديث للأيديولوجيا.

(٤) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة..."، ص: ٢٤.

وجميع المظاهر الحضارية الأخرى بهدف الكشف عن العوامل الاجتماعية التى تشكل السياسة والانتاج الفكرى.

ولقد أطلق "مانهايم" على المنظومات الفكرية الفعاله فى الميدان السياسى اسم "الأيديولوجيا الخاصة أو الجزئية Particulur Conception of Idealogy، وأطلق على المنظومات الثانية "الأيديولوجيات العامة أو الكلية Total Conception of Ideology؛ تشير الأولى إلى منظومة الأفكار الخاصة بمصالح جماعة معينة، وتدعيم هذه المصالح يتطلب "تضليل" جماعات أو تكوينات أخرى، ويجسد ذلك آلات الرأسمالية الأيديولوجية (والمصلحة هنا هى المصلحة الاقتصادية)؛ فكل أيديولوجيا كى تكون مؤثره تعد نفسها حقيقة مطلقة، وتتهم الأيديولوجيات الأخرى بأنها زيف وزور.

أما المفهوم الثانى فيشير إلى الطريقة العامة للتفكير فى كل مجتمع أو فى فترة تاريخية خاصة "تصور العالم" ولا فكاك منها إلا بالهروب إلى ثقافة أخرى، تحمل أيديولوجيه كلية مُختلفه.

كما ميز "مانهايم" بين "الأيديولوجيا واليوتوبيا"؛ فالأيديولوجيا منظومة من الأفكار والقيم والمعتقدات تسعى للحفاظ على الوضع الاجتماعى القائم، وتتصف بأنها محافظة، أما اليوتوبيا(*) فهى منظومة من الأفكار والقيم تسعى نحو المستقبل، وتتضمن نقداً ثورياً للأوضاع القائمة؛ أى أن ثمة بعدين فى كل أيديولوجيا: بعد محافظ، وبعد يسعى إلى التغيير، قد يطغى الأول فى فترة تاريخية معينة، والعكس صحيح، وهما يخدمان الإنسان فى تكوين نظام حياته الاجتماعية، لكنهما لا يفيان بمتطلبات الواقع الاجتماعى وشروطه، لذا تُنسب إلى المفهومين السابقين: الأيديولوجيا واليوتوبيا خاصة الاغتراب عن الواقع[1].

(*) يلاحظ أن كل منظومة فكرية تتضمن بعداً يوتوبياً وفقاً للظروف التى تظهر فيها، والتكوين الاجتماعى الذى يستخدمها، فالليبرالية مثلاً كانت يوتوبيا فى القرن الثامن عشر، بينما أصبحت أيديولوجيا فى القرن التاسع عشر كما سيرد ذكره.

(١) نفس المرجع، ص: ٥٢ - ٥٣.

ويمكن إيجاز مفهوم "مانهايم" عن الأيديولوجيا فى العبارة التالية:

"الأيديولوجيا تشويه أو إخفاء متعمد لحقيقة الأوضاع الاجتماعية، وهى بطبيعتها متهافتة ما دامت تبريراً لمصالح نظام قائم، كما أن أصحابها فى الغالب يعلنون غير ما يبطنون، ويتسترون وراء شعارات زائفه حفاظاً على مصالحهم وأطماعهم". ففى كل الانظمة القائمة على القهر نجد أيديولوجيا لكل منها تسوغ قيامها، وتنطلق من مصالحها الذاتية(1).

(ثانياً) العلاقة بين الأيديولوجيا وغيرها من المجالات المعرفية:

(أ) الأيديولوجيا بين الفلسفة والنظرية السياسية:

تتداخل مفاهيم مختلفة مثل الفلسفة والنظرية مع الأيديولوجيا غير أن هذه المفاهيم لها استخداماتها المحددة: فالفلسفة السياسية - مثلاً - تتعامل مع عامل القيم من خلال التأمل أو التفكير، والفيلسوف السياسى يعتمد أساساً على الاستنتاج وهو يبحث شمولية الظاهرة السياسية وفقاً لتطور الخير العام والتى توجد خارج النظام السياسى.

أما "النظرية السياسية" فهى مجموعة من الفرضيات مرتبطة منطقياً تربط سببياً متغيرين (عاملين) أو متغيرات (عوامل) لشرح وتفسير الظواهر السياسية. وهذا الربط يجب أن يكون إختيارياً.

والأيديولوجيا تحتوى مجموعة من الفرضيات قيمية وتجريبية حول الإنسان والمجتمع؛ فهى بالتالى تتصل بالفلسفة والنظرية معاً، فضلاً عن أن بعض الأفكار السياسية لبعض المفكرين كانت أساساً لأيديولوجيات؛ مثل أفكار هيجل فى مساهمتها فى بناء الإشتراكية الألمانية، والحركات الأيديولوجية المختلفة التى

---

(1) أحمد محمود صبحى: "الأيديولوجيا بين الفلسفة والدين.."، ص: ٥٤.

تطورت كنتيجة لأفكار ماركس أو لوك، وأثرها فى بناء الليبرالية فى القرن التاسع عشر. وبذلك يمكن القول بأن هناك "عملية جدلية" بين الأفكار والحاجات الاجتماعية، وكل من الفلسفة والنظرية[1].

(ب) الأيديولوجيا والفلسفة:

تتداخل الأيديولوجيا مع الفلسفة فى علاقة تشابه فضلاً عن اختلاف كل منهما عن الآخر؛ فأما عن أوجه الاختلاف بين الايديولوجيا والفلسفة، فتتركز فى أمرين:

(١) فارق من حيث المضمون:

فنظريات أرسطو فى الطبيعة وما بعد الطبيعة... إلخ تعد فلسفة، فى حين أن رأيه بأن شعوب الشمال تتصف بالشجاعة دون الذكاء، وشعوب الشرق تتصف بالذكاء دون الشجاعة، والشعب اليونانى وحده يتصف بالشجاعة والذكاء معاً إنما يعبر عن أيديولوجيا، ونفس الأمر ينطبق على كل النظريات الأوروبية المعبرة عن استعلاء الجنس النوردى أو الآرى بوجه عام.

(٢) فارق من حيث الشكل:

تهتم الأيديولوجيا بالشعبية والجماهير؛ أما معظم الفلاسفة فلا يسعون إلى أن تكتسب نظرياتهم شعبية بين الجماهير؛ بل إن بعضهم قد ضن على العامة بفكره خشية سوء الفهم مثل أفلاطون الذى ذهب إلى أن نظرية المثل قد تثير دهشة المستمعين: "بين الحمقى يكون الفلاسفة غرباء".

ومن ناحية أخرى، فإن المذهب الفلسفى مقصور على قلة من الأتباع هم صفوة المثقفين، وإن امتد إلى الجماهير، فإنه يتخذ صورة مهزوزة تسيئ إلى المذهب كما حدث بالنسبة للوجودية، والأيديولوجيا فى المقابل تسعى إلى الإنتشار والعالمية، وتقيم جسراً من البرامج والخطط بين الفكر والتطبيق.

---

(١) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة..."، ص: ٦٣ - ٦٥.

وأما عن التشابه بين "الأيديولوجيا والفلسفة" فالأيديولوجيا نتاج مفكرين بل فلاسفة شأنها فى ذلك شأن أى مذهب فلسفي؛ إلا أنها فى النهاية تميل نحو تبرير أوضاع قائمة معبرة عن مصالح طبقة معينة[1]

(جـ) الأيديولوجيا والدين:

تشترك الأيديولوجيا مع المعتقد الدينى فيما يلى:

(١) أنها تشكل العلاقات الإجتماعية بين معتنقيها، وتولف بينهم، وتوجد إلتحاماً عضوياً بينهم؛ وإن لم تبلغ الأيديولوجيا فى ذلك مبلغ الدين؛ إلا أنها تتبع فى ذلك شتى الأساليب: كالتأثير على مناهج التربية والتعليم فى المدارس، بسيف المعز وذهبه حيناً، كى تستبدل بالفكر القديم فكراً جديداً تحدث به تعديلاً جوهرياً فى كيان المجتمع، وتوطد سلطانها فى نفوس الرعية؛ ونجم عن ذلك أن سعى كل منهما إلى الإنتشار، بالدعوة والتبشير فى الدين، والدعاية والإعلان فى الأيديولوجيا.

(٢) تنطوى الأيديولوجيا مثل الأديان على مجموعة من المعايير؛ حيث تقيم مجموعة من القضايا تدعى أنها حق بينما القيم المعارضة باطلة، ومن ثم كانت فى الدين تعبيرات متقابلة بالتضاد: (طاعة - معصية)، (حلال - حرام)...، كذلك الأمر فى صراع الأيديولوجيات بين (الرأسمالية - الشيوعية)، (الليبرالية - الإشتراكية)

(٣) تواجه الأيديولوجيات ما تواجهه الأديان فى مسيرتها من انشقاق مذهبى بعد وحدة دينية، ومنشأ الخلاف فى الحالتين: الاختلاف بين إخضاع الواقع للنصوص المقدسة (رأى السلفية) أو النص للواقع (رأى المؤولة)؛ ولا عجب أن يحدث الانشقاق فى المعسكر الشيوعى؛ وأن تتهم الصين

---

(١) أحمد محمود صبحى "الأيديولوجيا بين الفلسفة"، ص: ٥٤

الاتحاد السوفيتي بالتحريف لأنها حرفت تعاليم ماركس ولينين، كما أنها أباحت الحوافز الفردية والاستثمارات الرأسمالية في سيبيريا.

ولا غرو بعد هذا التشابه بين الدين والأيديولوجيا أن يقيم رسل توازياً بين المسيحية والشيوعية؛ حيث حل ماركس محل المسيح، وكتاب رأس المال محل الانجيل، وطبقة البروليتاريا محل طبقة الكهنة، والفردوس الأرضي بإقامة مجتمع لا طبقي محل الفردوس الأخروي[١].

إلا أن الأمر لم يخل من اختلاف بين الأيديولوجيا والدين:

(١) فالأيديولوجيات الحديثة لا تغني عن الأديان، فيرى توينبي" وهو من أشهر فلاسفة التاريخ الإنجليز – أن أخطر كارثة يواجهها العالم اليوم أن الجماهير الغربية قد استعاضت عن الفراغ الديني بأيديولوجيات لا تختلف عن الأديان البدائية من حيث وثنيتها أو عبادة الذات المتمثلة في تأليه الدولة أو الحاكم، وإن تسترت تحت ستار القومية أو الإشتراكية. فمن يعتبرون الأديان سرطانات مخطئون؛ لأن السرطان الحقيقي هو أن تحل الأيديولوجيات محل الأديان، ولا أمل في استقرار السلام أو السكينة في نفس الإنسان إلا بالإستناد إلى الدين[٢].

(٢) الأيديولوجيات تنشأ أحياناً من الطبقة المسيطرة، على حين تنشأ الأديان من بين الرعية كما يرى توينبي، وكل محاولة لفرض دين أو مذهب على الرعية مصيرها الإخفاق، وفي مقابل العبارة الشائعة: "الناس على دين ملوكهم"، يقدم توينبي عبارة مخالفة: "دين الملك دين الرعية"، أي يدين الملك بدين الرعية؛ أما أن يفرض دينه على الرعية، فذلك ما لا يتم؛ ومثال ذلك: فشل المأمون أن يحمل الناس على فكرة خلق القرآن، كما

---

(١) نفس المرجع، ص: ٥٥.

(٢) أحمد محمود صبحي: "في فلسفة التاريخ"، ص: ٢٤٩.

أخفقت الدولة الفاطمية على أن تحمل المصريين على التشيع، ولا يتعارض ذلك مع القول بحماية الدولة لدين قد فرض نفسه مسبقاً (كاعتناق قسطنطين للمسيحية[1].

(ثالثاً) خصائص الأيديولوجيا:

ثمة خصائص أساسية للأيديولوجيا يمكن إجمالها فيما يلي:

الخاصية الأولى: الشمولية في التفسير:

فالأيديولوجيات تسعى إلى التفسير الشامل للعالم من حيث الطابع التاريخي للمجتمع الانساني، وقواه المحركة بغض النظر عن صحة أو خطأ هذا التفسير، وفي هذا الإطار تسعى الأيديولوجيا إلى اعتبار الحقائق الخصوصية - حقائق ومصالح الطبقة - حقائق عمومية مقدسة وغير قابلة للنقد، وتخفي أي تناقض يمكن أن يبرز للعيان بين المصلحة الطبقية الخاصة أو المصلحة العامة حتى تستطيع الأيديولوجيا تكريس هذا التفسير الشمولي؛ فهي تنزع إلى تصور كوني، وتُخضع لها كل المتطلبات الكائنة والممكنة: اللغة - الأسطورة - الدين - الأخلاق - الحقوق - الفلسفة، وتعمل على إقامة نسق معقد من التعقيدات والتبريرات.

ومن ناحية أخرى، فإن الأيديولوجيات تعتمد على الحقائق العلمية، وتدعي الانتساب إليها، ويبدو هذا واضحاً في الماركسية من بدايتها، وأكثر وضوحاً خلال التطورات التالية للماركسية، فالأيديولوجيات تستخدم العلم، وتوظفه لتأييد تصوراتها.[2]

الخاصية الثانية: الإختلاف بين العلم والأيديولوجيا:

يتطلب "العلم" التفكير المستقل بمعنى التحرر من القيود المباشرة في إختبار موضوعاته، وفي أساليبه؛ فالعلم يقبل النقد العلمي، والفحص لما يستجد من

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢٥٠.

(٢) مالك عبيد وآخرون: "الايديولوجيا والسياسة ..."، ص: ٦٦.

حقائق علمية تستند إلى براهين موضوعية. والعلم نسبى يخضـع دائمـاً للبحـث والتمحيص؛ فلكل علم من العلوم مجاله الذى يبحث فيه، وفى إطار هذا المجـال هناك موضوع محدد يحصر اهتمامه فيه وحده مستخدماً مناهجـه الخاصـة بـه؛ أما "الأيديولوجيـا" فانهـا لا تعرف المبـادئ العلميـة السـابقة مثـل الموضوعيـة أو إعادة النظر أو النقد أو التمحيص؛ فهى تقدم تفسيراً شـاملاً وجامعـاً للعـالم بحيث يستند هذا التفسير إلى افتراضات مسبقة يُطلق عليها صفة اليقين النهائى، وهى تسعى إلى ممارسة تأثيرها عن طريـق "الشـعارات" و"مخاطبـة العواطـف"، وليس الأسباب العقلانية؛ أو أنها تضع نفسها "فـوق العلـم"، وتـزود معتنقيهـا بتوجيه إجمالى ثابت فى الحياة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأيديولوجيا المعاصرة تسـتخدم العلـم فـى سـبيل تكريس ما تراه من حقائق؛ فتعمل على اختيـار النظريـات العلميـة لهـذا الغـرض كحجج لتأييد الأيديولوجيات؛ ويتضح مـن ذلـك أن الأيديولوجيـا التـى تدعـى المعرفة المطلقة لا يمكن تأييدها علمياً، ولا رفضها علمياً؛ إنها ليست نتاجاً للعلم؛ بل نتاج للإيمان.

الخاصية الثالثة: التعبئة وتحريك الجمهور:

الأيديولوجيا تسعى نحو الإعلام لتوليـد الحركـة بـين الأيديولوجيـين، والقـوة النهائية لسلطة الأيديولوجيا لا تكمن فى البرهان التجريبى أو المنطقى؛ ولكن فى قدرتها على تحفيز العقيدة والحركة؛ فالأيديولوجيا تتجاوز الواقـع وتقـدم أفضـل الوعود، وسلطة الأيديولوجيا تُستمد من الشـعور الـذى يوقظـه العمـل وهـو مـا تحرص عليه الأيديولوجيا[1]، بحيث يمكن القول بأن الصـراع الأيديولوجـى ليـس فقط صراع الأفكار؛ بل صراع القوى المختلفة من أجل الحصول علـى السـلطة، مما يعنى ضرورة الربط بين الأيديولوجيا والتنظيم السياسى.

---

(١) نفس المرجع الأخير، ص: ٦٦-٦٩.

الخاصية الرابعة: التطور والتغيير:

"الأيديولوجيا تتطور، ولكنها تقاوم التغيير الجذرى والأساسى"؛ فماركس هو الذى وضع أسس الأيديولوجية الماركسية، ولكن الآخرين مثل لينين، وتروتسكى وستالين هم الذين قاموا بتفسيرها، وأضافوا فى هذا التفسير؛ فالتغييرات فى الأيديولوجيا تحصل ببطء شديد لأنها تعتمد نسبياً على هيكلها.

وبينما تتغير الأيديولوجيات فى مضامينها وتطبيقاتها، فهى غالباً تمر بمرحلة صراع مركزة خاصة بين المجدِّدين والتقليديين حول الحاجة إلى التغيير. والصراع داخل الماركسية - مثلاً - منذ لينين وحتى جورباتشوف ما هو إلا مظهر لهذا التغيير.

ولما كانت الأيديولوجيات تسعى إلى الاستجابة إلى أهداف ومصالح الأجيال التالية؛ فإنها يجب أن تتطور أو تتلاءم مع متطلبات الأجيال الجديدة. فالأيديولوجيات - السياسية مثلاً - غالباً ما تبرز فى ظروف الأزمات المختلفة: ميل الإنسان إلى الأيديولوجيا يعنى أن الإنسان أُضطهد تحت الظروف القائمة بحيث تكون الأيديولوجيا السائدة غير كافة لتفسير تجربته أو تبرير ظروفه، نتيجه إلى أيديولوجيات منبثقة يرى فيها صورة لحياة أفضل.

الخاصية الخامسة: التركيز على مناشدة العاطفة لا العقل:

تتضمن الأيديولوجيات درجات من الفكر والقيم تتراوح بين الأفكار شديدة التعقيد إلى الشعارات والرموز البسيطة، وتعبر عن هذه الأفكار فى مناسبات للإتصال بالجماهير، فالأيديولوجيات تمارس نفوذها بواسطة الشعارات، ومناشدة العادات والتقاليد عبر الرغبات، والأحكام المسبقة، والخرافات[1].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٧٠ - ٧١.

الخاصية السادسة: التميز بين الأصدقاء والأعداء:

ترى الأيديولوجيات أن ممثلي الأيديولوجيات الأخرى أعداء لها، والسبب في ذلك أنهم يعرقلون انتشار المبادئ التي تدعو لها، وبالتالي لا مكان للتسوية أو المهادنة معهم حتى تنتصر الحقيقة التي تدعو لها هذه الأيديولوجيا، وليس هناك حركة أيديولوجية لم تعلن منذ بداية مسيرتها أنها جاءت لتحرير ليس معتنقيها فحسب؛ بل كل الإنسانية من العبودية والاستبداد؛ وتغيير النظام القديم، وعدم العدالة السائدة بنظام جديد تسوده العدالة.

(رابعاً) وظائف الأيديولوجيا:

للأيديولوجيا وظيفتان: (١) وظيفة معرفية، (٢) ووظيفة سياسية واجتماعية؛ فأما عن الوظيفة المعرفية فتشتمل على ما يلي: (أ) تشكيل منظومة من الأفكار يُدرك من خلالها العالم، ويُفهم، ويُفسر مثل البوصلة أو الخريطة التي يوجه الإنسان نفسه بها في السياسة – مثلاً –، والتي من خلالها يستطيع أن يضع ملاحظاته وتجاربه، وبذا يستطيع الناس معرفة ماضيهم، وحاضرهم، والتنبؤ بمستقبلهم.

(ب) تحديد وتوضيح حقوق والتزامات المجتمع، وتحديد أهدافه وسلطاته وحدودها، وكيفية تنظيم الحياة السياسية فيه؛ وذلك لأن طبيعة الأهداف المرجوة تتأثر بالمنظور الأيديولوجي.

ومعنى ذلك أن الأيديولوجيا تريد تغيير العالم عن طريق معتنقيها، بحيث تصبح وسيلة من وسائل الكفاح في سبيل بناء العلاقات الحيوية بين بني الإنسان؛ فالأفكار قادرة على تغيير العالم، والاشتراكية – مثلاً – تتسم بالطابع الأيديولوجي – كما سيرد ذكره –، وقد برهنت على ذلك خلال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين[١].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٧٢ – ٧٤.

وأما عن الوظيفة السياسية والاجتماعية فهى تشتمل بدورها على الوظائف الفرعية الخمس التالية:

(١) الأيديولوجيا آلية لتبرير السلطة وممارستها:

فهى تمدنا بالتبريرات المختلفة للعمل السياسى - مثلاً -، فالدول لم تعد تعتمد على استعمال القوة السافرة، ولكن يجب "تغليف" هذه القوة فى إطار أيديولوجى مقبول؛ فهى تبرر الطريقة التى تنظم بها السلطة، وكيفية توزيعها واستعمالها.

(٢) الأيديولوجيا آلية لتبرير النظام التوزيعى للمجتمع:

فالأيديولوجيا تبرر الطريقة التى توزع بها السلطة للمصادر النادرة، وكيفية تنظيمها، وكيفية إستخدامها، فالأيديولوجيات منظومات من المثاليات: الأهداف والغايات تساعد أعضاء النظام فى تفسير الماضى، وشرح الحاضر، وتقديم صورة للمستقبل، وقد تكون فى ذلك مجرد أسطورة خادعة حول الحياة السياسية مثلاً، أو تكون تطلعات للسيطرة على العقل، أو تصنيفات للأفكار لتعبئة طاقات الإنسان للعمل.

(٣) الأيديولوجيا آلية أساسية لإدارة الصراع:

فالأيديولوجيا على المستوى "الشخصى" تساعد الأفراد على مواجهة الصراع الداخلى، وبالنظر إلى الآخرين تعطى تفسيراً للأوجه المختلفة لحياة الأفراد.

وعلى المستوى "العام" للمجتمع تلطف الأيديولوجيا بعض الصراعات من خلال خلق حاجات عامة بين الأعضاء؛ فتقدم بذلك وسيلة عامة للتعبير عن الحاجات المختلفة إن الأيديولوجيا تلعب دوراً هاماً فى الصراع من أجل السيطرة على فكر الشعوب، ومما عمق هذا الدور الثورة المذهلة فى وسائل الإتصال، مما ساهم فى تحديد دور الإنسان وبخاصة فى المجتمعات الصناعية أو الإستهلاكية[١].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٧٥ - ٧٩.

(٤) الأيديولوجيا آلية لتحقيق الهوية والتعبير عنها:

فالأيديولوجيا تسعى إلى تحقيق الذات القومية من خلال التماسك والوحدة داخل الدولة؛ ذلك أن الاشتراك العام فى مجموعة من الأفكار يؤدى إلى دمج الأفراد فى جماعة أو حزب أو حركة؛ وجميع الأيديولوجيات تؤدى وظيفة هامة هى أن تخلق إرتباطاً وجدانياً بين الأفراد؛ أى أنها تؤدى وظيفة التوحيد والدمج وإعطاء الاحساس بالهوية لمعتنقيها، وتربط مؤسسات المجتمع بعضها بالبعض الآخر، وتؤكد الإحساس بالهوية من خلال تحديد الأدوار، وتأكيد الشخصية من خلال هذه الأدوار؛ فهى تعمل عادةً على ربط المتشابهين فى العقلية من الناس معاً: المؤيدون لقضية ما، والمعادون لها، فالشيوعيون والمحافظون – مثلاً – كل منهم يمكنهم التعبير عن عواطفهم من خلال أيديولوجيا خاصة به.

(٥) الأيديولوجيا آلية للتعبئة والسيطرة:

تسعى الأيديولوجيا للعمل كقوة ديناميكية فى حياة الإنسان الفرد والمجتمع؛ فكل أيديولوجيا تطرح الوعود بحياة فاضلة. وإذا كانت التعبئة إحدى وظائف الأيديولوجيا (السياسية) الحديثة، فإنها تتضمن عمليات مختلفة مثل جذب الأفراد الذين يكونون على استعداد للعمل (السياسى)، وتعمل الأيديولوجيا على إعادة تحريك التكوينات التى أصبحت راكدة، وهى تقوم بالتعبئة على المستوى العام، والتعبئة على مستوى النخبة من المثقفين حتى يتحقق إرتباطهم بالوضع الراهن؛ وقد تكون عملية التعبئة مخططة للسيطرة على وعى الناس؛ فما تؤديه الأيديولوجيا يجاوز غالباً العمل على تماسك الجماعة بإيهام أعضائها بأن لهم أهدافاً مشتركة يسعون – بوعى وعقلانية – نحو بلوغها[1].

مما سبق يتضح لنا ما يلى:

---

(١) نفس المرجع، ص: ٧٩ – ٨٤.

(أولا) أن مفهوم الأيديولوجيا "مفهوم إشكالى" يجب إستعماله بحذر؛ فهو قد يصلح أداة للتحليل السياسى والاجتماعى والتاريخى بعد عملية فرز وتجريد وفقاً للمنهج المستخدم فى هذا التحليل.

(ثانياً) أن مفهوم الأيديولوجيا يحمل فى طياته "إختيارات فكرية" يجب الوعى بها كى لا يتناقض صريح الكلام مع مدلوله الضمنى[1]، وأنه السمة البارزة للقرن التاسع عشر فضلاً عن إنجازاته العلمية الرائعة كما سبق بيانه، مما يتعين معه ذكر بعض النماذج لأهم أيديولوجيات هذا القرن.

(خامساً) نماذج من أيديولوجيات القرن التاسع عشر:

- تمهيد:

النموذج الأول: الليبرالية: Liberalism

الإنسان الليبرالى هو ذلك الإنسان الذى يؤمن بالحرية؛ ولما كان مفهوم الحرية نسبياً يختلف باختلاف العصور والأفراد، فإن الليبرالية بالمثل مصطلح يشوبه نوع من الغموض. ظهر المصطلح لأول مرة بالمعنى السياسى فى إنجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر عندما أُطلق مصطلح "الليبراليين" على بعض الساسة من قبل خصومهم، وهو لفظ أسبانى الأصل، ويدل استخدامه فى هذا الصدد على أن مبادئ هؤلاء الساسة لم تكن إنجليزية صميمة. ويعنى ذلك أن مصطلح "ليبرالى" إستخدمه الأسبان للدلالة على السياسات الإنجليزية على الرغم من مصدر الكلمة غير الإنجليزى - وتتمثل هذه السياسات فى مبادئ "لوك" - مثلاً - عن الحكومة البرلمانية، وحقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، فإن كلمة "ليبرالية" تشير إلى معانٍ أخرى مختلفة مثل الجميل، والكريم.....

---

(١) عبد الله العروى: "مفهوم الأيديولوجيا - (الأدلوجة)"، المركز الثقافى العربى - بيروت - ط ٤، ١٩٨٨، ص: ١٢٧.

الليبرالية الانجليزية: إرتكزت – فى شكلها التقليدى – على مفهوم بسيط عن الحرية: التحرر من قيود الدولة، يقول "هوبز (ت. ١٦٧٩م) عبارته الخالدة:

"حريات الأشخاص تعتمد على صمت القانون"(*)، وبصفة عامة إعتبر "الليبراليون الإنجليز" أن الدولة مؤسسة ضرورية، وأكدوا على أهمية النظام والقانون، والدفاع عن الوطن ضد القوى الأجنبية، وتأمين الممتلكات، وهى المبادئ الثلاثة التى لخصها "لوك" فى "الحياة – الحرية – الملكية". كما أشار "الليبراليون الانجليز" أيضاً إلى أن القانون يمكن أن يستخدم ليحدد أنشطة الحكومة؛ فعلى سبيل المثال: الصورة التقليدية لليبرالية السياسية الإنجليزية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمذهب "دعه يعمل" Laissez - faire فى الإقتصاد الكلاسيكى.

وقرب نهاية القرن التاسع عشر ظهرت حركات راديكالية أساسية، كما ظهر بعض المنظرين لليبرالية من الإنجليز من أمثال ماثيو أرنولد، وجرين، الذين أسهما فى تطوير معنى يسارى جديد صار أكثر انتشاراً فى القرن التالى، وكان الهدف الأساسى للمدرسة الجديدة نفعياً Utilitarian: تحرير الإنسان من البؤس والجهل، ورأى ممثلوها أن الدولة يجب أن تكون أداة لتحقيق هذه الغاية.

وهكذا أقبل القرن العشرين وقد بلغت الليبرالية الإنجليزية حداً كبيراً من المفارقة(١)؛ فهى من ناحية تبحث عن التحرر من قيود الدولة، ومن ناحية أخرى تسعى إلى توسيع قوة الدولة وسيطرتها كى تحرر الفقراء من عبودية الفقر.

وانتهى هذا التناقض فى الأيديولوجية الليبرالية فى المجال السياسى حيث انقسم الحزب البريطانى الليبرالى إلى حزبين: الجناح اليمينى الذى اعتنق شعار: "دعه يعمل" السابق ذكره، والجناح ... نظ الراديكالى اليسارى، وفى الوسط كانت الليبرالية.

(*) - "The Liberties of subjects depend on the Silence of the law".

(١) - Ency. of Philosophy,: art: Liberalism, Vol. 4, P. 458.

- الليبرالية الفرنسية:

ذهب بعض المؤرخين إلى أنه منذ عهد لويس الرابع عشر إنقسم الشعب إلى معسكرين سياسيين: أحدهما يؤيد الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ونماذجها الاجتماعية التقليدية، والآخر يعارض الكنيسة، ويفضل البرلمان، والتقدم، وحقوق الإنسان. أطلق المؤرخون على المعسكر الأول "المحافظ" Conservateur، وأطلقوا على المعسكر الثانى لفظ "الليبرالى" Liberal. ويمكن أيضاً التمييز بين مدرستين متميزتين بين المنظرين الفرنسيين الليبراليين: أحدهما: "الليبرالية بمعناها عند لوك"، ونجدها عند فولتير ومونتسكيو، وبنيامين كونستانت Constant، والأخرى: "ليبرالية الدولة الصغرى"[*]، وتؤيد المذهب الفردى، وشعاره: "دعه يعمل"، وهى ليبرالية ديمقراطية على طريقة روسو؛ فبينما الليبرالية على طريقة لوك ترى تحقق الحرية من خلال الدولة. فقط، فإن الليبرالية على طريقة روسو ترى الحرية تحكم الإنسان من خلال وسيط هو الدولة، وهى التى تمثل ذات الفرد[١].

ولقد أسهم كل من هاتين المدرستين فى أيديولوجيا الثورة الفرنسية، وكان سقوط نابليون إشارة إلى العودة إلى طريقة لوك فى الليبرالية.

وعندما تأسست أحزاب جديدة فى أواخر القرن التاسع عشر، فإن الإسم الذى وقع عليه الاختيار عن طريق حزب الوسط هو "الجمهورى" Republicain أكثر من "الليبرالى" Liberal؛ ولا يعنى ذلك أن الليبرالية قد انتهت فى فرنسا فى عام ١٨٤٨م، وإنما يعنى أن كلمة ليبرالية لم تعد منذ ذلك الحين تعبر عن أى علامة مميزة أو واضحة على الشعب الفرنسي.

وفى عام ١٩١٢م نشر إميل فاجيه E. Faguet عملاً شهيراً بعنوان "الليبرالية" "Le Liberdlisme"، وفيه اعتنق تصور لوك؛ حيث كتب: "الدولة شر، ولكنه

(*) minimal State.

(١) Ibid, P. 458 - 459.

شر أقل من شر الفوضى، ومع ذلك فقد تحددت بمهام الحفاظ على النظام الشعبى، وتحقيق الأمان عن طريق العدالة، والنظام السياسى والجيش"، ووُجه النقد إلى تعريف "فاجيه" بوصفه تعريفاً قد عفا عنه الزمن.

ومع ذلك فإن تعريف الليبرالية الذى نشر فى عام ١٩٣٥م فى قاموس الأكاديمية الفرنسية يشبه تعريف "فاجيه"، ويقترب من تصور لوك، ويعرّف الليبرالية من خلال حق المواطن فى حرية الفكر، وحمايته من تدخل الحكومة فى شئونه الخاصة والعامة.

– الليبرالية الألمانية(*):

ظهر فى ألمانيا نوعان أساسيان من الليبرالية: أحدهما يعبر عن تصور لوك، والثانى عن تصور روسو؛ أما المدرسة الألمانية السابقة على لوك، فلم تستمد أصولها من لوك[1]؛ وإنما أسهمت كثيراً فى صياغة فكر لوك؛ فنجد فى القرن السادس عشر الفيلسوف الألمانى يوهانس ألتوسيوس Johannes Althusius الذى ذهب إلى أن السيادة Sovereignty مصدرها الشعب.

أثّر "لوك" بدوره على الليبراليين الألمان فى القرن الثامن عشر، ومنهم فيلهلم فون همبولدت W. Von Humboldt فى كتابه: "أفكار حول محاولة تعريف حدود نشاط الدولة"(**) فى عام ١٧٩٢م. كشف هذا المؤلف عن إهتمام فون همبولدت بالسيادة المحدودة والدولة الصغرى، ورأى أن وظيفة الدولة ليس أن تفعل الخير؛ ولكن أن تمنع الشرور النابعة من سوء تقدير الإنسان لحقوق جيرانه. وعلى الدولة أن تقوم بالحماية المستمرة للمواطنين فى داخل البلاد وخارجها.

(*) ظهر مصطلح "ليبرالى" لأول مرة فى ألمانيا فى عام ١٨١٢م عن طريق اسبانيا، كما كانت الحال فى انجلترا.

(١) Ibid.

(**) "Ideen zu einem Versuch, die Grenzen der Wirksamkeit des Staates zu bestimmen".

وفى القرن التاسع عشر ظهر اقتصاديون ليبراليون من الألمان ومنهم "كريستيان كراوس" K. Kraus الذى اعتبر كتاب آدم سميث الاقتصادى الإنجليزى الشهير عن "ثروة الأمم" Wealth of Nations عام ١٧٧٦م من أهم الكتب بعد الإنجيل. كما ظهرت مدرسة جديدة لليبرالية الألمانية فى القرن التاسع عشر وكانت فى البداية ذات نزعة قومية Nationalistic، والحرية التى قامت عليها هى "حرية ألمانيا"، وكان شرط تحقيق هذه الحرية الوطنية هو "وحدة ألمانيا".

وبينما كان الليبراليون القدامى من أتباع لوك ضد الدولة، فإن الليبراليين الوطنيين الجدد أرادوا خلق دولة عظمى، واهتموا بالمعنى الجمعى وليس الفردى للحقوق.

وفى الوقت نفسه تبنت الميتافيزيقا الألمانية[1] مفهوماً عن الحرية لا صلة له بمقاومة القيود؛ إذ كتب "جيودو دى روجيرو" Guido de Ruggiero – وهو مؤرخ إيطالى متحمس لليبرالية الألمانية – فى كتابه "تاريخ الليبرالية الأوروبية":

"الإسهام العظيم لكانط هو فى إثباته أن طاعة القانون الخلقى حرية.. ومن أعظم إنجازات هيجل أنه استنتج من التطابق الكانطى بين الحرية والعقل فكرة التطور العضوى للحرية الذى يتزامن مع تنظيم المجتمع وتقدمه فى صورة روحية عليا ... وأصبحت الدولة هى التعبير الأسمى عن الحرية".

ويعنى ذلك أن الاعتقاد بأن الحرية الحقيقية تتمثل فى الطاعة الأخلاقية الكاملة قد قدم تبريراً نظرياً مجرداً لليبرالية الألمانية فى القرن التاسع عشر فى خضوعها للدولة القومية الموحدة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ألمانيا قد حققت الوحدة ولكن عن طريق "الإمبريالية" وليس "الليبرالية الجديدة"، وعن طريق "بسمارك" -وليس "كانط"-

---

(١) Ibid, P.P. 459-460

وهو الذى قدم للدولة الموحدة نظامها السياسى؛ إلا أنه بعد هزيمة الإمبراطورية النازية فى عام ١٩٤٥م كان ثمة بعث فى ألمانيا لتصور لوك لليبرالية.

- الليبرالية الأمريكية:

لم تحظ كلمة "ليبرالى" فى الولايات المتحدة بما حظيت به فى المملكة المتحدة؛ لأنه لم يكن هناك قط -كما كانت الحال فى إنجلترا- حزب قومى ليبرالى، فضلاً عن أن الحزب الجمهورى الليبرالى قصير الأمد الذى تأسس فى السبعينيات من القرن التاسع عشر لم يتوفر له برنامج محدد، بحيث يمكن القول بأن مفتاح المفهوم السائد فى ذلك الوقت هو مصلح "تقدمى" Progressive، وليس "ليبرالياً" Liberal.

وكما أن كلمة "ليبرالى" أُستخدمت فى فرنسا للتعبير عن كل ما هو يسارى، فكذلك كان الأمر فى أمريكا؛ حيث عرَّف ليونيل تريلنج Lionel Trilling الليبرالية بأنها: "الإيمان بالتخطيط والتعاون الدولى وخصوصاً مع روسيا"(١)

ومعنى ذلك أن كلمة "ليبرالى" قد ارتبطت "بالعقل الجمعى" عند الشعب الأمريكى، كما ارتبطت بأيديولوجية اليسار أكثر من ارتباطها بتصور "لوك" عن "دعه يعمل"، وعدم ثقته فى القوة المنظَّمة، فضلاً عن أن الليبرالية الأمريكية اهتمت دوماً بالديمقراطية كما جاءت فى تصور لوك وأتباعه من الإنجليز.

ولقد ظهر - قبل انتشار الليبرالية اليسارية فى القرن العشرين - إتجاهان:

الأول: قريب الشبه من الفلسفة الإنجليزية وشعارها "دعه يعمل"، ويرتكز على "عالمية النظام الاجتماعى" الذى يلبى احتياجات الإنسان الإقتصادية، وفيه تؤدى الدولة وظيفتها من خلال الإهتمام بالشئون التجارية.

---

(١) Ibid, P. 460

والثانى:قريب الشبه من تصور روسو، ويقوم على مفهوم إمكانية تحقيق الكمال الإنسانى Human Perfectibility، ويتطلع إلى ديمقراطية تتحقق فيها المساواة حيث تعمل الدولة السياسية على تحقيق الرفاهية بين أفراد الشعب.

ويبدو أن المزاج السياسى السائد فى الولايات المتحدة مستمد من كلا الإتجاهين السابقين؛ لأنه ارتبط بتصور لوك فى تحرره من سيطرة الدولة، فضلاً عن ارتباطه باعتقاد روسو فى الديمقراطية والمساواة.

ويمكن تقسيم فلاسفة الحرية إلى أولئك الذين اعتقدوا أن الحرية هى القدرة على أن يفعل المرء ما يريد، وأولئك الذين اعتقدوا الحرية هى أن يفعل المرء ما ينبغى عليه أن يفعله.

وبنفس المنهج يمكن تقسيم الليبراليين إلى أولئك الذين يعتقدون أن الحرية "أمر فردى"، وحماية للفرد من تسلط الدولة، وأولئك الذين يرونها "أمراً مجتمعياً" تكون فيه الدولة أداة مركزية تهدف إلى الإصلاح الاجتماعى، ويمكن تحسينها باستمرار وتوسيع مجال نفوذها[1].

* * *

(أولا) الليبرالية بوصفها تبريراً لنمط الإنتاج الرأسمالى:

الليبرالية فى أوسع معانيها تعبير عن تاريخ المجتمعات الغربية كأيديولوجية اصطبغت بفردية مطلقة فى مطلع تاريخها، وتعكس ما خضعت له المجتمعات الغربية من تطورات اجتماعية وسياسية مختلفة من زمن طويل[2].

ولدت الليبرالية بظهور طبقة اقتصادية جديدة فى نهاية القرون الوسطى؛ و لم يوفر مجتمع القرون الوسطى تربة صالحة لنمو بذور الليبرالية؛ لأن القرون

---

(١) Ibid.

(٢) "مالك عبيد وآخرون": "الأيديولوجيا والسياسة، جـ ١، ص:٢١١

الوسطى أنتجت مجتمع المكانة Status الذى،تتحدد فيه حقوق الفرد من وضعه فى نظام اجتماعى طبقى تسلسلى؛ ذلك النظام الإجتماعى كان يضع قيمة هائلة للملكية والطاعة[1].

لقد كانت الأفكار الإقتصادية فى العصور الوسطى ممتزجة بالدين؛ إذ كانت فكرة الأجر العادل أو السعر العادل تعنى «ما يرضى الإله»؛ إلا أن نزعة التحرر من الدين التى شاعت فى القرن التاسع عشر قد شملت الجانب الإقتصادى أو كل ما يتعلق بالمعاملات التجارية بين الناس، وأثمر التحرر من الدين فى مجال الاقتصاد مدرسة «الفيزوقراط» أو مدرسة «الطبيعيين»؛ ومن أهم أفكارها ما يلى:

١- الظواهر الإقتصادية تماثل الظواهر الطبيعية: أى أنها تخضع لقوانين ثابتة لا يصح التدخل فيها من قبل الدولة، ومثال على ذلك قانون العرض والطلب.

٢- وظيفة الدولة تقتصر على تأدية الخدمات التى لا تُدر بطبيعتها ربحاً مثل إقامة الجسور، ورصف الطرق وبناء المستشفيات مما لا يقبل عليها الأفراد؛ أما مصادر الإنتاج مما يدر كسباً فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة فلا يجوز للدولة أن تتدخل فيها، وعُرفت هذه المدرسة «بالمذهب الحر»؛ لأنها تنادى بحرية الأفراد فى مجال الإقتصاد. ومن أهم ممثلى مدرسة الفيزوقراط «آدم سميث» (ت. عام ١٧٩٠) وأهم كتبه على الإطلاق «ثروة الأمم»، وهو يعبر عن الجانب الفكرى فى النظام الرأسمالى الذى يمكن إيجازه فى الأفكار التالية:

١- العمل أساس الإنتاج، والإنتاج أساس الثروة باستثناء ما تجود به الطبيعة على بعض الدول من ثروات.

٢- لابد من تقسيم العمل ونظام التخصص بهدف زيادة الإنتاج.

٣- مصلحة الأفراد تتسق فى نفس الوقت مع المصلحة العامة للمجتمع، ولا يصح للدولة أن تتدخل فى النشاط الإقتصادى للأفراد.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢٦٠

٤- شعار سميث – وقد سبقت الإشارة إليه – «دعه يعمل أو دعه يمر» Laisszey faire - laissez Passer أى عدم وضع جمارك لحماية منتجات وطنية.

أما عن المبرر الأخلاقى المدعم لهذه الأفكار الإقتصادية فى النظام الرأسمالى فهو «مذهب المنفعة العامة» وخلاصته: «تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس؛ أى إنشاء المصانع مما يتيح فرصة العمل لآلاف العمال، وتحقيق أكبر قدر من السعادة حيث تتسق مصلحة صاحب العمل مع مصلحة العمال[1].

(ثانيا) عوامل مكنت للنظام الرأسمالى:

توفرت عدة عوامل مكنت للنظام الرأسمالى ومنها ما يلى:

١- ظهور حاجات جديدة ومصالح جديدة للطبقة التجارية الصاعدة فى القرن السادس عشر تحت تأثير إتساع المدن الأوروبية والكشوف الجغرافية بحيث تغير نظام القرون الوسطى تدريجياً ليتلائم مع طموح الحكام الوطنين، ومتطلبات التجارة الواسعة ثم التصنيع، بحيث يمكن القول بأن المضمون الإقتصادى والإجتماعى لظهور الليبرالية المبكرة؛ وبالتالى الأساس الذى قامت عليه ليبرالية القرن التاسع عشر هو نمو الرأسمالية التجارية والصناعية، وبمصطلح الأيديولوجيات، فإن فلسفة الليبرالية السياسية فى انجلترا صارت لصيقة بأفكار العقد الإجتماعى: الفرد الحر المستقل الذى تخلص من قيود العرف والتقاليد، وصار حراً فى اتباع مصلحته الخاصة بالطريقة التى يراها هو[2].

٢- وفى مجال النشاط الإقتصادى دافعت الطبقة التجارية عن سياسة حرية التجارة التى تطورت عن فلسفة الطبيعيين – السابق ذكرها – لأن إجراءات تدخل الدولة فى الاقتصاد كانت تعنى العمل ضد مصالح هذه الطبقة، واتخذ هذا التحدى شكل الثورة ضد الكنيسة العالمية فى البداية، ثم ضد الملكيات المطلقة فيما بعد.

---

(١) أحمد محمود صبحى: "مجموعة محاضرات (غير منشورة) ألقيت فى كلية الآداب جامعة الكويت فى عام ١٩٩٢م.

(٢) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة..."، جـ١، ص: ٢٦٠: ٢٦١.

تمثلت الثورة الأولى فى الإصلاح البروتستانتى نحو حرية الضمير، والثانية فـى ثورتى إنجلترا وفرنسا فى القرنين السادس عشر والثامن عشـر، وخصوصـاً ثـورة عام ١٦٨٨ م الإنجليزيـة، وثـورة عـام ١٧٨٩ م الفرنسـية، وثـورة المسـتعمرات الأمريكية - البريطانية عام ١٧٧٦ م(١).

٣- الإنجاز العلمى الرائع الذى تميز به القرن التاسع عشـر يمكن أن يُعد أيضـاً من العوامل الأساسية التى مكنت للرأسمالية؛ وقد سبقت الإشارة إليه فى مقدمة هذا الفصل.

(ثالثاً) نتائج لازمة عن ظهور وانتشار المذهب الرأسمالى:

نجم عن انتشار الرأسمالية عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلى:

١- أصبحت الليبرالية والرأسمالية تعبيراً عن مذهبـين متكـاملين لا ينفصمـان؛ بحيث يمكن القول:

«ليست كل المجتمعات الرأسمالية ليبرالية، ولكن كل المجتمعات الليبرالية رأسمالية».

ومعنى ذلك أن الليبرالية ترتبط بمجتمعات السـوق الرأسمالية، وأنهـا قبلـت منـذ البداية وبطريقة لا شعورية الإفتراضات الأساسـية التـى قـامت عليهـا الرأسماليـة، والتى يمكن إيجازها فى قولنا: «السوق صنـع الإنسـان»، حيـث قبلـت الليبراليـة حقيقة الانقسام الطبقى، وبنت عليها أسسها العملية التطبيقية(٢).

٢- أصبحت الليبراليـة تشـير إلى أيديولوجيـا عـالم التجـارة التـى بـرزت فـى القرون السابع والثامن والتاسع عشر لتبرير نمط الإنتاج الرأسمالى المتزايد الأهميـة، أو هى فلسفة تعكس مصالح الطبقة الرأسمالية(٣).

٣- أصبحـت الأيديولوجيـا الليبراليـة الكلاسـيكية أيديولوجيـا عصـر جديـد يؤكد على أهمية الفردية الإنسانية، وتحرير الفـرد مـن الخضـوع التـام للجماعـة، وتخفيف حدة العرف والقانون والسلطة المطلقة.

---

(١) نفس المرجع.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢١١.

(٣) نفس المرجع، ص: ٢٦٣ - ٢٦٤.

فالليبرالية أكدت مسألتين: الأولى: كراهية السلطة التعسفية، ومحاولة استبدالها بأنواع أخرى من الممارسة الإجتماعية، والثانية: التعبير الحر عن الشخصية الفردية.

٤- الرأسمالية - في أضيق معانيها - نظام اقتصادى مبنى على عدد من المبادئ الإقتصادية مثل الملكية الخاصة، والمشروع الخاص، ومضاعفة الربح كدافع اقتصادى، والمنافسة الحرة بين الوحدات الإقتصادية القائمة بالإنتاج إلا أن الليبراليين يميلون إلى النظر إلى الرأسمالية كفلسفة حياة؛ ذلك أن روح الرأسمالية هى جهود لتحرير المالك لأدوات الإنتاج من الحاجة إلى طاعة القوانين التى تمنع استغلاله الكامل لتلك الوسائل.

٥- أصبح كل من الليبرالية والرأسمالية ذا طبيعة تقدمية لا يمكن إنكارها، فالمفكرون الليبراليون يناصرون التقدم البشرى وحتميته، ويدافعون بقوة عن إمكانية ذلك التقدم، ومعناه لديهم: «التوسيع التدريجى للسيطرة العقلانية للإنسان على مستقبله الجماعى، والتطور التكنولوجى غير المحدد، والدعوة إلى حرية الفرد وتحرير القوميات ورفض احتكار السلطة السياسية»[1].

تعقيب: الرأسمالية فى الميزان ...

على الرغم من تلك الطبيعة التقدمية للرأسمالية فلقد ظهرت لها جوانب سلبية يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً: أدت المنافسة الحرة (وهى أساس النظام الرأسمالى) إلى خفض السعر، وجودة السلعة لصالح المستهلك؛ لكن الواقع أن أصحاب الشركات ورؤوس الأموال تحالفوا فيما بينهم لاحتكار والتحكم فى الأسعار فى غير صالح المستهلكين.

ثانيا: إستغلال الرأسماليين الأوروبيين للدول المستعمرة للحصول على المواد الخام فيها بأبخس الأسعار ثم تصدير المواد المصنعة إليها بأغلى الأثمان؛ مما أدى

(١) نفس المرجع، ص: ٢٦١ - ٢٦٨.

إلى خضوع اقتصاديات الدول النامية – حتي بعد استقلالها – للدول الرأسمالية عن طريق عملائها من حكام كثير من الدول النامية.

ثالثا: الإستغلال البشع للعمال مما أدى إلى تدنى الأجور، وتشغيل الأطفال والنساء ليلاً، وطول ساعات العمل دون خدمات اجتماعية، وأدى ذلك بدوره إلى سوء حالة العمال وتجمعهم فى نقابات للدفاع عن مصالحهم، كما أصبحت الحرية الفردية المطلقة دون تدخل من الدولة أبشع صور الاستغلال.

رابعاً: أصبح سعر السلعة يتحدد بأمرين: تكاليف إنتاجها؛ والإعلان والدعاية لها، وهكذا تجمعت عدة عوامل جعلت من الحرية الفردية المطلقة فى مجال الإقتصاد أمراً غير مرغوب فيه، وخاصة بعد الكساد العالمى؛ بحيث طلب الرأسماليون أنفسهم من الدولة التدخل لإنقاذ شركاتهم من الإفلاس[1].

خامساً: ترى الماركسية فى نقدها للنظام الرأسمالى أن العمل هو مصدر القيمة، والإنتاج فى الرأسمالية يخص العمال الذين يصنعونه، ولكن بدلاً منهم يؤول إلى الرأسماليين الذين لا يساهمون فى العملية الإنتاجية؛ فالرأسمالى يدفع للعامل الحد الأدنى من إنتاجه حتى يحافظ عليه حياً، أما فائض إنتاج العامل فيستولى عليه الرأسمالى، وللرأسمالى هدف واحد هو زيادة فائض القيمة التى يستطيع أن يستلبها من العمال بإطالة ساعات العمل أو بزيادة كفاءة العامل، ويحقق ذلك بتغيير التكنولوجيا واستبدال الآلات ذات الكفاءة العالية بالآلات القديمة مما أدى إلى:

(أ) تحرك الاقتصاد نحو الاحتكار؛ فالرأسماليون الذين لا يتميزون بكفاءة، ولا يعملون على تجديد الآلات يصبحون من البروليتاريا أو طبقة العمال.

(ب) الآلات تحل محل الإنسان؛ وبالتالى تؤدى إلى جيش من العاطلين البائسين.

---

(١) أحمد صبحى: مجموعة محاضرات غير منشورة، ألقيت فى كلية الآداب، جامعة الكويت، عام ١٩٩٢ م.

(جـ) الرأسماليون الباقون لا يستطيعون تحقيق فائض القيمة لعدم وجود قوة شرائية لشراء هذه البضائع مما يؤدى إلى تضخم فى الإنتاج وتكدسه.

(د) المجتمع الرأسمالى غير عادل: فمن يبذلون الجهد فى تشغيل الآلات يعانون كل المعاناة فى المرحلة الصناعية الرأسمالية مما يعد ظلماً أخلاقياً واقتصادياً.

(هـ) تصبح الرأسمالية فى هذه المرحلة معوقاً للإنتاج بعكس بداية نشأتها عندما ساهمت فى توسيع قوى الإنتاج، وساهمت فى تقدم الإنسان للسيطرة على الطبيعة؛ فهى عمقت اغتراب واستغلال الإنسان من وجهة نظر الماركسية.

والحل كما يراه ماركس وانجلز - فى أن تقود البروليتاريا المعركة بالحزب الشيوعى، وتأييد كل حركة ثورية أينما كانت حتى تتحقق الإشتراكية سلمياً أو عن طريق العنف، بحيث تصبح مؤسسات الدولة أداة الأغلبية العظمى، وتحت سيطرة البروليتاريا؛ لتصبح الديمقراطية حقيقة واقعة[1].

وعلى الرغم من الجوانب السلبية السابق ذكرها، فقد أخفقت نبوءة ماركس؛ فأزمة النظام الرأسمالى التى عمل ماركس على إبراز عناصرها لم تتحقق حتى اليوم، ولعل ذلك ليس بسبب خطأ الفروض التى بنى عليها ماركس تحليلاته - وإنما لإهماله عوامل أخرى يمكن أن تتدخل، وتمنع تحقق الأزمة؛ ومن هذه العوامل - فيما يمكن أن نسميه جوانب إيجابية - ما يلى:

(أولاً) تطور الواقع الإقتصادى والإجتماعى فى إتجاهات أخرى غير ما حدده ماركس.

(ثانياً) إستطاعت الرأسمالية أن تعيد هيكلة المجتمع الرأسمالى بما فيه الطبقة العاملة نفسها، كما أصبحت (رأسمالية مالية) تعتمد على تطوير جانبها المالى أكثر من جانبها السلعى العينى.

---

(١) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة" - جـ ١، ص: ١٠١ - ١٠٥.

(ثالثاً) الرأسمالية فى شكلها الحالى ترى إمكانية تطور دور الدولة، ودرجة اهتمامها بالنشاط الإقتصادى بخلاف ما ذهب إليه ماركس.

(رابعاً) يمكن تفسير استقرار الرأسمالية من خلال عوامل أخرى مثل «الإمبريالية» والتى لم يرها ماركس بشكل واضح؛ فالرأسمالية المتطورة فى شكلها السياسى والعسكرى والإقتصادى أصبحت شبه مستقرة على المستوى العالمى، وإجراء تلافى الأزمات يتم من خلال المساعدات والتأييد ما بين المجتمعات الرأسمالية لأغراض سياسية وعسكرية.

(خامساً) لم ير ماركس بوضوح طبيعة الرأسمالية وخاصة فى نموذجها الإحتكارى، ففى هذا الإطار الإحتكارى لم تبق فوضى الإنتاج؛ بل أصبح سلوكها عقلانياً؛ بمعنى أن المؤسسات الخاصة، وروابط التجارة، وتدخل الدولة أصبحت تكمل بعضها بعضاً[1].

(سادساً) إفترض ماركس أن الرأسمالية نظام ديناميكى يتحدد بشكل واضح بالقوى الإقتصادية التى يعمل من خلالها، ولكن فى الواقع تتدخل قوى أخرى منها ما يكون فى النظام نفسه وبخاصة القوى السياسية والعسكرية، ومنها ما يكون خارج النظام وبخاصة ما يتعلق بتدعيم وحدة تضامن العالم الرأسمالى؛ فمصير النظام الرأسمالى يعتمد على هذه القوى مجتمعة.

ومع ذلك فإن الصورة العامة للرأسمالية المعاصرة فيها جانبان متناقضان: أحدهما جانب القوة الجبارة، والآخر هو الضعف الشديد؛ فهى على الرغم من قواها الإنتاجية لم تستطع أن تقضى على البطالة المتزايدة - على سبيل المثال - مما أدى بدوره إلى إتساع مجموع القوى التى تسعى إلى تغيير هذه الأوضاع[2]، ومما مهد بدوره إلى ظهور الإشتراكية.

(١) نفس المرجع، ص: ٢٠٥ - ٢٠٧.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢٠٨

النموذج الثاني: الإشتراكية Socialism

تمهيد.....

أُستخدم مصطلح «الإشتراكية» لأول مرة ليعبر عن الصورة التى ينبغى أن يكون عليها المجتمع الإنسانى - كان ذلك فى عام ١٨٢٧ م فى مجلة «التعاون الإنجليزية»(*)، وهى مجلة دورية كانت تهدف إلى نشر آراء روبرت أوين Robert Owen (**)، وهناك من المؤرخين من يعود بالإشتراكية إلى المجتمعات الشيوعية البدائية والتجمعات اليوتوبية التى وصفها توماس مور More على غرار جمهورية أفلاطون. وعلى الرغم من وجود عناصر للإشتراكية فى هذه اليوتوبيات أو المدن الفاضلة وبخاصة فى يوتوبيا مور؛ فإن الإشتراكية التى تتناولها تنحصر فى العصر الحديث والمعنى الشائع الذى أُستخدمت به الكلمة بغض النظر عن أصولها الأولى البعيدة.

(أولاً) مصادر الإشتراكية:

ترجع الجذور الأولى للإشتراكية إلى الثورة الفرنسية، ومفكرى الثورة الفرنسيين من أمثال «فولتير وروسو وأصحاب الموسوعة».

والواقع أن «روسو» لم يكن إشتراكياً؛ وإنما كان مصدراً لأفكار الإشتراكيين، ومن هذه الأفكار: أن الإنسان قد وُلد حراً، ولكنه وجد القيود فى كل مكان وفكرته عن «الإرادة العامة»، والبحث عن الكمال فى المجتمع، وتأكيده على أهمية التعليم.

وتعلم الإشتراكيون من «أصحاب الموسوعة» أن ينظروا إلى جميع المؤسسات فى ضوء العقل والعدالة. «فأوين» نفسه لم يكن ثورياً، وربما جاءت أفكاره من قراءة قديمة «لوليام جودوين» W. Godwin مؤلف «العدالة السياسية». بحث

(*) English Co. Operative Magazine.

(**) روبرت أوين (ت. ١٨٥٩م) دعا إلى إصلاحات جوهرية فى النظام الرأسمالى لصالح العمال مثل حقهم فى امتلاك بعض أسهم الشركات التى يعملون فيها.

«أوين» فى مجتمع يقوم على حكومة ذاتية تعبر عن إرادة وعقل كل فرد مهما كانت طبقته ومكانته.

وبصفة أساسية، فإن كلمة «الإشتراكية» تؤكد على معنى التعاون الجمعى فى مقابل «الليبرالية» التى أصبحت منطلقاً للثورة الصناعية.

ويبدو أن فكرة الإشتراكية قد انتشرت سريعاً بحيث أصبحت تلائم طموحات الطبقات العاملة وزعمائها فى جميع الأقطار.

(ثانياً) عقائد الإشتراكيين:

نشأ عن الإشتراكية عدة معان عبرت عن صورة المجتمع التى رغب الإشتراكيون فى تحقيقها، كما حددت الوسائل التى تمكن من تحقيق ذلك[1]، ومن هذه المعانى ما يلى:

(أ) نقد المجتمع القائم: أول إعتقادات الإشتراكية وأساسها أن النظام القائم فى المجتمع مع إختلاف المكان والزمان - جائر والإشتراكية فى المقابل تؤكد على ملكية الأرض والمصانع والكنائس، والحكومة السياسية، وترتبط هذه النظرة بقيم الإشتراكية المسيحية، أو ربما تقلل من شأن هذه القيم كما فعل ماركس، وفى كلتا الحالتين كان التأكيد على الجور وعدم العدالة[*].

وجدير بالذكر أن كثيراً من حركات الإشتراكيين مثل حركة «سان سيمون (ت. ١٨٢٥)»، وحركة الفابيين[**] Fabians فى منتصف القرن العشرين

---

(١) Ency. of Philosophy, art: "Socialism", Vol. 8, P. 467 - 468.

(*) يعبر برودون Proudhon عن ذلك بقوله المأثور. "الملكية سرقة" Property is theft.

(**) الحركة الفابية: ظهرت فى نهاية القرن التاسع عشر فى بريطانيا، وطرحت بديلاً إشتراكياً ديمقراطياً للماركسية، ورأت أن الإشتراكية إمتداد للديمقراطية فى المجال الاقتصادى بحيث تمتلك الدولة وسائل الإنتاج الاقتصادى وتوزيع المشاريع الاقتصادية الأساسية، والمصادر الأساسية للثروة فتخضع للدولة من خلال تعويض عادل لملاك الصناعات الثقيلة، وتدار المصادر الطبيعية بموظفين وإداريين خبراء للصالح العام

هاجمت النظام القائم لعجزه الإقتصادى والإجتماعى، وأكد الإشتراكيون من أمثال فوربيه Fourier (ت. ١٨٣٧م) فى فرنسا، ووليام موريس Morris فى إنجلترا على أهمية الحرية والسعادة والجمال أكثر من الثروة المادية. أما الإقتصاديون منهم، فقد أكدوا على أن يكون توزيع الإنتاج المادى صناعياً كان أو زراعياً كافياً لتحقيق مستوى معيشى مقبول.

(ب) مجتمع جديد أفضل: العقيدة الأساسية الثانية التى يعتنقها الإشتراكيون هى الإعتقاد بإمكان إيجاد شكل مختلف للمجتمع بمؤسساته المختلفة يقوم على قيم أخلاقية هدفها هو تحسين المستوى المعيشى للجنس البشرى، وذلك فى مقابل القيم الراهنة التى تعمل على إفساده.

ويبدو أن هذا الاعتقاد قد نشأ عن فكرة إمكان تحقيق الكمال البشرى أو ما يقترب منه، ومن ذلك ما ذهب إليه «أوين» فى كتابه: رؤية جديدة للمجتمع A New View of Society من أن الإشتراكية يمكن أن تتغلب على كثير من عوامل الإحباط وخيبة الأمل التى تنتاب الجنس البشرى[1].

وجدير بالذكر أن الإشتراكية تختلف عن الاعتقاد بالتقدم Progress الذى أيده الكثيرون ممن لا يدينون بالإشتراكية؛ إنها أقرب إلى القول: «الحقيقة عظيمة وسوف تسود» و«الحقيقة تتساوى مع العدالة».

ولكن هل تقوم العدالة فى المؤسسات الإشتراكية على المساواة والديموقراطية؟

يجيب الإشتراكيون على ذلك التساؤل بالإيجاب؛ إلا أن الاجابة ليست مطلقة؛ فالمساواة فى الحقوق وأمام القانون، أو المساواة التامة فى الدخل ليست عقيدة إشتراكية عالمية، والإشتراكيون طالما اختلفوا حول العلاقة بين العمل والدخل، بحيث نجدهم يتفقون حول القول المأثور: «من كل حسب طاقته»

---

(١) Ibid, P. 468.

ولكن البعض الآخر أضاف: «ولكل حسب حاجته»، وعارض آخرون ذلك بقولهم: «لكل حسب مجهوده أو إنتاجه»(*).

(جـ) **الديمقراطية:** دعت الأغلبية العظمى من الإشتراكيين إلى الديمقراطية بالمعنى المألوف للكلمة؛ إلا أنه ظهرت إختلافات حادة حول نوع المؤسسات التى تحقق العدالة؛ إذ اعتقد البعض فى «المجتمعات الصغيرة» التى تحقق بقدر الإمكان حالة من الاكتفاء الذاتى، وتتعاون فى حرية مع مجتمعات مماثلة فى تبادل البضائع على سبيل المثال؛ وتستند فى ذلك إلى سلطة مركزية أو محلية فى أضيق الحدود.

وتطلع البعض الآخر إلى تطور العلوم والتكنولوجيا، والإنتاج الصناعى على أوسع نطاق، وبالتالى إلى الزيادة المطردة فى البضائع الإستهلاكية، ورخاء الإقتصاد الإشتراكى نتيجة للتخطيط التكنولوجى المركزى. والواقع أن هاتين المدرستين تمثلان الإشتراكية خير تمثيل: الأولى (الإشتراكية اليوتوبية)، وقد ذاعت كثيراً عن طريق كتابات «أوين» و«فورييه»، وبرودون، والثانية (الإشتراكية العلمية) وقد ذاعت فى كتابات سان سيمون وأتباعه.

وجدير بالذكر أن «الإشتراكية اليوتوبية» مستمدة من «المجتمع القروى»، حيث نجد صدى ذلك فى أحلام «لينين» حول كهرباء رخيصة الثمن« تحدث تحولاً فى حياة الفلاح الروسى.

أما عن نقطة ضعف هذه المدرسة فهى الخوف من السلطة الخارجية، وجهاز الدولة، والحكومة المركزية؛ إلا أنها من الناحية النظرية تلبى الإحتياجات الطبيعية مثل خط سكة حديد قومى، وفى المقابل فإنها تؤدى من الناحية العملية إلى ما يسمى بالفوضوية Anarchism.

(*) هى على التوالى:

"From each according to his ability" -
"To each according to his needs" -
"To each according to his effort of his Product."

ومن ناحية أخرى تميزت «الإشتراكية العلمية» بالإنتاج والتخطيط على نطاق واسع؛ إلا انها أبرزت مساوئ الصناعة واسعة المدى فى عصور الرخاء، والحاجة إلى مساهمين تحت السيطرة؛ مما يبين حجم الفراغ الذى خلفته المثل اليوتوبية عن المجتمع العادل.

(د) الثورة:

تتفق المدارس المتعددة للإشتراكية - أياً كانت صورة المؤسسات التى واجهتها - حول المجتمع الذى يعد عدته للثورة؛ بمعنى إعداد برنامج للفعل بهدف إحداث التحول، والحاجة إلى إرادة ثورية لتحويل المجتمعات الحالية[1].

أما عن أشكال الثورة فهى تارة تتخذ صورة عقلانية متينة؛ حيث نجد جميع مدارس الإشتراكيين تهتم بالتعليم والإقناع والدعاية، فأوين - مثلا - وضع ثقته فى العقلانية؛ وهى تارة أخرى تحاول أن تحقق غايتها بالتأثير على مجموعات تحكمها ظروف العمل؛ وأوضح مثال على ذلك «أصحاب الإتحادات التجارية» والمنظمات الأخرى الخاصة بالطبقة العاملة، وفى هذا المناخ تطلع «ماركس» إلى «إتحاد العمال الدولى» كأداة للثورة البروليتارية؛ فالإضرابات، والتهديد بالإضراب، وأشكال أخرى عُرفت فيما بعد «بالفعل المباشر» قد أثرت على الطبقات الحاكمة. هذا، وقد اعتمدت إمكانية تطبيق أساليب «الإقناع» أو «الفعل الجماعى» على الحالة السياسية فى الزمان والمكان إلى حد بعيد.

وعلى الرغم من الجدل الدائر بين المؤمنين بالتغيير التدريجى، أى أن التغير الثورى يمكن تحقيقه بطرق سلمية وتدريجية، والثوريين الذين اعتقدوا فى التغيير الثورى المباغت، فإن الاختلاف بينهما ليس مطلقاً كما يبدو فى بريطانيا مثلاً، إن تنظيمات البروليتاريا مالت نحو التطور السلمى أكثر من العنف، ولم يعد هناك مفر من التدرج السلمى.

---

(١) Ibid, P. 468 - 469.

(هـ) العالمية Internationalism

الإشتراكية أساساً فلسفة عالمية لا تهتم بالجنس أو الأمة، ولا تدافع عن الأخوة الإنسانية بقدر ما تفترضها؛ فقد جاءت العبارة المأثورة فى افتتاحية «البيان الشيوعى» Communist Manifesto القائلة: يا عمال العالم إتحدوا !)(*) لتوضح تلك النزعة العالمية(١).

ولقد ظهرت «النزعة القومية Nationality فى بولندا وأيرلندا، وإيطاليا والمجر – على سبيل المثال – لتوضح فقط جانباً من الصراع ضد فساد المؤسسات وفيما بعد دخلت القومية فى صراع عنيف من الخصائص الأساسية الأخرى للإشتراكية.

وعلى الرغم من ذلك الصراع، فإن فكرة العالمية بقيت ممكنة فى ضمير الأجيال؛ بحيث يمكن القول بأن الحركات الإشتراكية التى أصبحت قومية لم تعد إشتراكية على الاطلاق(٢).

(ثالثا) الإشتراكية الماركسية:

يمثل «البيان الشيوعى» إنقساماً عظيماً بين الإشتراكية قبل الماركسية، والإشتراكية بعدها؛ فصاغ ماركس وإنجلز مذهباً إشتراكياً زعما أنه «مذهب علمى»، وإذا كان المجال هنا يضيق عن شرح الفلسفة والاقتصاد الماركسى؛ فلابد من الإشارة إلى أن الإشتراكية اليوتوبية والإشتراكية العلمية لم تنجح فى وصف فلسفة ماركس الإقتصادية وصفاً دقيقاً.

وجدير بالذكر أن الإشتراكية الماركسية قد قبلت الاعتقادات الأساسية التى ذكرناها سالفاً، واختلفت عن معظم من سبقوها فى أنها لم تبحث عن وصف المؤسسات الجديدة غير الفاسدة التى يمكن أن تظهر بعد الثورة.

(*) "Workers of the World, unité !"

(١) Ibid, P. 469 - 470.

(٢) Ibid, P. 470

والواقع أن الإشتراكية العلمية فى الإصطلاح الماركسى لا تعنى هو . التكنولوجيا والإنتاج على نطاق واسع، على الرغم من أنها تصمم القول بذلك ... بل بوصفه طريقة منطقية تعتمد على دراسة التاريخ على القضيتين التاليتين

(١) أنه فى ظل النظام الرأسمالى الحالى، يُنتزع من البروليتاريا حق التمتع بثمرة الإنتاج

(٢) أن التغيرات فى أساليب الإنتاج والتوزيع - وليس أى عامل آخر كتطلع الإنسان إلى الحقيقة الأبدية أو العدالة على سبيل المثال تؤدى إلى إنقلاب النظام؛ فينتزع الرأسماليون البورجوازيون من كراسى الحكم ليحل محلهم طبقة البروليتاريا.

ذلك هو الأساس الذى قام عليه البناء الفوقى(*) للماركسية بأسره.

وجدير بالذكر أن مؤلفات ماركس وإنجلز قد أثرت تأثيراً بعيد المدى على تفكير غير الماركسيين، وبخاصة بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧ م، كما أثر فرويد - مثلا - على غير الفرويديين.

ومع ذلك بقيت الإعتقادات الأساسية للإشتراكية منهجاً يحدد رؤيتها للمجتمع فى صورته المثلى(١).

تعقيب: الإشتراكية فى الميزان...

ذهب «ماركس» إلى أن الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية فالشيوعية إنما يتم بالتدريج؛ وفى مرحلة الإشتراكية - وهو ما يهمنا فى هذا الصدد - تسترشد عملية توزيع عائد العملية الإنتاجية بشعار «من كلٍ حسب طاقته،

(*) أطلق ماركس إسم البنية الفوقية على الإنتاج الفكرى من قانون وفلسفة ودين، وإسم "البنية التحتية" على النظام المتعلق بالإنتاج المادى؛ وقال إن الأولى تعبير وانعكاس عن الثانية أى أن ماركس يربط بين فهم قانون أو فلسفة أو أخلاق حقبة معينة بالكشف عن شكل النظام الإنتاجى فى تلك الحقبة

(قارن عبد الله العروى مفهوم الأيديولوجيا (الأدلوجية) ص ٣٠)

(١) Ibid

ولكل حسب حاجته»؛ أى أنه بعد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بعدالة بين الجميع فى المزايا المادية والمعنوية التى تكفلها الدولة، فإن كل فرد يحصل على أجر يعادل ما بذله من جهد، وبذلك يشغل المكان الذى تؤهله له قدراته. وتنصب الجهود فى هذه المرحلة على تحقيق هدفين:

(١) زيادة إنتاج السلع والخدمات زيادة كبيرة.

(٢) تربية النفوس للتخلص من فردية وأنانية الفكر والتقاليد الرأسمالية.

وفى مرحلة الإنتقال هذه تظل الدولة قائمة، وتحتفظ بمؤسساتها، وتسيطر عليها الطبقة العاملة. كما تبذل الجهود لتدعيم جهاز الدولة حتى يمكن تهيئة الظروف، وإزالة العقبات التى تعرقل الوصول إلى الهدف النهائى للماركسية ألا وهو النظام الشيوعى.

ويُطلق ماركس على الدولة الإشتراكية فى الفترة الإنتقالية إصطلاح «ديكتاتورية البروليتاريا» التى تستكمل هدم مؤسسات وقوانين وعادات وتقاليد وفنون النظام الرأسمالى السابق وتستبدل بها مؤسسات وقوانين .... إلخ تمثل مصالح الأغلبية العاملة التى استولت على جهاز الدولة، وتستمر دولة ديكتاتورية البروليتاريا فى فرض سيطرتها حتى تنجح فى وضع الإنتاج كله فى يد الأمة، وينتهى الصراع الطبقى بعد زوال الطبقات وهى البداية الصحيحة للتاريخ الإنسانى، وتختفى البروليتاريا كطبقة، وتزول سلطتها كدولة، ويحل محلها إتحاد كبير يجمع الأمة كلها، وبدلاً من الدولة يقوم ذلك الإتحاد الكبير بالسيطرة على عمليتى الإنتاج. والتوزيع ، علماً بأن الماركسية المعاصرة قد أضافت شرطاً آخر وهو ضرورة اختفاء النظام الرأسمالى عالمياً قبل إلغاء الدولة. وبانتهاء الصراع الطبقى والمنازعات الفردية المميزة لمجتمعات الملكية الفردية، يتحول الإنسان الجديد مع أقرانه فى ظل الاتحاد الكبير إلى الصراع مع الطبيعة من أجل مزيد من الارتقاء الفكرى والمادى[1].

*****

---

(١) محمد محمود ربيع: "الفكر السياسى الغربى": فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، "مطبوعات جامعة الكويت – الكويت سنة ١٩٩٤ م"، ص: ٥٢٩ – ٥٢٦.

وإذا حاولنا أن نضع الإشتراكية بوصفها أيديولوجيا فى الميزان ، فان الأمر لا يخل من إيجابيات وسلبيات، ويمكن إجمال هذه الايجابيات فيما يلى:

(أولاً) إتفاق مفكرى الإشتراكية جميعاً حول ضرورة الدعوة إلى تلافى عيوب النظام الرأسمالى السابق ذكرها ـ تدفعهم إلى ذلك دوافع أخلاقية (العدالة ــ المساواة ــ الديمقراطية......) أو العوامل الإقتصادية بعد ملاحظة الأوضاع المتردية للطبقة العاملة، والإستغلال البشع لظروفهم المعيشية.

(ثانيا) إتضح فساد مبدأ عدم تدخل الدولة فى المسائل الإقتصادية، فكانت نقطة البدء فى الإشتراكية كما يلى:

(أ) مبدأ تدخل الدولة: بسن القوانين التى تكفل حقوق العمال كتحديد ساعات العمل، وتنظيم الأجور، والتأمينات الإجتماعية، والخدمات الصحية، والتأمينات ضد البطالة، والنتيجة هى حصول العمال على هذه الحقوق بعد أن انتظموا فى نقابات، ونظموا مظاهرات أكرهت الدولة وأصحاب الشركات على مراعاة مصالحهم.

(ب) تدخل الدولة فى ملكية الصناعات الكبرى، حيث زعموا أن ملكية الأفراد لها تشكل خطورة على السياسة الإقتصادية للدولة ، مثل مناجم الفحم فى إنجلترا، وشركات البترول، والسكك الحديدية[1].

(ثالثا) أصبحت الإشتراكية قوة فاعلة فى سياسة معظم الدول الأوروبية فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد، وكذلك اليونان والبرتغال وأسبانيا... وحققت الحكومات الإشتراكية الراهنة إنجازات مختلفة فى بناء إقتصاد مختلط، وتوسيع الخدمات العامة، وإعادة توزيع الثروة إلى حد ما.

---

(١) أحمد صبحى: مجموعة محاضرات غير مشورة ألقيت فى جامعة الكويت عام ١٩٩٢م

(رابعا) وسعت الأحزاب الإشتراكية من دائرة استقطابها، فلم تعد تتوجه إلى العمال فقط، بل إلى كل المهتمين بتحسين ظروف الإنسان وقدره كنتيجه لتطوير هذه المجتمعات. كما أعادت هذه الأحزاب التفكير حول الإشتراكية، وأقلمت وسائلها للظروف الجديدة: مزيد من الإهتمام بالاستهلاك والخدمات العامة، والبيئة، والسوق[1].

(خامسا) ومن إيجابيات الإشتراكية الماركسية:

(أ) يُعتبر ماركس أول من اكتشف جوهر الإستغلال فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى عندما وضع نظرية فائض القيمة السابق ذكرها، وهى النظرية التى أسهمت فى إضفاء الطابع العلمى على مادة الاقتصاد السياسى.

(ب) لم يكتف «ماركس» مثل الإشتراكيين الخياليين أو اليوتوبيين بنقد النظام الرأسمالى أو الاقتصاد بالإشارة إلى الأوضاع غير الإنسانية التى تمخضت عنه، وإنما طرح نظاماً بديلاً هو النظام الإشتراكى على أسس نظرية قابلة للتطبيق، تلك هى الإشتراكية العلمية[2].

أما عن الجوانب السلبية فى الإشتراكية الماركسية فيمكن إيجازها فيما يلى:

(أولاً) أخطأ ماركس فى قوله إن الإشتراكية لاتتحقق إلا بعد المرور بالنظام الرأسمالى الصناعى، بينما تدل الوقائع على الإنتقال إلى الإشتراكية فى الإتحاد السوفيتى والصين الشعبية رغم أن اقتصادهما كان يغلب عليه فى البداية الطابع الإقطاعى أكثر من الرأسمالى، كما لو تتحقق الإشتراكية فى الدول الصناعية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

(ثانياً) رأى ماركس حول «الصراع الطبقى» غير صحيح، فهو ليس محتوما، ولا يقتصر على الصورة التى رسمها؛ إذ توجد صور كثيرة للصراع داخل المجتمع.

---

(١) مالك عبيد أبو شهيوه، محمود محمد خلف: «الأيديولوجيا والسياسة»، ج٢،ص :١٨٦

(٢) محمد محمود ربيع: الفكر السياسة الغربى .....، ص : ٥٣١.

(ثالثاً) أخفقت نبوءة ماركس فى إعادة تأهيل الإنسـان بوسـائل اقتصادية عقلية، فحلمه غير واقعى لأنه يتطلع إلى تحقيق أهداف نبيلة بواسطة أناس فضلاء لا يلجأون إلا إلى وسائل نبيلة تلبية لدوافع طيبـة، وهـو مـا لايتوفـر فـى أغلـب الأحيان[1]!.

النموذج الثالث: الشيوعية Communism

تمهيد ......

إتهم الشيوعيون الإشتراكية المثاليـة بأنهـا إشـتراكية خياليـة، لأن العـلاج فـى رأيهم لايكون بإصلاح النظام الرأسمالى وإنما بهدمه كمصير حتمى له.

وزعمت الشيوعية أنها «إشتراكية علمية» لقيامها على الأسس العلمية الآتية:

(١) إنهيار أى نظام نتيجة التناقض الداخلى بين النظـر والتطبيـق، حيـث انهـار النظام الإقطـاعى – مثـلاً – لأن الذيـن يمتلكـون (الإقطـاعيون) لا يعملـون، بينمـا الذين يعملون (رقيق الارض) لا يمتلكون، والقاعدة أن «العمل أساس الإنتاج».

كما انهار النظام الرأسمالى، لأن الذين يعملون ويكدون (العمال) لا يمتلكون، بينما الذين لا ينتجون (المالكون) لا يعملون.

(٢) قيمة أى سلعة تقاس بمقدار العمـل المبـذول فـى إنتاجهـا فالعـامل فـى النظام الرأسمالى ينتج من القيمة أكثر من الأجر الذى يتقاضاه، والفرق بـين قيمـة ما أنتجه العامل بعمله وبين ما يحصل عليه من الأجر تسمى فائض القيمة يغتصبه صاحب العمل أو الرأسمالى.

إذن رؤوس الأموال فى الرأسمالية هى «سرقة متصله» لحقوق المنتجين الحقيقـين، لأن المنتج الوحيد هو العامل فقط لا رأس المال.

(٣) إنهيار النظام الرأسمالى أمر حتمى بسبب التناقض الداخلى الذى يصل إلى مداه، فالدول التى تبلغ ذروة الرأسمالية لابد أن تقع فيها ثـورات داعيـة إلى إلغـاء

---

(١) نفس المرجع، ص : ٥٣٢ – ٥٣٣.

الملكية الفردية، والهدف أن تكون البروليتاريا ممثلة فى الدولة، وهى المالكة الوحيدة لكل وسائل الإنتاج[1].

(٤) زوال الصراع بين الطبقات فى ظل حكم طبقة البروليتاريا، والنتيجة هى تحقق الشيوعية الكامل أو السعادة الحقة (الفردوس) على الأرض[*]

(٥) دعوة ماركس إلى الغاء الملكية الفردية لمصادر الإنتاج ومركزية التخطيط[2].

(أولا) الأسس العامة للماركسية:

(١) المادية الجدلية : Dialectical Marerialism

يقول إنجلز (ت. ١٨٩٥م) فى تعريفه للشق الثانى من إسم المنهج: "ينظر الجدل إلى الأشياء والتصورات فى تسلسلها، وفى علاقاتها المتبادلة، وفعلها المتبادل والتحول الذى ينتج عن ذلك، وفى نشأتها وتطورها وانهيارها.»

بذلك يتعارض الجدل مع الميتافيزيقا ليس فقط لأنه لايعترف بالسكون، ولا بالفصل بين مختلف وجوه العالم الواقعى، بل لأنه يرى فى السكون وجها نسبيا من وجوه الواقع بينما الحركة مطلقة، كما يرى أن الفصل بين الأشياء نسبى لانها تترابط وتتفاعل مع بعضها البعض، كما يهتم الجدل بالحركة فى كل صورها ويفسرها على أساس قانون صراع الأضداد: أهم قوانين الجدل[3] كما سيأتى بيانه.

---

(١) أحمد محمود صبحى: مجموعة محاضرات غير منشورة تحت عنوان «الجانب الاقتصادى من الحضارة الغربية» ـ الكويت عام ١٩٩٢م.

(*) خابت تنبوات ماركس، فقد توقع أن تكون إنجلترا أول دولة شيوعية فى العالم لبلوغها ذروة الرأسمالية، وإذا بالشيوعية تقع فى دولة متخلفة صناعياً (روسيا) ثم فى دولة زراعية (الصين). (قارن : محاضرات أحمد صبحى عن الجانب الاقتصادى للحضارة الغربية)

(٢) نفس المرجع

(٣) محمد محمود ربيع: «الفكر السياسة الغربى....»، ص: ٥١٥

أخذ «ماركس» عن «هيجل» فكرة أساسية هى الجدل أو الديالكتيك: فالعالم أساساً حقيقة متغيرة، ويتم هذا التغير عن طريق تكوين الأضداد المتعارضة وما ينجم عنها من نتائج، فكل فكرة thesis تؤدى إلى نقيضها Antithesis والفكرة ونقيضها تؤديان إلى نتيجة أو المركب [1] Synthesis، ويعنى ذلك أن الفكرة أو القضية كما رآها هيجل لا تتصف بالصدق أو الكمال المطلق، وإنما كمالها نسبى، وهى معرضة حتماً للنقد مما يفتح المجال أمام نقيضها، وهذا النقيض يعارض بدورة الفكرة، ويعتبر فى حد ذاته فكرة جديدة تتمتع بكمال نسبى أيضاً وتحمل بذور فنائها، ويستمر الصراع بين الأفكار حتى يستمر الفكر الإنسانى فى تطوره الدائم، ويطلق هيجل على عملية صراع الأفكار وتعاقبها وتأثيرها فى الحياة إصطلاح « العملية الجدلية»، وهى فكرة ضرورية لتفسير الحركة فى التاريخ[2].

طبق «هيجل» الجدل على الأفكار فقط، بينما طبقها «ماركس» على المادة، فيرى هيجل أن الفكرة المطلقة هى أساس الوجود، وأحل ماركس المادة محل الفكرة، فالمادة أساس الوجود، والماركسية تسلم بالأساس المادى للعالم، وبإمكانية فهمه ومعرفته، وهى تدرس العالم بوصفه فى حالة حركة وتطور مستمرين على أساس جدلى، ومن ثم فان الفهم العملى للظواهر هو فهم الظواهر، وهى تتفاعل مع الظواهر الأخرى، فالإنسان يفهم عندما يتفاعل مع الطبيعة، أى أن طريقة تنظيم وسائل الإنتاج تحدد وتشكل حياة الإنسان الإجتماعية والسياسية وحتى الايديولوجية[3].

يقول ماركس فى كتابه «رأس المال» مؤكداً ذلك المعنى:

«... أما بالنسبة لى، فإننى أعتقد على العكس من (هيجل) أن حركة الفكر ما هى إلا انعكاس واقع العالم المادى على ذهن الإنسان، ومترجمة على صورة أفكار».

---

(١) مالك عبيد وآخرون: »الأيديولوجيا والسياسة» ..، ج١، ص: ٨٩

(٢) محمد محمود ربيع: «الفكر السياسى الغربى»، ص ٥٢٧

(٣) مالك عبيد وآخرون « الأيديولوجيا والسياسة ...«، ج ١ ، ص:٩٠

أى أن ماركس كان يؤمن بأن المادة والطبيعة والوجود حقائق موضوعية خارج نطاق العقل البشرى ومستقلة عنه، وتأتى المادة فى المقام الأول لأنها مصدر الأحاسيس والأفكار، وملهمة العقل الذى يُعتبر تالياً لها. إذن الفكر نتاج المادة ويرتبط بها إرتباطا وثيقاً[1].

القوانين الأساسية للديالكتيك:

(أ) قانون وحدة وصراع الأضداد:

يقوم على أساس أن كل شئ يحتوى على نقيضه، أى يحتوى على الشئ وضده، السالب والموجب، وأن هذا التناقض يولد الصراع الذى يولد بدوره التطور.

وفى النظم الإجتماعية: الرأسمالية والبروليتاريا نقيضان موجودان فى النظام الواحد، وهما مع ذلك متناقضان، وبينهما اتحاد فى آن واحد، وبحكم تناقضهما يعيشان فى صراع دائم، ويتم من ذلك الصراع التطور، والنتيجة أن يسير التاريخ وفقا للحتمية التاريخية من مرحلة الرأسمالية إلى ديكتاتورية البرولتياريا ومنها إلى الشيوعية.

(ب) قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية:

يؤدى صراع الأضداد إلى التطور الذى تخضع له الأشياء المادية والأفكار، ويتخذ شكل تغيرات كمية تتحول فى مرحلة معينة وبشكل مفاجئ إلى تغيرات كيفية[2]، وبالتطبيق على الحياة الإجتماعية يقول ماركس: إن المجتمع فى انتقال من مرحلة إلى أخرى، يمر فى أول الامر بتغيرات كمية ليس لها تأثير كيفى واضح، ولكن تراكمها يحدث فجأة تغييراً طفيفاً عن طريق «الثورة» التى تغير المجتمع وعلاقاته تغييراً كيفياً.

---

(١) محمد محمود ربيع: «الفكر السياسة الغربى ....»، ص: ٥٢٩

(٢) مالك عبيد وآخرون: « الأيديولوجيا والسياسة ...»، ج ١، ص: ٩١

(ج) قانون نفى النفى أو سلب السالب:

ويعنى الجديد الذى ينفى القيم، ولا يمكن لأى تطور أن يحدث فى أى ميدان بدون هذا القانون.

يرى ماركس أن تاريخ المجتمعات يتكون من سلسلة من نفى الجديد للقديم، فالمجتمعات وهى تنتقل من مرحلة إلى أخرى، فإن كل مرحلة هى نفى للمرحلة السابقة عليها، فالعبودية نفى للمرحلة الشيوعية البدائية، والإقطاع نفى للمرحلة السابقة عليها، والرأسمالية نفى للإقطاع ، وكل مرحلة لا تنفى المرحلة التى تسبقها فقط، ولكنها تظهر تناقضات لا تحل إلا عن طريق عنصر جديد يتضمن الجانب الإيجابى من المرحلة التى سبقتها.

ويؤدى التفاعل فى إطار هذه القوانين إلى المرحلة النهائية (الشيوعية) كأسمى مرحلة حيث ينتهى التناقض والجدل[1].

ويتضح من ذلك أن الجدل يحتل أهمية كبيرة فى المنهج الماركسى، وأن الجدل طبقاً للمفهوم الماركسى يعنى أحد المعانى التالية.

(١) الجدل هو فن البحث فى حقيقة الآراء واختبار مدى صحة المناقشة المنطقية.

(٢) الجدل هو نقد التناقضات الميتافيزيقية وتقديم الحلول لها.

(٣) الجدل هو دراسة التناقض فى جوهر الأشياء

(٤) الجدل هو دراسة القوانين التى تفسر تطور المجتمع[2].

(٥) الجدل هو المحرك الأساسى لحركة التاريخ، وهو الصراع الطبقى Class Struggle الذى يلخص كل التناقضات المادية والفكرية الخاصة بكل مرحلة من مراحل التاريخ.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٩٢

(٢) محمد محمود ربيع: «الفكر السياسى الغربى ...»، ص: ٥١٦

والتطور وفقا لما يراه ماركس يمر فى مراحل أساسية : مرحلة الشيوعية البدائية التى تتلاشى فى نقيضها الملكية الخاصة والإنتاج الفردى، وينتفى النظام الجديد تدريجياً، وتستمر لفترة علاقات الإنتاج الفردية ولكنها تصبح عائقاً للقوى المتنامية، وأخيراً تنفجر لتتفتح مرحلة الثورة الإجتماعية فتتغير الأسس الإقتصادية وكل البناء الفوقى، ثم تتم علاقات شيوعية مرة أخرى (قانون نفى النفى) تنتقل من ملكية المجتمع من خلال التناقض إلى الغزارة فى الإنتاج، فيحدث تغير أساسى فى علاقة الإنسان بالطبيعة: بعد فترة استيعاب طويلة فى الطبيعة ينبثق الإنسان كسيد الطبيعة، ويضع البشر تاريخهم بوعى كامل، وتتم الحرية بالسيطرة على أنفسنا والطبيعة الخارجية[1].

(٢) المادية التاريخية: Hisrorical Marerialism

تعتبر الماركسية أن المادية الجدلية والمادية التاريخية هما الأساس النظرى للإشتراكية العلمية، وقد سميت المادية الجدلية بهذا الاسم لأن أسلوبها فى دراسة ظواهر الطبيعة ومنهجها فى البحث والمعرفة جدليان، كما أن تفسيرها لظواهر الطبيعية ومفهومها لهذه الظواهر ماديان.

والمادية التاريخية تطبيق مبادئ المادية الجدلية على تطور المجتمع الإنسانى، ويعتبرها ماركس نظرية علمية للتطور الإجتماعى، ومنهجاً للإدراك والتحول الثورى للمجتمع.

وعلى حين يرى «هيجل» أن الفكر أو الوعى هو الذى يحرك تطور التاريخ الإنسانى، فإن ماركس يرى أن العوامل الإقتصادية هى القوى الحقيقية المحركة للتطور.

وعلى ذلك سُمى تفسيره بالتفسير الاقتصادى أو المادى للتاريخ، ومقتضاه أن الشئون الإجتماعية والسياسية والفكرية للإنسان تتأثر بظروف الإنتاج وعلاقات

(١) مالك عبيد وآخرون: «الأيدولوجيا والسياسة...»، ص: ٩٣

التبادل القائمة في المجتمع[1]، فمن خلال النظام الإقتصادى (نمط الإنتـاج) يمكـن تفسير التـاريخ السياسى والثقـافى لمراحـل التـاريخ الإنسـانى، وبذلـك قـدم لنـا مـاركس أنماطـاً للإنتـاج لكـل مرحلـة تاريخية، وهـى نمـط الإنتـاج الشـيوعى أو البدائى ثم الإقطاعى ثم الرأسمالى فالإشتراكى حتى ننتهى إلى الشيوعية.

(٣) الدولة أداة الطبقة:

يرى ماركس أن "المجتمع البدائى" فقـير للغاية، وأنـه لم يعرف تقسـيم العمل، بل تبادل محدود النطاق وقليل الآلات والأدوات التى يصنعها الإنسان لنفسه، أما عن المنتج فهو يكفى الاستهلاك فقط، والأرض يملكها الجميع مثل أدوات الإنتاج، وتتحقـق فى هذا النظام الإجتماعى المساواة التامة. وعندما يتزايد الإنتاج نتيجة التطور، يظهر فـائض الثروة وتمثل هذه الكفاءة الجديدة للأدوات ضغطاً على عرض العمـل، ويصبح المجتمع فى هذه الفترة منقسماً إلى طبقتين: المستغِلين والمستغَلين، وتصبح الثروة فرديـة، ويظهـر تقسيم طبقى على أساس الوظيفة، كما تقسم الأرض وتصبح ملكية خاصة[2].

ويعنـى ذلـك أنـه مـن القضيـة الأصليـة (مجتمـع غـير طبقــى) يظهــر النقيــض (الفردية - مجتمع طبقى منظم)، ومنهما معاً المركب (تغيير الدولة الجديدة)، وهـى الدولة التى تنظم إقليمياً بدلاً من رابطة الدم، وتظهر عادة كـأداة للطبقـة المسيطرة إقتصاديـاً لاسـتغلال قـوى فـى المجتمـع فـى العصـور المختلفـة، وبخاصــة العصــور الوسطى؛ ففى تلك العصور كانت الدولة أداة للارستقراطية الإقطاعيــة، أما اليـوم فهى سلاح البرجوازية ضد البروليتاريا، وسلطتها تقوم على الخوف والارهاب.

ومن ناحية أخرى، فإن تاريخ المجتمعات الموجـودة حتـى الآن هـو تـاريخ صـراع الطبقات الحر والعبد، الارستقراطى والعامة، السيد والعبد، وكلهم فى صـراع خفـى متواصل ينتهى بإعادة بناء ثـورى للمجتمـع بشـكل عـام أو تهديـم كـامل للطبقـات

---

(١) محمد محمود ربيع: «الفكر السياسة الغربى..»،ج١، ص:٩٥

(٢) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة..."، جـ ١، ص ٩٥.

المكافحة؛ فالدولة وأيديولوجيتها، و قوانينها، وجميع مؤسساتها التعسفية، والمؤسسات القضائية عبارة عن أدوات للطبقة الحاكمة لتبرير استغلالها لسائر الطبقات. ويتضح من ذلك أن الجدل يتيح لنا فهم الرأسمالية مثل الإقطاع، وأنها ظاهرة مؤقتة، ومجرد مرحلة من مراحل التاريخ الإنسانى من وجهة نظر ماركس[1].

(٤) زوال الدولة أو تقلص سلطتها:

يرى ماركس أن الدولة تنتهى مهمتها بأدائها مهمة الإنجاز الإقتصادى الوفير؛ فالملكية الخاصة سوف تختفى ومعها الصراع الطبقى، ولما كانت الدولة وظيفتها تهدئة الصراع الطبقى، وإخضاع الطبقات المحكومة، فإنه لم تعد لها وظيفة، أى أن دولة الأشخاص حلت محلها إدارة الأشياء وتوجيه العملية الإنتاجية، وهو تغير راديكالى فى السلوك الإنسانى سوف يصاحب التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويصبح الإنسان مع الملكية العامة مخلوقاً إجتماعياً متعاوناً، فليس هناك شئ للصراع حوله أو عليه[2].

وهكذا ينتهى الأمر بتاريخ المجتمعات البشرية إلى المرحلة الشيوعية، وهى مرحلة تأتى بعد الإشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا؛ ففى المرحلة الإنتقالية السابقة (ديكتاتورية البروليتاريا) يكون أساسها «لكل حسب عمله» كما سبقت الإشارة إليه، أما فى المرحلة النهائية الشيوعية فهى تقوم على أساس «لكل حسب حاجته»، ويتطلب ذلك وجود فائض فى المجتمع، ويدخل ذلك فى عداد التنبؤ فهو لم يتحقق بقدر كاف من الناحية الواقعية.

ويمكن القول بأن هيكل المجتمع الشيوعى إنما يقوم على الأمور الأربعة التالية:
(١) دور الدولة محدود للغاية، ويرتبط بتحديد وتنظيم الشئون الإقتصادية والإجتماعية.
(٢) لا توجد فوارق طبقية ويختفى الصراع.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٩٦– ٩٨

(٢) نفس المرجع، ص: ٩٩

(٣) يتم توزيع السلع والخدمات وفقاً لاحتياجات الناس، وليس وفقاً للإنتاج.
(٤) تختفى حدود الدولة وسيادة الدولة[1].

تعقيب... الشيوعية فى الميزان

يتضح لنا بعد هذا العرض الموجز لأهم معالم الشيوعية بوصفها نموذجاً لأيديولوجيا القرن التاسع عشر أن الأمر لم يخل أيضاً من إيجابيات وسلبيات، فاما عن الإيجابيات، فيمكن إجمالها فيما يلى:

(أولاً) كان ماركس وإنجلز شديدا التأثر بالاكتشافات التى ظهرت فى عصرهما فى مجال العلوم الطبيعية، واستفادا منها فى التوصل إلى مبادئ المادية الجدلية، ثم طبقا تلك المبادئ على تطور المجتمع الإنسانى، فتمكنا من التوصل إلى القواعد العامة التى تفسر وتحكم ذلك التطور، ألا وهى المادية التاريخية.

(ثانياً) شارك ماركس مشاركة فعالة فى الأحداث السياسية لعصره، وخاصة فى الصحافة والمؤتمرات السياسية، وإنشاء وتنظيم النقابات العمالية؛ أى أنه رأى ضرورة ربط الفكر النظرى بالفعل السياسى.

(ثالثاً) كان مذهبه بمثابة الأساس النظرى لأحد أقوى نظامين من نظم الحقبة المعاصرة وحتى وقت قريب.

(رابعاً) تأثرت بفلسفته السياسية وبدرجات متفاوتة معظم الأيديولوجيات والحركات السياسية فى الدول النامية بالعالم الثالث[2]، كما أعادت الأحزاب الإشتراكية التفكير حول الإشتراكية، وأقلمت وسائلها لهذه الظروف الجديدة؛ فأصبح هناك اهتمام واسع بالاستهلاك والخدمات العامة، وكثر الاهتمام بالبيئة والسوق...[3].

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٠٦
(٢) محمد محمود ربيع: الفكر السياسى الغربى..»، ص: ٥٣١ - ٥٣٢
(٣) مالك عبيد وآخرون: «الأيديولوجيا والسياسة...» ج٢ ، ص:١٨٦

أما عن النواحى السلبية فى النموذج الشيوعى فيمكن إجمالها فيما يلى:

(أولاً) أدى إلغاء الملكية الخاصة إلى ضعف الحافز إلى الإنتاج وفتور همة الأفراد، والنتيجة فرض رقابة صارمة لم تفلح فى وقف تدنى الإنتاج كماً وكيفاً.

(ثانياً) أدى نظام التخطيط المركزى إلى تفشى البيروقراطية، وهيمنتها على كل أجهزة الدولة، وتفشى الفساد والرشوة.

(ثالثاً) إشتمل النظام الشيوعى على التناقض: تقوم الشيوعية على أساس ديكتاتورية البروليتاريا بينما الاقلية المالكة هى التى تخطط وتنفذ وتملك.

(رابعاً) ذهب «توينبى» إلى أن الحضارات تنهار حينما تستبدل بالأديان أيديولوجيات لا تشبع وجدان الإنسان؛ وإنما تقدم له الفتات التى لا تسمن ولا تغنى من جوع، وفى هذا الصدد جاءت مقارنة «رسل» فى كتابه «تاريخ الفلسفة الغربية» بين الشيوعية والنظام الكنسى: فطبقة البروليتاريا حلت محل طبقة الكهنة فى العصور الوسطى، وكتاب رأس المال حل محل الانجيل، وماركس فى المعتقد الشيوعى حل محل المسيح فى المعتقد المسيحى، أما الفردوس الأرضى الذى يتحقق بسيطرة طبقة البروليتاريا فقد حل محل الفردوس الأخروى والمادية الجدلية حلت محل الأسرار المسيحية[1]، ولكن أليس فى ذلك دليل على إنهيار الحضارات بدلاً من ازدهارها كما رأى توينبى.؟

(خامساً) بالغ ماركس فى تفسيره المادى للتاريخ، وتركيزه على الإقتصاد بوصفة العامل الموجه للتاريخ، لأنه تغاضى عن عوامل كثيرة تؤثر فى مجرى التاريخ كالعوامل السياسية والإجتماعية ..

---

(١) أحمد محمود صبحى: «مجموعة محاضرات غير منشورة ألقيت فى جامعة الكويت كلية الآداب عام ١٩٩٢م»

(سادساً) أخطأ ماركس فى اعتقاده بأن قيمة السلعة تتحدد على أساس كمية العمل المبذول فيها؛ حيث إن العمل ليس العنصر الوحيد فى عملية الإنتاج، وإنما توجد عناصر أخرى مثل الأرض، ورأس المال، والتنظيم... ، كما يعاب على الماركسية إغفال أهمية الدور الذى يلعبه الطلب على السلعة فى تحديد قيمتها.

(سابعاً) تراجعت الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية وتراجعت معها الإشتراكية خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين فى بريطانيا، مما دفع البعض إلى القول «بموت الإشتراكية»، وأُعتبر سقوط شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩م هزيمة للإشتراكية نفسها أو نهاية الماركسية، كما انهارت المؤسسات التى ارتبطت بها مثل الحزب الواحد، والديمقراطية المركزية، والتخطيط المركزى[1]، أما عن مظاهر هذا الانهيار وأسبابه، فهو موضوع الفصل التالى الذى يتناول تداعى أهم نموذجية للأيديولوجيا: النازية من ناحية، والشيوعية من ناحية أخرى.

---

(١) مالك عبيد، محمود محمد خلف: «الأيديولوجيا والسياسة...»، ج٢، ص: ١٨٦-١٨٧

الفصل الثانى

فى القرن العشرين
عصر إنهيار الأيديولوجيات

تمهيد ...

إزدهرت الأيديولوجيا العلمانية الإمبريالية بصفة خاصة فى ألمانيا لأسباب عديدة منها: مذهب وحدة الوجود Pantheism الذى يرجع إلى ياكوب بوهمه Boehme, J. (١٥٧٥ - ١٦٢٤م)، والمعلم ايكهارت M. Eckhardt (١٢٦٠ - ١٣٢٧/٢٨م)، وهو المذهب الذى تأثرت به المثالية الألمانية حتى وصلت إلى ذروتها فى فلسفة فيشته Fichte الذى جعل من الذات مركز الكون، وتصورها قادرة على خلق العالم؛ إلا أن فيشته طالب بالقضاء على الفرد أو الشخص الجزئى، وكان يحلم بجمهورية الألمان حيث يجند كل شاب من سن العشرين حتى موته.

ومن ناحية أخرى فقد ربطت الفلسفة الألمانية المثالية الإنسان الفرد بالمطلق الذى يمكن أن يتجسد فى الفرد، ولكى يصل الفرد إلى المطلق أعيد تعريف العقل، فلم تعد هناك حدود فاصلة بين عقل الفرد والعقل المطلق، بحيث يمكن القول بأن العقل قد فقد هويته وأصبح لا عقلانياً.

وقد وصلت الحلولية الألمانية إلى قمتها فى الفكر الهيجلى حيث ساوى بين المقدس والزمنى، ثم يبلغ الحلول منتهاه فى فلسفة نيتشه وفلسفات الحياة، وفى هذا الإطار أمكن تعيين أنواع من المطلق مختلفة هى موضع الحلول والكمون.

ومن أول المطلقات "الشعب الألمانى العضوى" Volk موضع الحلول والكمون، وصاحب الرسالة.

وقد وُلدت القومية الألمانية فى أتون الحروب، وتحت شعار الوحدة والمركزية وصاحب ذلك تعميق مفهوم الشعب العضوى، والإصرار على الإنتماء الكامل غير المشروط مقياساً وحيداً للولاء، كما طُرح شعار "ألمانيا فوق الجميع"

Deutschland über Alles الذى تبناه أعضاء الشعب الألماني، وبُذلت المحاولات لإعادة صياغة الشخصية الألمانية لضمان ولائها للدولة المطلقة[1].

وقد بلغت سطوة هذا المفهوم حداً جعلته يبتلع المنظومة الدينية نفسها بحيث تطلّب الإنتماء إلى الشعب العضوى الألمانى الانتماء إلى المسيحية البروتستانتية. ولكن فى إطار مفهوم الشعب العضوى لم يكن هذا التنصر إلا "تسلل" أو "تآمر"، فصفات الشعب العضوى صفات موروثة تجرى فى العروق[2]، وفى أرض الأجداد، وبذلك تصاعدت معدلات العداء[3] لليهود فى الفكر الألماني العلماني. ومن ناحية أخرى، فقد ازدهر مفهوم الدولة الذى شغل مكاناً خاصاً فى التفكير الرومانتيكى الألمانى؛ فالفرد يرتبط بالمطلق، وكذلك يرتبط مفهوم الحرية بالدولة، وتصبح الدولة فى فلسفة هيجل هى المطلق وتجسيداً له، والإطار السياسى الذى يعبر الشعب

---

(١) عبد الوهاب المسيرى: "الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ - رؤية حضارية جديدة"، دار الشروق، ط ١، ١٩٩٧م.

(٢) من أهم الشخصيات التى تحمست للنظريات العرقية المعادية لليهود الموسيقار الألمانى ريشارد فاجنر (ت. ١٨٨٣م)، فجاء كتابه "أضواء على اليهود فى الموسيقى" سنة ١٨٥٠م ثم سنة ١٨٦٩م مصوراً اليهود باعتبارهم تجسيداً لقوة المال والتجارة، ومنكراً عليهم أى إبداع موسيقى أو ثقافى. واتهم فاجنر اليهود بالهيمنة على الحياة الثقافية فى ألمانيا، وطالب بحرمانهم من حقوقهم السياسية، كما تحدث عن إبادة Untergang اليهود، أى تخليص الحياة الثقافية من اليهود بالقوة أو دمجهم تماماً عن طريق الفن والموسيقى، وقد أثرت أفكار فاجنر تأثيراً عميقاً على هتلر، وعلى التجربة النازية.

(٣) من الشخصيات التى ساهمت فى إشاعة الأفكار المعادية لليهود على أساس عرقى: المؤرخ والسياسى الألمانى هانيريش فون ترايتشكه (ت. ١٨٨٦م)، حيث وصف الهجوم على اليهود بأنه هجوم وحشى، ولكنه رد فعل طبيعى للمشاعر القومية الألمانية ضد عنصر غريب (الشعب العضوى Volk فى مواجهة الشعب العضوى المنبوذ). ثم طرح الشعار المشهور "اليهود مصيبتنا"، وحذر الألمان من التدفق اليهودى من الخزان البولندى نتيجة للانفجار السكانى بين يهود بولندا.

(قارن: عبد الوهاب المسيرى: الصهيونية والنازية ونهاية العالم ... ص: ٤٦).

العضوى عن نفسه من خلاله، فطالب "هيجل" بعبادة الدولة، وهى قمة الحلولية الوثنية التى وجدت تعبيراً لها فى النازية والصهيونية فيما بعد.

وتزامن ذلك مع "النزعة التاريخانية" Historicism تحت تأثير هيجل وغيره، فأصبح السؤال الوحيد الممكن: هل يتفق هذا مع اللحظة التاريخية أم لا يتفق؟ كما انتشرت الأفكار الداروينية التى تهمش الإنسان الفرد، وواكب النسبية الأخلاقية تزايد الإيمان بالعلم المنفصل عن القيمة والغائية الإنسانية، فعرف الألمان أسلوب الانتفاع من الجثث البشرية قبل ظهور النازى[1].

ونحن نحاول فى هذا الفصل الإجابة على السؤال التالى : إذا كان القرن العشرين هو عصر إنهيار الأيديولوجيات، فما هى أهم مظاهر انهيار الأيديولوجيات فى هذا القرن (الأيديولوجية النازية والأيديولوجية الشيوعية على سبيل المثال)؟.

أولاً – الأيديولوجية النازية :

١ – التعريف بالنازية :

كلمة "نازى" مأخوذة بالاختصار من العبارة الألمانية National Sozialististische Deutsche Arbeits Partei (N S D A P)؛ أى الاشتراكية القومية، هى حركة عرقية داروينية شمولية، قادها هتلر، وهيمنت على مقاليد الحكم فى ألمانيا، وعلى المجتمع الألمانى بأسره.

والحركة النازية حركة سياسية وفكرية ظهرت ضمن التشكيل الحضارى الغربى بعد الحرب العالمية الأولى.

أما عن النواة الأساسية للحركة النازية فهى حزب صغير يُسمى "حزب العمال الألمان" الذى أُسس فى جو من البطالة والثورة الاجتماعية سنة ١٩١٨م

(١) نفس المرجع، ص: ٤٥-٤٨.

بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى، وكان المنظِّر الأساسى للحزب "جوتفريد فيدر" الذى نادى بعقيدة لها صبغة قومية وطابع اشتراكى تدعو إلى ملكية الدولة للأرض، وتأميم البنوك.

وازدادت عضوية الحزب لأنه توجه إلى المخاوف الكامنة لدى قطاعات كبيرة من الألمان من الشيوعيين والفلاسفة، وإلى حنقها على معاهدة فرساى التى أذلت ألمانيا وحولتها إلى ما يشبه المستعمرة، وعلى جمهورية فيمار Weimar التى قبلت هذا الوضع، وإلى أحاسيس الجماهير بالضياع والقلق الناجمين عن تآكل المجتمع التقليدى.

وأعيد تنظيم الحزب سنة ١٩٢٠م وسُمى "حزب العمال الألمانى الاشتراكى القومى"، وترأسه "هتلر"، وتزايد نفوذ الحزب مع اتساع نطاق الكساد الاقتصادى، كما حل كتاب هتلر "كفاحى" محل برنامج جوتفريد فريد، وتراجع "الخطاب الاشتراكى" ليحل محله "خطاب نازى" أكثر تبلوراً ومادية.

سار الحزب النازى بخطى واسعة فى الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٢م ووصلت عضويته إلى مليونين، بحيث أصبح الحزب الثانى فى ألمانيا أثناء فترة الكساد الكبير الذى بدأ عام ١٨٩٩م.

وفى يونيو سنة ١٩٣٤م أصبح الحزب النازى هو الحزب الأوحد، وقام هتلر بتصفية البقية الباقية من العناصر العسكرية فى حزبه بطريقة دموية، وكان من بينهم "إرنست روم" رئيس قوات العاصفة، كما قام بضرب اليمين، فأمم المصارف، وبعض الصناعات، ومع هذا استفادت العناصر الرأسمالية من خلال سيطرة الدولة على كثير من القطاعات الاقتصادية، وأُلغيت إتحادات العمال، وفقد العمال حقوقهم وتم استيعابهم فى مؤسسات الحزب، وتم التنسيق بين جميع مؤسسات الدولة والحزب، وفُرض التجنيد الاجبارى، وأُخضعت ألمانيا كلها لنظام مركزى قوى على رأسه الفوهرر Der Führer، كما أسس الحزب كنيسة ألمانية بهدف السيطرة على الكنائس البروتستانتية. وفى عام ١٩٣٦م

بدأت خطة السنوات الأربع لإعادة تسليح ألمانيا، وإعادة تنظيم الاقتصاد انطلاقاً من الاعتماد على الذات، وحقق النازيون نجاحاً إقتصادياً باهراً[1]، فتم القضاء على البطالة، وبُنيت منشآت عامة عديدة، ثم سيطر "هتلر" على حزبه سيطرة كاملة، وتولى "هملر" رئاسة الجستابو (البوليس السرى) عام ١٩٣٦م، وبعد موت هندنبرج أصبح "هتلر" رئيساً للدولة لا يقاسمه السلطة أحد، ونجح فى استصدار قرار عام ١٩٣٤م بتأسيس الرايخ(*) الثالث الذى سيدوم ألف عام[2].

٢ – منهج دراسة الظاهرة النازية :

يكن تناول الظاهرة النازية من مستوى تحليلى حضارى معرفى باستخدام منهج "دراسة الظواهر التاريخية الحضارية من خلال النماذج التفسيرية التى تتبدى من خلالها المعايير الحضارية والغايات التى تساهم فى تحديد سلوك الإنسان".

وتقوم هذه الدراسة عل فرضين أساسين مؤداهما:

أ - "الحل النازى للمسألة اليهودية لا يختلف كثيراً عن الحلول الغربية الإمبريالية المطروحة للمشاكل المماثلة"، بعبارة أدق، "النازية والإمبريالية تصدران عن الإيمان بتفوق الجنس الآرى على الأجناس الأخرى، وهذا التفوق يعطى الحق للآريين فى التخلص من مشاكلهم عن طريق تصديرها للبلاد الأخرى، حتى ولو أدى هذا إلى إبادة السكان الأصليين، والحل النازى بدوره محاولة لتصدير المسألة اليهودية إلى الدول الأوروبية الأخرى، فقاموا بتصدير اليهود (والغجر والسلاف) لمعسكرات الاعتقال حيث تتم إبادتهم.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٤٨-٥٠.

(*) Reich الرايخ هو ألمانيا أو الإمبراطورية الألمانية المقدسة، حيث يمتد الرايخ الأول من تاريخ تأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام ٩٦٢م حتى انحلالها عام ١٨٠٦م، والرايخ الثانى هو الإمبراطورية الألمانية منذ ١٨٧١م وحتى ١٩١٨م، أما الرايخ الثالث فهو الدولة النازية من ١٩٣٣م.

(٢) نفس المرجع، ص: ٥٠-٥١.

إذن الجريمة النازية هى نتاج منطقى للحضارة الغربية الحديثة وليست استثناء"[١].

ب- أن هناك ظاهرة مشتركة بين النازيين والصهاينة (سمة مشتركة للحضارة الغربية) تتمثل فى عقلانية الإجراءات والوسائل، ولاعقلانية الهدف كما أشار إليها ماكس فيبر Weber, M. (١٨٦٤-١٩٢٠م)؛ فعملية العقلنة تنصب على الوسائل فحسب، أما الأهداف، فهى أمر متروك لاختيار الأفراد ومعسكرات الاعتقال ولعل هذا التزاوج بين العقلانية واللاعقلانية ناجم عن أن الحضارة الغربية الحديثة نتاج حركة التنوير العقلانية أو الحركة اللاعقلانية المعادية للتنوير فى الوقت نفسه، وهو نتاج انفصال النزعة التجريبية عن النزعة العقلية؛ فالتجريب لا يؤدى بالضرورة إلى انتصار العقل والقيم الإنسانية.

٣ - تحديد الظاهرة النازية من خلال مصطلح الإبادة :

إذا كانت "الإبادة" Extermination فى دراسة جورج موس G. Mosse "الأصول الفكرية للرايخ الثالث" الذى صدر فى الستينيات هى "تعبير عن أولويات البورجوازية، ومحاولتها خلق حواجز صلبة بين الذات والآخر"[٢]، فما هو معنى مصطلح الإبادة؟ وما هى علاقة النزعة الإبادية بالاتجاهات الفكرية المختلفة؟

أ - معانى مصطلح الإبادة :

يستخدم مصطلح الإبادة[*] فى العصر الحديث ليدل على محاولة القضاء على أقلية

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٢ - ١٤.

(٢) نفس المرجع، ص: ١٤ - ١٥.

(*) يشار إلى الإبادة بكلمة "هولوكوست": كلمة يونانية تعنى "حرق القربان بالكامل"، وتترجم إلى العربية بكلمة "المحرقة". وكانت كلمة "هولوكوست" فى الأصل مصطلحاً دينياً يهودياً يشير إلى القربان الذى يُضحى به للرب، فيحرق كاملاً على المذبح، وهو من أكثر =

أو طائفة أو شعب قضاء كاملاً، ويُطلق مصطلح إبادة اليهود فى الخطاب السياسى الغربى على محاولة النازيين التخلص من أعضاء الجماعات اليهودية فى ألمانيا، وفى البلدان الأوروبية التى وقعت فى دائرة نفوذ الألمان عن طريق تصفيتهم جسدياً (من خلال أفران الغاز)[1].

ويفضل مصطلح "الإبادة النازية ليهود أوروبا" لأنه يحدد الظاهرة النازية من حيث هى ظاهرة أوروبية داخل سياق التاريخ الألمانى والأوروبى، كما أنها تتضمن الإشارة للإبادة النازية للأقليات والشعوب الأخرى.

يتبين مما سبق أن للإبادة معنيين: "خاص"، و"عام"، فأما عن "الخاص" فهو التصفية الجسدية المتعمدة، وأما "العام" فهو إبادة اليهود من خلال التهجير، والتجويع، وأعمال السخرة، وأخيراً التصفية الجسدية المتعمدة[2].

هذا، ويرتبط مصطلحا الإبادة Extermination والتفكيك Deconstruction بمجموعة من المصطلحات الأخرى التى استخدمها علم الاجتماع الغربى لوصف بعض الجوانب السلبية للحداثة الغربية، وكلها تفيد غياب الإنسانى والأخلاقى لصالح ما هو غير إنسانى ومحايد، ومن هذه المصطلحات ما يلى :

أ - Depersonlization :إزاحة الإنسان عن المركز، فلم يعد مركز الكون.
ب- Disenchantment : إسقاط السمات الشخصية.
جـ -Disenchantment of the world : تحرير العالم من سحره وجلاله، فيصبح مادة محضة يحيط بها العقل ويعرف قوانينها.

- الطقوس قداسة، ويقدم تكفيراً عن جريمة الكبرياء، وهو القربان الوحيد الذى يمكن للأغيار أن يقدموه، والمقصود هو تشبيه الشعب اليهودى "بالقربان المحروق"، وأنه حُرق لأنه أكثر الشعوب قداسة، والنازيون باعتبارهم من الأغيار يحق لهم القيام بهذا الطقس. (قارن: عبد الوهاب المسيرى، الصهيونية والنازية ونهاية القرن ...، ص: ٢١-٢٢).

(١) نفس المرجع، ص: ٢١.
(٢) نفس المرجع، ص: ٢٤.

د – Desacralization, Desanctification: نـزع القداسـة عـن الظواهـر كافـة ومنها الإنسان، فينظر إليها نظرة مادية لاعلاقة لها بما وراء الطبيعة.

هـ – Demystification : نزع السر عن الظواهر بما فى ذلك الإنسان.

و – Denunding : تعرية كل الظواهر من أيـة مثاليـات (ومنهـا الإنسـان) حتى تظهر على حقيقتها المادية.

ز – Dehumanization(*) : تجريد الإنسان من خصائصه الإنسـانية. وفـى ذلـك كله تعبير عن قمة العلمانية والتفكيك الشامل(١).

ب – علاقة النزعة الإبادية بالاتجاهات الفكرية المختلفة :

١ – علاقة النزعة الإبادية بفكر التنوير :

يبدو أن العلاقة وثيقة بين الإبادة النازية وفكر التنوير، فالعقلانية بنزوعها نحـو الكلية والعالمية، وعدم تقبلهـا الخصوصيـة بشـكل عـام (ومـن ذلـك الخصوصيـة اليهودية) خلفت أرضية خصبة للإبادة؛ أى أن مفاهيم التنويـر الأساسـية تشـكل الإطار الفكرى للإبادة(**)(٢).

٢ – علاقة النزعة الإبادية بالمذاهب المادية الواحدية :

تعود جذور هذه العلاقة إلى عصر النهضة فى الغـرب، واتسـع نطاقهـا حتـى أصبحت النموذج التفسـيرى السـائد فـى منتصـف القـرن التاسـع عشـر: عصـر الإمبريالية، والداروينية، والعنصرية.

(*) يمكن الربط بين هذه المصطلحات ومصطلـح "نهايـة التـاريخ" باعتبـار أنهـا النقطـة التـى يتـم التحكم فيها فى كل شئ، وينتهى الإنسان كما نعرفه: الإنسان الذى يشـغل مركـز الكـون، ويتجاوز النظام الطبيعى.

(١) نفس المرجع، ص: ٣٥-٣٦.

(**) يذهب إلى هذا الرأى بيريل لانج B. Lang فى دراسته "الفعل والفكـرة فـى الإبـادة النازيـة، ١٩٩٠م".

(٢) نفس المرجع، ص: ١٥-١٦.

ولقد بدأت هذه العلاقة بمرحلة إنسانية وضعت الإنسان في مركز الكون، وتبنت منظومات أخلاقية مطلقة نابعة من الإيمان بالإنسان كائناً مختلفاً عن المادة، له معياره الخاص وغائيته المستقلة.

وتطورت هذه العلاقة بالمذاهب المادية من خلال منطق النسق المادى الذى يساوى بين الإنسان والطبيعة، ومن خلال تصاعد معدلات العلمانية وانفصال كثير من مجالات النشاط الإنسانى عن الغائية الإنسانية حتى فقد الإنسان مركزيته، وصار جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة، وأصبح هو الآخر مادة.

٣ – علاقة النزعة الإبادية بالأخلاق النفعية :

شجع ذلك المناخ على ظهور الأخلاق النفعية التى تعفى الإنسان من المسئولية الأخلاقية، ومن قوانينها التى تجاوز الغائيات والأخلاقيات الإنسانية، ومن ثم تحرر الإنسان الغربى من أية مفاهيم متجاوزة مثل "صالح الإنسانية" ومن القيم المطلقة مثل (المساواة والعدل) وأصبح تجسيداً لقانون الطبيعة وحركة المادة، وأصبح قانونه ذاته، فكان أن اعتقد فى حقه فى استغلال جميع شعوب الأرض لخدمة صالحه كما عرفه هو، وبذلك تحولت الإنسانية الغربية إلى "إمبريالية"، "وأداتية" ثم إلى "عنصرية". وانقسم البشر إلى إنسان أعلى Superman بمعنى إمبريالى يتحكم فى البشر والطبيعة، وإنسان أدنى Subman يزعن لإرادة الإنسان الأعلى، ولقوانين الطبيعة والمادة فيما يُسمى "بالنفعية الدارونية"[١]، فمن يملك القوة، يحق له أن يوظف الآخرين لخدمة مصالحه مستخدماً فى ذلك أحدث المناهج العلمية والوسائل التكنولوجية، متجرداً من أية عواطف أو أخلاق أو اعتبارات إنسانية، فمثل هذه الاعتبارات ميتافيزيقية أو قيم نسبية مرتبطة بالزمان والمكان[٢].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢٧.

٤ – أهم خصائص الفكر النازى :

الخاصية الأولى – العلمانية الشاملة والواحدية المادية الصارمة :

هاجم أهم فلاسفة النازية (الفريد روزنبرج) المسيحية باعتبارها عقيدة يهودية تدافع عن المطلقات، وحاول أن يبين فى كتابه: "أسطورة القرن العشرين" بعض الخصائص الأساسية للنازية؛ فالروح والعرق شئ واحد، فالعرق إن هو إلا التعبير البرانى عن الروح، والروح إن هى إلا التعبير الجوانى عن العرق، ولا يختلف ذلك عن تصور الفلسفة الألمانية المثالية عن تماثل الروح والطبيعة والروح العرقية التى تحرك التاريخ[(١)].

يقول هتلر[(*)] فى كتابه "كفاحى":

"إن العناية بتقوية الأجسام هى من أولى خصائص الدولة العنصرية لارتباطها الوثيق بصيانة العرق أو الشعب الذى تمثله هذه الدولة وتحميه"[(٢)].

الخاصية الثانية – الاعتقاد فى التغير[(**)] وإنكار الطبيعة البشرية وثباتها :

فالنازية لم تعد تقنع بتغيير العالم، وإنما كانت تطمح إلى تغيير النفس البشرية ذاتها، ويعود ذلك إلى الإتجاهات اليوتوبية التكنولوجية التى ترجع بداياتها إلى بداية عصر النهضة فى الغرب.

الخاصية الثالثة – الإيمان بفكرة الشعب العضوى Volk :

فهو الشعب الذى توجد وحدة عضوية بين أعضائه من جهة، وبين حضاراتهم والأرض التى يعيشون عليها من جهة أخرى، وهى وحدة

---

(١) نفس المرجع، ص: ٥١.

(*) أسس "هتلر" كنيسة ألمانية بهدف السيطرة على الكنائس البروتستانتية وتطهير فكرة القومية الألمانية من العناصر المسيحية التى دخلت عليها، وكان الالتحاق بهذه الكنيسة القومية والانفصال عن سائر الكنائس شرطاً أساسياً للإنضمام إلى فرق الحرس الخاص المعروفة بالإس إس S. S. (قارن: عبد الوهاب المسيرى: "الصهيونية والنازية ... ص: ٥١).

(٢) أدولف هتلر: "كفاحى"، دار الكتب الشعبية – بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٧٥، ص: ٦٨.

(**) يفسر لنا ذلك إهتمام النازيين بعلم مثل علم تحسين النسل Eugenics، وإعادة تنظيم العالم من خلال سياسات بيولوجية وضعية.

لا تنفصم عراها، ولا يمكن لهذا الشعب أن يحقق كل امكانياته لا بعد أن يضم إليه مجاله الحيوى (الأرض) فى الثالوت العضوى. حتى نكتمل وحدته العضوية

ومن الشعارات الأساسية للنازية المرتبطة بفكره الشعب العضوى عباره "الدم والتربة" Blut und Boden، وتمجد هذه الفكرة آداب الفلاحين وعواطفهم باعتبارهم تجسيداً للصفتين الأساسيتين اللتين يستند إليهما رقى الجنس الألمانى الدم الألمانى والتربة الألمانية، وهى تحول الدم والتربة إلى الركيزة النهائية للنسق المعرفى والأخلاقى.

وفى هذا الشعار يصبح المطلق كامناً فى المادة لا متجاوزاً لها، فينصب شعب من الشعوب نفسه إلهاً على بقية الشعوب، فدمه وتربته يحويان كل القداسة، ويمنحانه حقوقاً مطلقة، وهذه الواحدية المادية بدون إله، إذ أن ثالوث القومية العضوية: (الدم(*) - التربة - الشعب) ليس إلا صدى للثالوث الحلولى الوثنى (الاله - الطبيعة - الإنسان)[1].

ونتج عن ذلك الإيمان "بفكرة الدولة" باعتبارها مطلقاً علمانياً متجاوزاً للخير والشر، فالدولة كمطلق هى الإطار الذى يعبر الشعب العضوى Volk الألمانى من خلاله عن إرادته.

الخاصية الرابعة - تبنى النظرية العرقية الداروينية الغربية :

ويعنى ذلك تأكيد التفوق العرقى للشعب الألمانى على كل شعوب أوروبا، وتفوق شعوب أوروبا على سائر العالم[2]

(*) يبدو أن "الدم" باعتباره حامل القداسة، والصلة التى تربط الإنسان بالأرض بحل محل الاله وقد أثرت هذه العبارة فى الفكر الصهيونى.

(١) نفس المرجع، ص ٥١-٥٣

(٢) نفس المرجع، ص ٥٤

يقول هتلر :

" *... الدولة العنصرية الوطنية الاشتراكية تضع مسألة العرق في موضعها اللائق، وتقدر أهمية الشخصية، وتجعل منها أساساً لكل عمل إيجابي بناء*" [1].

فالفكر النازى يؤكد على مفهوم العرق السيد: العرق الآرى الألمانى الذى سيحتفظ بنقائه العرقى، ويؤسس أمة تتألف من الحكام المحاربين المفكرين.

وتنظم الأمة الألمانية نفسها – وفقاً للنازية – على شكل هرمى تقف على قمته نخبة تتسم بالصفات العرقية الأكثر تفوقاً، وعلى قمة الهرم يقف الفوهرر[*]. التجسد المادى والمحسوس والتاريخى للمطلق العلمانى (الشعب العضوى والدولة)[2].

الخاصية الخامسة – الايمان بشعار "ألمانيا فوق الجميع" Deutschland über Alles :

رأت العقيدة النازية أن هذا الهرم الألمانى المنظم، لابد أن يسيطر على العالم بأسره، فوُضعت "ألمانيا فوق الجميع"، وأصبح للألمان حقوق مطلقة فيما تصوروا أنه مجالهم الحيوى[3].

جاء فى البيان النازى الذى أعده جوتفريد فيدر Feder المستشار الاقتصادى وأحد وزراء الحزب الوطنى للعمال الألمان فيما بعد – وهو البيان الذى أعلنت نقطه الخمسة والعشرون فى ٢٥ فبراير عام ١٩٢٠م فى ميونيخ – ما يلى :

---

(١) أدولف هتلر: "كفاحى"، ص: ٧٨.

(*) استعار هتلر من التنظيمات الشيوعية فكرة الخلية، والتنظيم الهرمى للحزب، والانضباط الداخلى، واستعار من الفاشية الإيطالية فكرة ميليشيا الحزب ذات الزى الموحد، وهؤلاء هم مرتدو القمصان البنية، وكان يشار إليهم بالحرفين .S. A إختصاراً لعبارة - Sturm Abteilung (قوات الصاعقة)، أما النخبة فهم فرق الـ .S. S اختصاراً لعبارة - Schutz Staffel، ومعناها نخبة الأمن أو الحرس الخاص، وكانوا يرتدون قمصاناً سوداء وشارة الموت، وأصبح الصليب المعقوف رمزه، كما كان له نشيده الخاص.

(٢) عبد الوهاب المسيرى: "الصهيونية والنازية ..."، ص: ٥٣.

(٣) نفس المرجع الأخير ونفس الصفحة.

"نطالب باتحاد جميع الألمان على أساس حق تقرير المصير للشعوب، وذلك لتكوين ألمانيا العظمى، نطالب بخلق سلطة مركزية قوية للرايخ، السلطة غير المشروطة للبرلمان المركزى سياسياً على الرايخ كله، وتنظيمه بوجه عام" (١).

الخاصية السادسة – النزعة الإبادية(*) :

رأى النازيون ضرورة إبادة العناصر الضارة فى الداخل والخارج: "السلاف" الذين يعيشون داخل المجال الألمانى الحيوى، و "الغجر" ممن لا نفع لهم، و "اليهود" وخصوصاً الأقلية المالية اليهودية. فصُنف اليهود أحياناً باعتبارهم سلافيين، لأن كثيراً منهم كانوا من يهود شرق أوروبا Ost Juden، واعتبروا مسئولين عن هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى، ولذا قرر الألمان بأن يجعلوا المجال الحيوى الألمانى خالياً من اليهود(٢).

يقول هتلر فى "كفاحى":

"إن مهمتنا الأولى ليست بإقامة هيكل الدولة العنصرية، بالقضاء على الدولة اليهودية، فقد علمتنا الأحداث أن الصعوبة ليست فى إقامة وضع جديد؛ بل فى فسح المجال لهذا الوضع" (٣).

---

(١) محمد عبد المعز نصر: "فى النظريات والنظم السياسية"، بيروت – دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص: ٣٠٢ – ٣٠٦.

(*) أدى اغتيال عضو فى السفارة الألمانية فى باريس على يد يهودى بولندى فى ٩-١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨م إلى قيام ثورة شعبية ضد اليهود تعرف باسم "ليلة الزجاج المحطم" Kristal Nacht، أحرق خلالها أربعمائة معبد، ونهب كثير من المتاجر والمنازل الخاصة، وتم القبض على الألوف منهم، وفُرضت غرامة على اليهود ككل، وبعد ذلك بدأ النظام النازى عملية الإبادة والحل النهائى النازى. (قارن. عبد الوهاب المسيرى: "الصهيونية والنازية "، ص ٥٤).

(٢) عبد الوهاب المسيرى: "الصهيونية والنازية "، ص ٥٤

(٣) هتلر "كفاحى"، ص: ٧٩

كما جاء فى البيان النازى ما يلى:

"... لا يُسمح لغير الأعضاء فى الأمة أن يكونوا مواطنين فى الدولة، ولا يسمح لغير أولئك الذين ينحدرون من دم ألمانى مهما كان معتقدهم أن يكونوا أعضاء فى الأمة، ولهذا فلن يُسمح لأى يهودى أن يكون عضواً فى الأمة...

إن كل هجرة تالية من غير الألمان إلى ألمانيا يجب أن تُمنع، وإنما نطالب بأن يُطلب إلى جميع من دخلوا ألمانيا بعد الثانى من أغسطس سنة ١٩١٤م أن يرحلوا عن الرايخ..."[(١)].

بدأ النظام النازى حملته على اليهود عقب تعيين "هتلر" مستشاراً فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣م، فنظمت مقاطعة للأعمال التجارية اليهودية، ثم أُستبعد اليهود من كثير من الوظائف العامة، كما أُستبعد الأطفال اليهود من النظام التعليمى، وصدرت قوانين نورمبرج التى نزعت عن أعضاء الجماعة اليهودية حقهم فى أن يكونوا مواطنين بالرايخ، ومُنعت الزيجات المختلطة بين اليهود والآريين، كما منع اليهود من العمل فى الوظائف الوسيطة كأن يكونوا وكلاء وبائعين، ومديرى عقارات، ومستشارين فى الأعمال التجارية[(٢)].

الخاصية السابعة – الرؤية النازية للكون والأخلاق :

تتضح هذه الرؤية النازية فى تطبيق النازيين لقيم العلم والمنفعة المادية على الإنسان والمجتمع، فكان الإيمان بالمنفعة المادية معياراً أخلاقياً للحكم على الواقع، وبالتالى قسم العالم إلى "نافعين" و"غير نافعين"، فلا يستحق الحياة إلا من ينتج ويستهلك أما من يأكلون ولا نفع لهم، فلا قيمة لحياتهم، بل يشكلون عبئاً على الإقتصاد الوطنى.

---

(١) محمد عبد المعز نصر: "فى النظريات والنظم السياسية"، ص: ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٢) عبد الوهاب المسيرى: "الصهيونية والنازية ..."، ص: ٥٤ - ٥٥

وتقوم هذه الرؤية على تقييم الواقع من خلال المذهب المادى، وقد تم إعداد الآلة المادية النفعية ذات الكفاءة العالية، كما تم تحويل العالم بأسره على المستويين المعرفى والوجدانى إلى مادة استعمالية خام، كما تم ترشيد الشعب الألمانى وتحييد حسه الخلقى تماماً ليكون فى انتظار التعليمات والحلول الواقعية العملية النهائية لمشاكله عن طريق رجال الحزب والعلماء[1].

وحينما بدأت آلة الإبادة المادية النفعية الموضوعية ذات الكفاءة العالية فى الدوران، كانت الإبادة قد تحققت معرفياً، ووجدانياً ونظرياً من خلال النموذج الواحدى المادى، قبل أن تتحقق فعلاً من خلال معسكرات الاعتقال والسخرة والإبادة.

* * * * *

مما سبق يتضح أن الخصائص الأساسية للنازية هى ذاتها الخصائص الأساسية للحضارة الغربية الحديثة بما تتضمن من تشكيل إمبريالى غربى؛ فالإبادة النازية تعبر عن شئ حقيقى أصيل فى الحضارة الغربية، وليست مجرد انحراف عن تاريخ ألمانيا أو تاريخ الغرب الحديث[2].

تعقيب – أهم مظاهر إنهيار الأيديولوجية النازية :

شاعت الكتابة عن إنهيار الأيديولوجيات عقب إندحار الفاشية والنازية فى الحرب العالمية الثانية، فما هى أهم مظاهر إنهيار الأيديولوجية النازية على سبيل المثال ؟

المظهر الأول – تصاعد معدلات العلمانية :

ويرتبط ذلك بالتراكم المعرفى والعلمى والتقدم التكنولوجى المنفصل عن القيمة، مما جعل الإنسان قادراً على التحكم فى ذاته وواقعه، وعلى التوصل

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٦ ٥٧

(٢) نفس المرجع، ص ٥٩

إلى الحلول النهائية لمشاكله كافة، وإلى فرض هذه الحلول النهائية المجردة الدقيقة على الواقع الاجتماعى والإنسانى، فيستأصل كل ما يعوق ظهور الإنسان الكامل الذى يبرمج نفسه، بحيث أمكن إقامة الفردوس الأرضى أو اليوتوبيا التكنولوجية.

وترتب على ذلك إعلان "نهاية التاريخ والإنسان كما نعرفه" مما يعفيه من مسئولية الاختيار الأخلاقى، وسيكون هناك نخبة ممتازة تقرر طبيعة الحل النهائى ومتى يمكن إعلان "نهاية التاريخ"، فضلاً عن القاعدة العريضة من البشر التى تدُفع دفعاً نحو اليوتوبيا.

كما ترتب على ذلك ظهور أيديولوجيات علمانية شاملة مثل الماركسية والفاشية والنازية ذات رؤية خلاصية، تدور حول مطلق علمانى مادى شامل، وتنطلق من الإيمان بالعلم والتكنولوجيا والتنظيم.

المظهر الثانى – إنتشار النظرية العرقية :

فقد تم تصنيف البشر على أساس مادى موضوعى كامن فيهم[1] وكانت النظرية الغربية فى التفاوت بين الأعراق ذات الطابع الداروينى، فإنقسم البشر إلى أعراق راقية عليا: الآريون وبخاصة النورديين، وأعراق دنيا: الزنوج واليهود والعرب، وتفوق العنصر الآرى الأبيض على كل الشعوب الأخرى مما أعطاه حقوقاً مطلقة تتجاوز أية منظومات قيمية.

المظهر الثالث – ظهور فكرة الشعب العضوى Volk :

الذى تربطه بأرضه وثقافته رابطة عضوية حتمية لا تنفصم عراها، مما أدى إلى تأكيد أساس التفاوت بين الشعوب، كما أن الشعب العضوى يتجاوز كل القيم.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢٩-٣٠.

المظهر الرابع – تزايد معدلات النسبية المعرفية :

فعالم الطبيعة أصبح عالماً حركياً لا يقين فيه، وانسحب النسك إلى الموضوع ثم الذات، مما أدى إلى إنكار الكليات والميتافيزيقا وثبات كل شئ، بما في ذلك ثبات الطبيعة البشرية، وانتهى الأمر إلى إنكار إمكانية المعرفة والأخلاق، وأى شكل من أشكال المعيارية (ما بعد الحداثة)[1].

المظهر الخامس – التجرد من القيم :

حيث أصبح التجريب المنفصل عن أية غائيات إنسانية أو أخلاقية هدفاً فى حد ذاته فيما يُسمى بالعلم المحايد أى المتجرد من القيمة، مما أدى إلى تزايد معدلات الترشيد، والتنميط، والميكنة وهيمنة النماذج الكمية والبيروقراطية على المجتمع، وترشيد للبيئة المادية والاجتماعية، وترشيد للإنسان من خارجه وداخله[2].

المظهر السادس – تصاعد نفوذ مؤسسات الدولة المركزية :

واتضح ذلك فى زيادة مقدرتها على قمع الأفراد، وتوجيههم من الداخل والخارج مثل المخابرات والبوليس السرى، والمؤسسات التربوية والاعلام التى قامت بترشيد الإنسان من الداخل بشكل روتينى يومى لا يشعر هو به حتى يصل الأمر به إلى تمثل واستبطان رؤية الدولة تماماً.

وصاحب ذلك ظهور مؤسسات بيروقراطية قوية تولت كثيراً من الوظائف التى كانت تتولاها الأسرة فى الماضى، وقامت بعملية الاختيار بالنيابة عن الإنسان الفرد، مما أدى إلى ضمور الحس الخلقى، وانكماش رقعة الحياة الخاصة به.

وهكذا تعاظمت قدرة الدولة المركزية، وهيمنتها، وتحويل ذاتها إلى مطلق، وأصبح الدفاع عن مصلحة الدولة القومية أمراً لا نقاش فيه، والانحراف عن هذا

---

(١) نفس المرجع، ص. ٢٩ - ٣١

(٢) نفس المرجع، ص: ٣٢

الهدف هو الخيانة العظمى وعقوبتها الإعدام، كما أصبح مصطلح مثل "مصلحة الدولة" العليا بلا مضمون أخلاقي، وتقبله إنما يعنى تقبل المجردات غير الإنسانية[1]

المظهر السابع – تزايد معدلات التجريد[*] فى المجتمع :

ويعنى ذلك نزع الصفات الخاصة عن الشئ، والتركيز على الصفات العامة فيه حتى يتسنى إستيعابه داخل الآلة الاجتماعية.

المظهر الثامن – تصاعد معدلات ممارسة العنف عن طريق مؤسسات متخصصة :

بحيث تقوم هذه المؤسسات بتحقيق أهدافها بشكل مؤسس رشيد لا دخل فيه للعواطف، ولقد أدى ذلك إلى التعذيب بأساليب علمية لا تترك أثراً على جسد الضحايا، أو إلى قتلهم والتخلص من جثثهم بطريقة نظيفة عالية الكفاءة!.

والإنسان فى ذلك كله يكبت أية أحاسيس بالشفقة أو الانفعال الغريزى داخله، ويحل محل ذلك قدر عال من الانضباط والتخطيط.

المظهر التاسع – القضاء على الشخصية ذات الولاء لمطلق خلقى ثابت يتجاوز عالم المادة :

وحلت محلها الشخصية المتقلبة مع حركة المادة، والتى لا ولاء لديها لأية ثوابت، والتى تحررت من أية قيم، وتحيا فى عالم مادى وإمبريالية دارونية تتصف باليقين العلمى، وتوظف الطبيعة الإنسانية لصالحها، وهى فى النهاية شخصية نمطية، تعاقدية، براجماتية، هزيلة، فضلاً عن أنها شخصية ذات عقل أداتى لا تفكر فى الغايات وإنما فى الوسائل.

---

(١) نفس المرجع والصفحة.

(*) نجحت عمليات التجريد فى جعل القيمة الأخلاقية شيئاً بعيداً للغاية لا علاقة له بفعل الإنسان المباشر، مثال: فى صناعة الأسلحة الكيماوية الفتاكة تقسم عملية إنتاج المبيد إلى عدة وظائف صغيرة، وكل منها تشكل حلقة تؤدى إلى ما بعدها وحسب، وكل حلقة محايدة تماماً ولا معنى لها، ومن ثم تظل النهاية الأخلاقية (حرق البشر وإبادتهم) بعيدة للغاية، وتظل مسئولية العامل مسئولية فنية وليست أخلاقية!. (قارن: عبد الوهاب المسيرى "الصهيونية "، ص ٣٣)

ولقد أدى ذلـك كلـه إلى "تهميـش" الإنسـان وأنسـاقه المعرفيـة والأخلاقيـة، وتسويته بالظواهر الطبيعية، أو تفكيكه وتذويبه فى الطبيعـة - المـادة، فـلا يعـود ذلك الكائن المستقل عن قوانين الحركة الطبيعية[1].

ثانياً – الأيديولوجية[*] الشيوعية :

تمهـيد ...

هناك من يذهب إلى أن سقوط الماركسية – فضلاً عن أسبابه المحلية. إنمـا هـو تعبير عـن تحـول عـالمى، وأزمـة إنسـانية تسـبق قفـزة حضاريـة جديـدة ترتقـى بالإنسانية فى مدارج التطور الاجتماعى، وهى أزمة شاملة لقطبى تناقض حركـة التاريخ: الرأسمالية والاشتراكية على حـد سـواء[2]، فإلى أى مـدى يصـدق هـذا الرأى، وهل خلت الأيديولوجيـة الشـيوعية مـن نـواح إيجابيـة، واقتصـرت علـى السلبيات المتمثلة فى عوامل إنهيارها فى القرن العشرين؟

أولاً – إيجابيات الفكر الماركسى :

يبدو أن الفكر الماركسى لم يخل من بعض الإيجابيات نذكر منهـا علـى سـبيل المثال أن الماركسية كفلسفة قـد أثمـرت فـى الغـرب بعـد أن أثـرت علـى تفكـير المؤرخين من خمس نواح :

١ - قدمت توجهاً جديـداً للبحـث التـاريخى نـأى بـه عـن وصـف الأحـداث معزولة عن بعضها وعن واقعها، وانتقلـت بـالمنهج إلى بحث مركـب عـن عمليات اجتماعية واقتصادية متصلة ومترابطة على مدى طويـل، وبذلـك كانت المقدمة للمدرسة البنيوية.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٣ - ٣٥.

(*) سبق أن أشرنا إلى الأيديولوجيـة الماركسـية (والشـيوعية هـى آخـر مراحلهـا)، وسـوف نركـز الإهتمام فى هذا الفصل على أهم عوامل انهيار الشيوعية فى القرن العشرين.

(٢) شوقى جلال: "نهاية الماركسية"، سينا للنشر – ط١، القاهرة، ١٩٩٤م، ص: ١٤ - ١٥.

٢ – نبهت المؤرخين إلى ضرورة دراسة الظروف المادية لحياة الناس، وتاريخ التكنولوجيا والاقتصاد فى سياق العلاقات الصناعية ككل[١]، وليس باعتبارها ظواهر منفصلة، وكانت بذلك الشرارة الأولى لمبحث سوسيولوجيا المعرفة الذى تحددت معالمه على يد كارل مانهايم وآخرين.

٣ – حفزت البحث فيما يختص بدور الجماهير فى التاريخ، وبخاصة إبان الثورات الاجتماعية والسياسية، وأفادت فى تفسير ظواهر الحياة الاجتماعية على نحو يحفز طاقات الشعوب فى حياتهم الجمعية على التغيير.

٤ – أبرزت مفهوم البنية الطبقية للمجتمع، والصراع الطبقى، وأدخلت مفاهيم أخرى جديدة حظيت بعناية المؤرخين واهتمامهم، كما لفتت الأنظار إلى دراسة تكوين الطبقات الاجتماعية فى التاريخ.

٥– جددت الاهتمام بالمقومات النظرية للدراسات التاريخية، وبنظرية التاريخ بعامة؛ إذ أوضحت أن التاريخ عملية طبيعية لها قوانينها، وهو أيضاً دراما عامة صاغها وكتبها الإنسان نفسه، ومن ثم لم يعد دور التاريخ مجرد تسجيل الأحداث فى تعاقبها الزمنى، ولا رواية محايدة؛ بل يتعين تفسيرها نظرياً بناءً على مجموعة مركبة من المفاهيم، مع التأكيد على فاعلية الإنسان، أى أن الماركسية أبرزت البعد الإنسانى للتاريخ، وربطت بينه وعلم الاجتماع.

٦ – دافعت الماركسية عن صبغ التاريخ بصبغة اجتماعية؛ أى النظر إلى أحداث التاريخ فى إطار مجتمع فى زمان ومكان محددين، واتسع نطاق التأثير بعد الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى تنشيط البحث التاريخى على الجبهات المختلفة[٢].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص: ٤٣ – ٤٤.

٧ - دار - بعد الأربعينيات من القرن العشرين - جدال واسع ضد التفسير الدوجماطيقى للنظرية الماركسية، فأصبحت مهمة المؤرخين السوفييت بحث كل حالة اجتماعية على حدة من جميع جوانبها، وتقييمها فى ضوء الظروف التاريخية التى أدت إلى ظهورها، وكانت هذه هى البذرة التى تحينت الفرصة للانطلاق بعد سقوط الحكم الستالينى الفردى المطلق، وأسهمت فى خلق جيل جديد يتطلع إلى التغيير، وأثمرت الثورة فى مجال الدراسات التاريخية ما يلى : الاهتمام بالمصادر، واختيار الموضوع، وعرض الحقائق، واتسع نطاق البحث فى تاريخ الحركات بين الطبقات وداخل الطبقات فى الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩١٧م.

٨ - تطور مناهج البحث، وتمثل ذلك فى احترام مناهج الغرب البورجوازى، وزيادة الاهتمام بين المؤرخين وعلماء الاجتماع، والاهتمام المتزايد منذ مطلع الستينيات بالسيبرنطيقا وتقنيات الحاسب الآلى والإحصاء، وتحليل البنية، واستخدام النماذج، وبرز الاهتمام بعلم النفس الاجتماعى، ومنهج تحليل المحتوى لبحث تطور القيم الأخلاقية أثناء عصر النهضة من خلال دراسة نسقية للنصوص الأدبية تقليداً لعلماء الغرب، وبذلك تحرر الفكر العلمى للتأريخ من تاريخ المادية التاريخية الذى كبل علماء التاريخ، وشمل ذلك التحرر مجالات أخرى مثل العلوم، والآداب، والفنون، مما يمكن وصفه بأنه ثورة فكرية تمهد لثورة سياسية اجتماعية جديدة، بمعنى أنه قد اتسعت حركات المراجعة والارتداد أو التمرد على الجمود فى كل مجالات الحركة الماركسية العالمية[1].

---

(١) نفس المرجع، ص:٤٨ - ٥١.

ثانياً – عوامل انهيار الأيديولوجية الشيوعية :

ولكن لم يخل الفكر الماركسي من ثغرات تُعد من أهم عوامل إنهيار الأيديولوجية الشيوعية في القرن العشرين، وربما يقوم هذا الانهيار – بصفة أساسية – على مفهوم المفارقة أو "التناقض" بمعان متعددة، وفي مجالات مختلفة يمكن ايجازها فيما يلي :

المفارقة الأولى – التباين بين النظرية والتطبيق أو بين المنهج والعقيدة (تقديس النص الماركسي) :

إذا اعتبرنا أن "النص" رهن سياق اجتماعي، وآخر ثقافي، وثالث لغوى، ورابع تاريخي...، وأنه رهن تأويلات كثيرة تتعدد بتعدد أصحاب المصلحة، فإنه يمكن القول بأن نصوص ماركس محملة بمدلولات تعكس العناصر الاجتماعية والتاريخية التي هي عناصر بنيته الفكرية والاجتماعية والتاريخية، إنها موقف إزاء ظروف(*)، وتنبؤ باحتمالات مما يحتمل الصواب والخطأ[1].

وآفة الماركسية أنها تحولت إلى نظام حاكم في بيئة ثقافية يمكن وصفتها بأنها حرفية أو نصية، ولهذا أثرت في الغرب من حيث هي منهج واجتهاد معرفي علمي، وتعثرت حين وُجدت في بيئة أحادية النظرة وأضحت عقيدة؛ فلم تعد الماركسية ظاهرة تاريخية، بل "نصاً"، وأصبحت انفصالاً تاريخياً عن الماضي وقطيعة مع الواقع[2].

ولفهم أبعاد ذلك التباين لابد من التمييز بين مستويين :

١ – المستوى الفكرى للماركسية أو الماركسية كمنهج علمي للتغيير.

٢ – مستوى الممارسة السياسية على الصعيدين المحلي والعالمي.

(*) النص الماركسي إستهدف مجتمعات بذاتها، وأخطأ أتباعه حين عمموا النص للعالم أجمع، لأنه حين قال – مثلاً – يا عمال العالم اتحدوا! فإنما كان يقصد عمال أوروبا الصناعية فقط، حيث كانت كلمة العالم تعنى أوروبا فقط في بيئته الثقافية.

(١) نفس المرجع، ص: ١١ – ١٣.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢٨.

والنظرية من حيث هى نسق لرؤية فكرية إنما تأخذ سبيلها إلى التطبيق من خلال قوى وعوامل تاريخية متفاعلة ومتغيرة بتغير الأحوال والعصور. وعلينا ألا نعالج النظرية من منظور موروث قائم على الإيمان بالمطلقات، مقطوع الصلة بالواقع إبداعاً وممارسة(١).

ولقد ترتب على تقديس النص الماركسى ما يلى من نتائج:

١ - تباين سرعة حركة الواقع مع حركة الفكر، أو بعبارة أخرى تزايد الهوة الفاصلة بين القول والعمل، وظهرت خطورة هذه الهوة فى الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة، حيث خضع عقودا لفكر جامد، وقمع سلطوى، ونفى للتعددية سواء فى مجال التنشئة الاجتماعية أم التربية التعليمية أم الممارسة السياسية(٢).

٢ - محاولة المؤسسات السوفيتية فى اندفاعاتها الثورية بعد انتصار ثورة أكتوبر، وإتساقاً مع العقلية الثقافية النصية التى تسود ثقافة الأمة أن تؤكد تمايزها وتميزها عن علوم "البرجوازية"، وأن تفرض قسراً رؤيتها العلمية، وتلوى الحقائق أو تنحيها، إن لم تطاوع النص الرسمى المعترف به من القيادة الأيديولوجية، وأدى هذا إلى تدهور أصاب الفنون والعلوم لم تحجبه الإنتصارات العلمية الأخرى(٣).

٣ - إنعدام الصلة بين النظرية الماركسية والممارسة أو التطبيق، فكتابات الماركسية على مستويات مختلفة من التجريد من ناحية، والطبقة العاملة العالمية على مستوى واضح من التغاير والتباين داخل الأطر القومية؛ بل إن

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢٩ - ٣١.

(٢) نفس المرجع، ص: ٣٩.

(٣) نفس المرجع، ص: ٤١.

الطبقة على النطاق القومى بعيدة عن التجانس من حيث المصالح الجزئية والمؤقتة، كما أن المثقفين الإشتراكيين لهم مصالح حزبية محددة، وقد يضع أحدهم مصلحة الحزب فوق مصالح الطبقة، وقد يرتبطون بجوانب مختلفة من تراثهم الفكرى القومى المثالى أو التجريبى، لذلك تجئ القرارات متعددة بل ومتضاربة أحياناً.

وإذا كانت الماركسية هى التعبير النظرى عن الحركة الثورية داخل الواقع الموضوعى للتطور التاريخى، فإن لنظريتها استقلالاً نسبياً عن الممارسة، وتلك النظرية فى "رأس المال" Das Kapital – مثلاً – لا تدرس الممارسة الإنسانية بل هياكل نمط الإنتاج الرأسمالى، وعلاقاته وتناقضاته وميوله؛ إنها تدرس رأس المال الكلى لا الرأسمالية هنا أو هناك، ولا تدرس أفراد البشر إلا بمقدار ما هم تجسيدات لمقولات اقتصادية أو معبرين عن علاقات ومصالح طبقية[1].

ومن الواضح أن الممارسة تتغير، وأن أشكالها الأكثر تطوراً تنفى نفياً جدلياً الأشكال السابقة، و لم يدافع ماركس أو لينين عن الممارسة العفوية أو الواعية للطبقة العاملة فى كل لحظة، بل كان يقوم بتحليلها تحليلاً نقدياً، ويناضل ضد الأشكال البالية من النشاط العملى فى الانتاج، والحياة الاجتماعية السياسية والعلم[2].

ويعنى ذلك ضرورة استخدام "معيار الممارسة" فى الماركسية لإعطاء النظرية استقلالها النسبى؛ أما المطابقة بينها وبين الممارسة فهو من قبيل المفارقة التى أسفرت فيما بعد عن إنهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى فى بدايات القرن العشرين.

---

(١) ابراهيم فتحى: "الماركسية وأزمة المنهج" دار النهر للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة، ١٩٩٤م، ص: ٩-١٣.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢٦.

ويتضح مما سبق ضرورة إقامـة تمييز قـاطع بـين النظريـة الماركسـية وبـين الممارسة التي اتخذت طابع المؤسسة، وهي التـى تقمـع الطبقـة العاملـة قمعـاً أيديولوجياً وفكرياً[1]. كما يتضح لنا أننا فى حاجة ماسـة إلى نظـرة فلسـفية شمولية جديدة تجد سبيلها إلى التجسيد فى الواقع من خلال الإنسان الجديـد. إنها ثورة "تمجيد الإنسان" أو تأكيد الذات الإنسانية التي يمكن أن تُعد ثـورة في الإطار والمحتوى على حد سواء[2].

المفارقة الثانية – التباين بين تأسيس مذهب المادية التاريخية وقصور المنهج فـى معالجة التاريخ :

مما يثير الدهشة أن الماركسية التى حفزت البحث التاريخى، وجددتـه، وأثرتـه فى أوروبا تحولت إلى فكر جامد معوق للبحـث التـاريخى فـى الاتحـاد السـوفيتى حينما تولى السلطة السياسية ماركسيون، مما يدعونا إلى ضرورة التمييز بـين أثـر الماركسية علـى منـاهج البحـث العلمـى، وبـين منهـج الماركسـيين فـى الاتحــاد السوفييتى إزاء العلوم الإنسانية ومنها التاريخ، بحيـث يمكـن القـول بـأن المراحـل الأولى لإعادة بناء الدراسـات التاريخيـة فـى الاتحاد السـوفيتى جـرت فـى منـاخ صراع أيديولوجى بين الماركسيين وممثلى المدارس القديمة فـى التـاريخ، وزاد مـن تعقدها عوامـل خارجيـة أثـرت علـى منهـج البحـث، وفهـم وظـائف وأهـداف الدراسات التاريخية، وتأويل العملية التاريخيـة ذاتهـا، ولم يكـن ثمة إهتمـام كبـير بالدور الفعال والمستقل نسـبياً للبنـاء الفوقـى مـن الأفكـار والمؤسسات، وظهـر القصور فى المؤرخين الماركسيين، فضلاً عن انخفاض المسـتوى العلمـى للقـائمين بالعمل، واقتضى الأمر على نحو ما يحدث فى كل النظـم الأيديولوجيـة الإسـراع بإعداد كتابات سطحية متعجلة تستهدف غرس إطار أيديولوجى محدد في مجـال التعليم، مع حذف كل المـدارس التاريخيـة الأخـرى، ممـا أدى إلى سيطرة النظـرة

(١) نفس المرجع، ص: ٢٦.

(٢) شوقى جلال: نهاية الماركسية ؟!، ص: ٤٠.

الواحدية، والجمود الفكرى بحيث يتم تأويل الوقائع على نحو ينسجم مع النظرة الماركسية التى تتبناها السلطة. ومن ناحية أخرى، فقد احتفظ جميع المؤرخين السوفييت دون نقد أو تمحيص، وخلال القرن العشرين، بقواعد النقد النصى التى أُستخدمت فى القرن التاسع عشر(*)[1]، مما أدى إلى مشكلات ناجمة عن التطبيق حذرت منها الماركسية ذاتها.

المفارقة الثالثة – التباين فى الماركسية بوصفها نظاماً شمولياً مطلقاً من ناحية، ومشروعاً تنويرياً من ناحية أخرى (المحورية الأوروبية) :

إذا كانت الماركسية تعبر عن عصر التنوير بصورة جذرية طموحة، أو هى الرافد الراديكالى لعصر التنوير، من حيث انتقادها للأيديولوجيا، ومن حيث كونها ضد انحراف النزعة الليبرالية التى بررت استحواذ الرأسمالية على السلطة، وأن تكون لها الهيمنة السياسية، والاستئثار بمغانم عصر الثورة الصناعية، فإن الماركسية قد تحولت فى الممارسة السياسية إلى نظام حكم شمولى مطلق[2] على خلاف رؤية التنوير، وتحولت إلى أيديولوجيا على نقيض ما بشرت هى به وفى ذلك مفارقة.

والماركسية – فى مشروعها التنويرى الذى يعد امتداداً لحركة التنوير – رأت أن تناقضات عصر الحداثة يمكن حسمها عن طريق الاشتراكية، أو بعبارة أخرى، رأت أن الوعى الإنسانى يمكن أن يغير الواقع عن طريق علاقات إنتاج اجتماعية جديدة. ولكن ترتب على هذه النزعة التنويرية "تناقضاً" أو مفارقة تمثلت فى تحول الإيمان المطلق بالعقل الإنسانى فى المجتمع الأوروبى إلى الإنحراف عن مبادئ التنوير المعبرة عن ثورة إنسانية خالصة، بحيث اتجه أصحاب المصالح إلى

(*) فرضت القيادة السياسية الحزبية العليا نظرة محددة تجسدت فى كتيب ألفه "ستالين" عن المادية التاريخية، والتزام الباحثون بما جاء فى الكتيب دونما تأويل أو تصحيح، وحاولوا فرض رؤية النص على الواقع.

(١) نفس المرجع، ص: ٤٦ – ٤٧.

(٢) إبراهيم فتحى: "أزمة المنهج"، ص: ٢٠.

تأويل العقل ليعنى "العقــل الأوروبـى"، فكـان لـه التميز، والتسـلط، والتفسـير، أو بعبارة أدق سادت نظرة "المحورية الأوروبية" وحق أوروبا فى السيادة[1].

وارتبط بهذه النظرة المحورية الأوروبية الانحراف عن المثل العليا المتعلقة بالحرية الفردية والعدالة الاجتماعية على أيدى أصحاب السلطان.

وعلى الرغم من أن تيارات الفكر الاشتراكى قـد ظهـرت باعتبارهـا رد فعـل "العقلانية الغربية" ضد "لا عقلانية رأس المال الغربى" فى نزوعه النهم إلى الربح، وتوسيع السوق والاستعمار، وترسيخ النزعة العنصريـة الأوروبيـة، وعلـى الرغـم من سعي الفكر الماركسى إلى رسم صورة عقلانية للمجتمـع الأوروبـى والتنميـة الملتزمة بسلطان العقل لمجتمع حر يبنيه أفراد أحرار[2]، فإن هــذه النزعـة التنويريـة تحولت إلى "نظام شمولى" قضى على الحرية الفردية، ومارس أبشع أنواع الامتهان لكرامة المواطنين عن طريق تعذيب المعارضين.

المفارقة الرابعة – التباين بين سرعة حركة الواقع وحركة الفكر :

عجزت الاشتراكية عن ملاحقة الرأسمالية، واستبصرت قدرها إن ظلت على مـا فيهـا مـن جمـود[*][3]، ومـن ناحيـة أخـرى سـارعت الـدول الشـيوعية إلى الدخول غى سباق التسلح، وأبحـاث الفضـاء مـع الغـرب، ممـا أدى إلى انهيـار إقتصاديات الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية؛ فلقد زعمت الشيوعية أنها تلبـى الاحتياجات الفردية للمواطنين؛ إلا أنها نظراً للانفاق الهائل فى مجال التسـليح، ومجال ضمان تبعية بعض الدول البعيدة عنها مثل كوبا واليمـن قـد أدى إلى أن

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢١.

(٢) شوقى جلال: "نهاية الماركسية؟!"، ص: ٦٢.

(*) استطاع جيل جديد أن يلتمس طريقاً للتغيير، وتعلم على مدى العقود الأربعة – فـى مواكبـة مع التحولات فى مجالات العلم والتكنولوجيا والسياسة العالمية – أن نهج المواجهة فى حـرب باردة أو ساخنة لتغيير العالم قسراً نهج زائف ومدمر للإنسانية.

(٣) شوقى جلال: "نهاية الماركسية؟!"، ص: ٣٨.

تعيش الشعوب السوفيتية عند مستوى الكفاف، في وقت كانت تنقل لهم وسائل الإعلام المرئية صورة الرخاء عند شعوب أوروبا الغربية، مما أدى إلى إندلاع الثورات، والإنهيار المفاجئ للشيوعية[1].

المفارقة الخامسة – التباين بين النزعة الثورية الماركسية، والنزعة المحافظة: (العداء الشديد للتحديث) :

"التحديث" عملية اجتماعية ثورية، أو نمو تجديد ذاتي للمجتمع غايته الإنسان في صورة جديدة وفق مقتضى المستوى الحضاري أو العصري من حيث حريته الفردية، وفاعليته الاجتماعية المتمثلة في المشاركة الإيجابية في صنع القرار من خلال مؤسسات عرفتها الحضارة الصناعية، وتطورت على مدى القرنين الأخيرين؛ فالتحديث عملية شاملة لكل أنشطة الحياة: الاقتصاد، الثقافة، السياسة مما ينشأ عنه تحول جذري في المجتمع يغير من الأطر الحاكمة للسلوك دون امتهان للخصوصية الثقافية للمجتمع.

والتحديث، فضلاً عن ذلك، إيمان بالعقل مصدراً للمعرفة، وبالحقيقة العملية مرجعاً، وبالديمقراطية نظاماً، فهي هدف عصري متجدد، وإنجاز اجتماعي قائم على هدم القديم المنافي للعقل بمعناه المتطور، وبناء الجديد الدائم للعقل النقدي كمنهج للتفكير وأسلوب حياة؛ وعلى ذلك فإن مناهضة العقل الحر أو قتل فرص المشاركة الحرة في صنع القرار، أو الحكم من خلال إرادة حاكم فرد ذلك كله من مظاهر العداء للحداثة بمعناها العصري الراهن[2].

ولقد أخطأت الماركسية حين زعمت بأن "النموذج الاشتراكي" أوحد أو هو "البديل المطلق"، وأخطأ الشرق وبلدان العالم الثالث عندما زعموا بأن الحكم المطلق بوسعه أن يحقق بإرادته وحدها إجبار المجتمع الحديث، مما أفضى

---

(١) أحمد صبحي: "محاضرات غير منشورة"، الكويت، ١٩٩٢م.

(٢) شوقي جلال: "نهاية الماركسية"، ص: ٦٤ – ٦٥.

إلى انتقال الماركسية من "نقد أو رفض التحديث" وفقاً للنموذج الأوروبى إلى "معاداة التحديث"، فسقطت الماركسية فى صورتها المطبقة فى الشرق أمام تحديات البناء والتطوير وفق مقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية التى أرغمتها على تجاوز ذاتها للحاق بركب الحضارة الجديدة أو ثورة عصر المعلومات، وفى مقابل ذلك عاشت الماركسية مجسدة فى مدارس وتيارات اليسار حياة نمو وتطور طبيعيين فى الغرب فى غير جمود أو إنغلاق، وإنما تباينت صورها ضمن نسيج الفكر الغربى، وأسهمت فى إثراء الفكر الإنسانى وحركة التغيير الإجتماعى نحو الأفضل[١].

ومن ناحية أخرى، فإن رموز التغيير الذين إحتلوا صدارة المسرح السياسى لا يعبرون بالضرورة عن المضمون الحضارى المستقل، وإنما يعبرون أيضاً عن مجرد محاولة تغيير الأحداث دون إمتلاك رؤية ثورية جديدة ملائمة للعصر[٢].

ويعنى ذلك أن الماركسية نظاماً ودولة قد لحقها ما يلحق كل المذاهب حين تنتقل من موقع الثورة إلى موقع السلطة، فتنزع تلقائياً نحو المحافظة، وإن أضمرت هذا النزوع وراء شعار إلتزام التغيير الثورى.

ولقد برزت "إشكالية ذات شقين" فى ضوء تحديد مهمة السلطة الجديدة المتمثلة فى بناء الدولة ومؤسساتها وهما كما يلى:

١ - إلى أى حد يعبر أهل السلطة بموضوعية وصدق عن الفكر المذهب ؟
٢ - تباين أسلوب تناول الفكر للمشكلات المطروحة فى ضوء الموروث الثقافى؟[٣]

---

(١) نفس المرجع، ص: ٧٦ - ٧٧
(٢) نفس المرجع، ص. ٣٧
(٣) نفس المرجع، ص: ٦٢ - ٦٣

ولقد ترتب على معاداة الماركسية للتحديث ما يلى من نتائج عجلت بانهيار الشيوعية :

أولاً : إنتشار آلية الجمود (المرتبطة بالنزعة المحافظة) وهى التى تحول دون تصحيح الفكر، فتصبح كل دعوة إلى التصحيح بدعة أو ضلالة، ويُغلق باب الاجتهاد حفاظاً على قدسية النص الماركسى.

ثانياً : تحولت الماركسية نظاماً ودولة إلى بنية رافضة للتفاعل مع المعارف الجديدة، وفقدت قدرتها على الحركة الإبداعية، بحيث أصبح "الانفجار" هو السبيل الوحيد للتّجديد أو التغيير للوضع القائم.

ثالثاً : إعاقة أى ثورة ثقافية تعزز مبادئ حرية الإنسان فكراً، وقدرته على الإسهام النشط فى البناء وصنع القرار.

رابعاً : ظل قياصرة الاتحاد السوفيتى يحكمون باسم مناهضة الغرب الرأسمالى، ومواجهة العدو الأيديولوجى، انطلاقاً من مصالحهم الذاتية، وتراثهم الثقافى بما فيه من تسلط؛ فإنتقلوا من رفض التحديث وفقاً للنموذج الأوروبى، وقدموا أنفسهم باعتبارهم النموذج الأوحد البديل للتنمية على الصعيد العالمى(١).

المفارقة السادسة – "البيروقراطية" : مسخ لجهاز الدولة القمعى :

عندما اطردت الاكتشافات العلمية المذهلة لتقف بالعالم كله على عتبة حقبة حضارية مغايرة، بدا واضحاً ضرورة الوصول إلى تفكير جديد فى العصر النووى، ومفهوم فلسفى للإنسان فى ضوء جديد.

وكشفت هذه التحولات عن أبعاد جديدة يتعين الالتزام بها فى مجال التطبيق الاجتماعى لمن شاء إطراد التقدم، ومن ذلك ضرورة تذليل التشوهات التسلطية، والبيروقراطية، والقضاء على ظاهرة اغتراب الإنسان فى وطنه(٢).

---

(١) نفس المرجع، ص: ٦٣ – ٦٤.

(٢) نفس المرجع، ص: ٣٨ – ٣٩.

وعلى الرغم من أن موقف كتابات ماركس ولينين النظرية واضحة من أن الدولة منذ اللحظات الأولى للثورة يجب أن تتعرض لتدمير جهازها البيروقراطى والقمعى تدريجياً، وأن تحل تنظيمات الجماهير محل جهاز خاص من الموظفين، فإن "مسخاً بيروقراطياً" يقمع الطبقة العاملة من فوقها وخارجها قد أصبح بمثابة تجسيد لممارسة "ديكتاتوريتها"، كما أصبح - بشكل يعبر عن المفارقة - معيار صحة نظرية ماركس فى الإلغاء التدريجى للدولة كجهاز قمعى منفصل ومستقل عن التنظيمات الجماهيرية[1].

وترتب على ذلك تفشى البيروقراطية والفساد فى الجهاز الإدارى بحيث امتلك أعضاء الحزب الشيوعى وأجهزة السلطة الثروات، فضلاً عن تمتعهم بامتيازات أثارت السخط، وأسهمت بدور فعال فى انهيار النظام الشيوعى. ويمكن القول بأن ماركس لم يكن ماركسياً على غرار ماركسية الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى - مثلاً - وهى ماركسية تدعى أنها تقوم على مذهب علمى خالص، وترتكز على الحركة الواقعية للطبقة العاملة، على حين أن علميتها الكاذبة ليست إلا تكيفاً مع العلاقات الواقعية الرأسمالية، ووقوفاً عند حدود الجوانب الإصلاحية البيروقراطية فى الممارسة التلقائية للحركة العمالية[2].

المفارقة السابعة – التباين بين ازدهار التطبيق السياسى للماركسية فى بعض البلدان الأوروبية وتعميق شعور الإنسان بالاغتراب : Entfremdung - alienation

إذا كان النصف الأول من القرن العشرين بمثابة فترة ازدهار لمحاولة التطبيق السياسى للماركسية، إلا أنها كانت فى نفس الوقت سنوات القهر وتعميق الاغتراب باسم الشرعية الثورية[3]

(١) نفس المرجع، ص: ٢٥.

(٢) إبراهيم فتحى. "الماركسية وأزمة المنهج"، ص: ١٧

(٣) شوقى جلال: "نهاية الماركسية؟!"، ص ٧٨

فلم تكن نظم العدالة الاجتماعية أو الاشتراكية تحقيقاً للذات أو تعبيراً أصيلاً عن طموحات الشعوب؛ بل فاقمت من اغتراب الذات[1]، فلقد هيأت "الشرعية الثورية" طعاماً، وحرمت الفرد اعتبار الذات؛ فلم يجد في النظام الشيوعي تعبيراً مطابقاً لنفسه أو لم يجد ذاته بتعبير أدق؛ بل ازداد اغتراباً بفعل القمع والكبت والسلطة المسلوبة، فضلاً عن إزدياد طموحاته مع توفر الضرورات، وانتقاله إلى صعيد أرقى لضرورات جديدة، وصورة المجتمع الجديد التي يسهم في صياغتها المناخ العالمي الجديد[2]، والعجز عن ملاحقة التطور السريع في الغرب الرأسمالي في نفس الوقت، فضلاً عن التحجر الفكري والعقائدي الذي أسهم في ميلاد "النقيض المحلي" الذي يرى الخلاص في "الشعار الحلم" أو في "النظرية الماركسية" في عهدها الباكر وليس كما هي في الغرب[3].

تعقيب :

يتضح لنا مما سبق أن التغييرات في الاتحاد السوفيتي قد حدثت نتيجة لظروف موضوعية مرتبطة بالاتحاد السوفيتي، وبمنظومة أوروبا الشرقية، وبالإحساس المتصاعد بركود النمو الاقتصادي منذ نهاية السبعينيات، وما ترتب على ذلك من انحراف وجمود أديا إلى الركود الاقتصادي، وعزلة الدولة والحزب عن الشعب، واستعمال البيروقراطية التي بدأت تشكل آلية مثبطة للعزائم، كما تزايد الامتعاض من سيطرة الحزب على قنوات المشاركة السياسية، واعتبار المستفيدين في قمة الحزب، وفشل الحزب في احتواء القوة الجديدة، وإعادة إحياء القوميات في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، مما يمكن أن يعد من قبيل التراكمات الكمية التي أدت إلى التغيرات الكيفية الموجودة حالياً في الاتحاد السوفيتي[4].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٦٢.

(٢) نفس المرجع، ص: ٣٤ - ٣٦.

(٣) نفس المرجع، ص: ٧٨.

(٤) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة .. "، جـ ١، ص: ١٤٩.

ويمكن القول بأن النصف الثانى من القرن العشرين هو بمثابة فترة إماطة اللثام عن الأخطاء، والتفاعل بين الأفكار والعلماء على الجانبين الشرق والغرب، وتنظيم قوى الماركسية المعارضة، وهى القوى التى عملت من وحى إدراكها لأخطاء التطبيق القاتلة، وأخطار الجمود، وكذا وعيها بواقع العصر، وتخلفها عن إمكانية مواكبة هذا الواقع(١).

ولقد أصبحت إعادة البناء ضرورية لتلبية متطلبات الأوضاع الاجتماعية المتغيرة فى الاتحاد السوفيتى، ويعتمد التفكير السياسى الجديد على مفهومين هما البيرويسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المصارحة والحوار)، ويقوم هذا التفكير على مقولة "وحدة العالم" نتيجة للتقدم التكنولوجى فى أسلحة الدمار الشامل الذى جعل من غير الممكن تحقيق أمن دولة ما بمعزل عن سائر الدول.

ولقد ترتب على هذا "التفكير السياسى الجديد" عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلى :

أولاً : لم يعد التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية هو التناقض الوحيد فى النظام الدولى إعتماداً على مفهوم "العالم الواحد"، وانعكس ذلك على الحركة السياسية فى الاتحاد السوفيتى الذى قبل فكرة سوق عالمية واحدة، وانضم إلى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وغض الطرف عن فكرة إقامة سوق اشتراكى(٢).

ومن الناحية السياسية أصبح الاعتماد المتبادل هو القانون الأساسى، والأمن العالمى يتطلب التخفيض العسكرى، فدخل الاتحاد السوفيتى فى مفاوضات للحد من التسلح، وتدمير المخزون القائم، وسحب قواته من أوروبا الشرقية، واحترام المصالح المشروعة للأطراف المختلفة اعتماداً على توازن المصالح بدلاً

---

(١) شوقى جلال: "نهاية الماركسية؟!": ص، ٧٨.

(٢) مالك عبيد وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة ..."، ص: ١٤٩ - ١٥٠.

من توازن القوى، والانفتاح على كل القوى الفاعلة فى العالم بغض النظر عن الانتماءات الأيديولوجية، وانتهى الأمر إلى أن أنهى الاتحاد السوفيتى الحرب الباردة، وحل حلف وارسو، وخفض التسلح، وسمح بالانفتاح على كل الدول بغض النظر عن نظمها السياسية.

ومن ناحية أخرى، فقد حدث تغيير جوهرى فى مؤسسات الدولة وسياساتها، وأهمها إلغاء دور الحزب الشيوعى والمؤسسات التابعة له، والسماح للقوى السياسية الأخرى بالوجود، أى الإقرار بالتعددية الفكرية والتنظيمية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان، وازدياد مساحة الاستقلال الذاتى الذى تتمتع به القوميات المختلفة.

ثانياً : قامت السياسة الاقتصادية فى الإتحاد السوفيتى على تعبئة الموارد الإقتصادية، ومعالجة المشاكل الناتجة عن سوء الإدارة والبيروقراطية، ومركزية التخطيط، وضعف الحافز إلى العمل من خلال ما يلى:

أ - الأخذ باللامركزية فى التخطيط الاقتصادى.
ب - إعطاء المؤسسات قدراً من الاستقلال فى تحديد سياسة الأجور وإمكانية الاستغناء عن العمال.
جـ - السماح بالنشاط الخاص فى المجالات المختلفة.
د - زيادة الحوافز المادية، وتأكيد دورها فى زيادة الانتاج.
هـ - إدخال العامل فى الأرباح، والإقرار بآلية السوق[1].

ثالثاً : إنهيار النموذج السوفيتى للإشتراكية فى شكله التقليدى، وانهيار المفاهيم والمؤسسات التى ارتبطت به مثل الحزب الواحد، والديمقراطية المركزية، والتخطيط المركزى... الخ، ولا يعنى ذلك أن تاريخ الصراع بين الرأسمالية

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٥٠ - ١٥١.

والاشتراكية قد انتهى بانتصار الرأسمالية، فالاشتراكية كأيديولوجية سابقة على النموذج السوفيتي وسابقة على الماركسية، وتشكل جزءاً كبيراً من التراث الإنساني، وسقوط النموذج السوفيتي لا يعنى اختفاء هذا التراث الذى سيبقى ملهماً للباحثين عن العدالة الإنسانية[1].

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٥٢.

الفصل الثالث

أيديولوجية مرشحة للإنهيار
العولمـــة

تمهيـــد :

أ - نشأة ظاهرة العولمة :

شاع استخدام لفظ "العولمة" فى السنوات العشر الأخيرة، وبخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى؛ ومع هذا فهى ليست حديثة تماماً، فالعناصر الأساسية فى أيديولوجية العولمة: إزدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات أو انتقال رؤوس الأموال، أو انتشار المعلومات والأفكار، أو تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم - كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وخصوصاً منذ الكشوف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر؛ ومنذ ذلك الحين والعلاقات الإقتصادية والثقافية بين الدول تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية مالت خلالها الدول إلى الانكفاء على ذاتها، وتراجعت معدلات التجارة الدولية، ومعدلات انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينيات من هذا القرن)[١].

والعولمة مشتقة من لفظ عَالَم (بفتح العين واللام)، وهى تختلف عن "العالمية" التى دعا إليها "رسل" فى مذهبه الأخلاقى والإنسانى الذى استهدف تحقيق تقارب عالمى بين الشعوب فى إطار نسق فكرى يراعى المساواة والعدالة بين الأمم[٢].

ويلاحظ على استخدام مصطلح العولمة ما يلى :

١ - أن استخدام هذا المصطلح قد شاع بوجه خاص بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية، وتحول دولها إلى إقتصاديات

---

(١) جلال أمين: "العولمة"، سلسلة أقرأ، دار المعارف، القاهرة، ج. م. ع.، العدد ٦٣٦، ١٩٩٨م، ص: ١٣.

(٢) خالد محمود الكومى: "نتعولم ... أو ... لا نتعولم ؟!"، الأهرام، ٩٨/١/١٢م.

السوق والحرية الإقتصادية[1]، وبعد انتهاء الحرب الباردة بانقضاء نظام ثنائية الأقطاب، مستهدفة العمل على إعادة تشكيل النظام الدولى الرا وفق رؤية القطب الأوحد على الساحة الدولية (الولايات المتحده الأمريكية)، ووفق أنساق مذهبه السياسى والإقتصادى والثقافى والقيمى، بغرض تحقيق هيمنة هذه الرؤى والأنساق فكرياً وواقعياً على مجمل النظام العالمى القائم، مستغلة كل ما هو متاح من وسائل شتى الاتصال الهائلة فى حقبة ما يسمى "بما بعد الحداثة"[2].

٢ - ظهور الدعوة إلى العولمة فى الولايات المتحدة الأمريكية يفترض أنها تعنى الدعوة إلى تبنى النموذج الأمريكى فى الإقتصاد والسياسة وفى طريقة الحياة بشكل عام[3] كما تعنى أن المروج الأساسى لهذه الموجه الجديدة من الأفكار هو ذلك الجزء المنتصر من العالم، أما ذلك الجزء الذى انهزم (العالم الشيوعى) أو العالم الذى يكتفى بالمتابعة، فالأمر ليس بهذا الوضوح؛ ففى العالم الشيوعى الذى انهار سرعان ما ظهر سحر النظام الليبرالى وحرية السوق، كما ظهر من يدعو إلى إعادة كل شئ إلى ما كان عليه قبل سقوط الاشتراكية، أو من يدعو إلى التريث فى الاندفاع نحو نظام السوق، وفى بقية دول العالم الثالث ليس هناك ما يدل على أن مسايرة العالم المتغير والانصياع لمتطلبات "العولمة" على النحو الذى يشير به صندوق النقد والبنك الدولى كانت دائماً عاملاً مساعداً على إحداث نهضة إقتصادية أو اجتماعية، وهو ما سنبينه تفصيلاً فى الجوانب السلبية للعولمة[4].

---

(١) جلال أمين: "العولمة"، ص: ٦.

(٢) خالد محمد الكومى: "نتعولم ... أو ... لا نتعولم؟!"، الأهرام، ١٩٩٨/١/١٢م.

(٣) هاله مصطفى: "العولمة ... دور جديد للدولة"، مقال فى مجلة السياسة الدولية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ١٣٤، مؤسسة الأهرام، أكتوبر، ١٩٩٨، ص: ٤٣.

(٤) جلال أمين: "العولمة"، ص: ٦ - ٧.

٣ - الفترة التى أعقبت الحرب الباردة ليست هى أول فترة نصادف فيها الترويج لفكرة العولمة، والتغنى بعصر جديد ينهى حماقات الماضى؛ فقد سبق الترويج فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لعصر جديد يؤمن بحقوق الإنسان، وينتصر لمبادئ العالم الحر، وذلك بعد انحسار النازية والفاشية[١].

٤ - ارتبط بشيوع معنى العولمة "نظريات" تقوم على نفس الفكرة مثل فكرة الكاتب الأمريكى، اليابانى الأصل "فوكوياما" التى عُرفت باسم "نهاية التاريخ" End of History، ويزعم فيها بأننا وصلنا إلى نقطة حاسمة فى التاريخ البشرى تتحدد بانتصار الليبرالية والديمقراطية على سائر النظم المنافسة لها، وأن العالم قد أدرك أن الرأسمالية هى أفضل التنظيمات الإقتصادية.

كما ارتبط بالعولمة من "نظريات" تذهب إلى أننا نمر بعصر "نهاية الأيديولوجيات"، وأن الاعتبار الوحيد الجدير بالاهتمام هو اعتبار المصلحة الإقتصادية، ونظريات تذهب إلى أننا نمر بعصر "زوال القوميات" ومن بينها القومية العربية، وأن الظروف لم تعد تسمح بأفكار مثل رفض التبعية أو مناهضة الاستعمار، حيث أصبح العالم قرية كبيرة واحدة[٢].

٥ - ارتبط مفهوم العولمة أساساً بمجال الإقتصاد، كما كان نتاجاً للثورة العلمية والتكنولوجية التى عكست تطور الرأسمالية العالمية فى مرحلة مابعد الثورة الصناعية التى ميزت القرنين السابقين[٣]. ولقد صاحب "العولمة" الانتقال من إقتصاد الأشياء إلى إقتصاد المعلومات، مما يعنى مزيداً من التغيير فى طبيعة الإقتصاد نفسه، ومزيداً من التراجع المستمر فى دور الطبيعة من ناحية، وسيطرة الإنسان عليها - بوصفه فكراً ونظماً - من

(١) جلال أمين: "العولمة"، ص: ٨ - ٩.

(٢) نفس المرجع، ص: ٥ - ٦.

(٣) هاله مصطفى: "العولمة ... دور جديد للدولة"، ص: ٤٣.

ناحية أخرى. كما صاحب ظهور ثورة المعلومات بزوغ الإقتصاد الرمزى الذى يتم التعامل فيه مع الأشياء من خلال رموز ومؤشرات فى شكل أسهم وسندات وحقوق وخيارات مالية، فحدثت ثورة مالية جديدة، تنتقل فيها الثروات عبر الأثير، وأصبحت الحقوق المالية مجرد ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية[1].

٦ - ثمة إرتباط بين التطور الرأسمالى والتطور الديمقراطى الليبرالى، وانسحب ذلك على ظاهرة العولمة التى تقوم على فكر ليبرالى يحترم الحريات الفردية، ويعتبر الفرد هو المحور الأساسى فى بناء نظام ومجتمع ديمقراطى حر يعتمد على قيم التعددية، والتسامح، والحرية والمساواة، وقبول الآخر، وترسيخ قيم التنوير والعلمانية، وتجاوز أنساق القيم التقليدية التى ميزت المجتمعات الإقطاعية والزراعية[2].

ب - معنى العولمة :

لفظ "العولمة" يصرف الذهن إلى أحد معنيين :

١ - جعل الشئ على مستوى عالمى، أى نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود (العالم كله)، فيكون إطار الحركة والتفاعل متجاوزاً الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة، ويشير ذلك إلى أن العولمة تطرح ضمناً مستقبل "الدولة القومية" National - State، وحدود سيادتها، ودورها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى.

٢ - تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والإقتصادية الذى تختص به جماعة معينة أو أمة معينة على العالم كله. ويعنى ذلك ضرورة تجاوز الحدود القومية، وإزالة الأوضاع الاحتكارية، وإعادة توزيع الدخل، والعمل على

---

(١) حازم الببلاوى: "العرب والعولمة"، الأهرام، ١٩٩٧/١٢/٣٠.

(٢) هالة مصطفى: "العولمة ... دور جديد للدولة"، السياسة الدولية، العدد ١٣٤، ص: ٤٤.

رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع فى سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة، وهى المرحلة التى عُرفت "بمجتمع الاستهلاك" Consumer Society، بعد أن كانت قيمة الادخار هى القيمة الأساسية التى اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية.

ويترتب على المعنين السابقين ما يلى من نتائج :

أ - أصبح القطاع الخاص - وليس الدولة القومية - هو المحور الرئيسى للفاعلية الإقتصادية على المستوى العالمى، وصاحب الدور الأول فى مجال الانتاج والتسويق والمنافسة العالمية، وأدت المؤسسات عابرة القوميات دوراً محورياً فى هذا المجال.

ب - أصبح مفهوم "العولمة" ينسحب على المجالات الأخرى - بخلاف الإقتصاد - مثل السياسة والفكر والثقافة بشكل عام، وخصوصاً فى ظل وجود إعلام حر مفتوح يستلزم وجود أنظمة ديمقراطية تعلى من شأن حرية الفرد.

جـ - أصبح مفهوم "العولمة" تعبيراً عن المراحل المتطورة للإقتصاد فى مجال التبادل التجارى، وإنتاج السلع والخدمات، والتكنولوجيا الحديثة بهدف خلق سوق عالمية واحدة تقوم على مبدأ التحرير الإقتصادى، وحرية التجارة، ورفع القيود والحواجز الجمركية عن طريق أفراد أو جماعات أو شركات أو مؤسسات أو اتحادات[1].

العولمة فى الميزان :

ساد الاعتقاد فى أواخر هذا القرن بأن العولمة ظاهرة محايدة بين الحضارات، وأن الحضارة الغربية هى حضارة إنسانية عامة، مما يرسخ القول بأن "العولمة ظاهرة حتمية" لا مفر منها.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٤٤ - ٤٥.

ولكن هل هي بالفعل كذلك ؟

وإذا وضعنا "أيديولوجية العولمة" في الميزان، فما هي جوانبها الإيجابية، وما هي سلبياتها؟ وما هي الوسائل التي تمكننا من تفادي تلك السلبيات؟ ذلك هو ما نحاول الإجابة عليه فيما يلي مع التركيز على الجانب الإقتصادي الذي برزت فيه العولمة بصورة واضحة.

أولاً – الجوانب الإيجابية لأيديولوجية العولمة :

الجانب الإيجابي الأول – إحداث تغيير جذري في النظام الإقتصادي العالمي :

بدأت المسيرة صوب العلاقات الإقتصادية المعولمة في عام ١٩٤٨ حينما توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المسماة إختصاراً بـ "الجات"، وذلك رغبة من هذه الدول في خلق نظام مشترك للتجارة الدولية لأول مرة في التاريخ. واتفقت الدول المشاركة في "الجات" على تخفيض مستمر لتعريفاتها الجمركية في عقود السنين التالية، و لم تعد هناك أهمية تُذكر للضرائب الجمركية بالنسبة للتجارة السائدة بين الدول المتقدمة.

ومنذ تأسيس "منظمة التجارة العالمية" المسماة إختصاراً WTO ومقرها في جنيف كبديل للجات، لم تعد الحكومات تتفاوض على القيود الجمركية؛ بل صارت تركز جهودها على العوائق الأخرى التي تحد من حرية التجارة بين الدول، كاحتكار الدول لبعض المجالات الإقتصادية[1].

وأدى التحرير المتزايد للتجارة إلى نمو فائق للتجارة في السلع والخدمات من جراء تطبيق مذهب الليبرالية الجديدة؛ فالتحرير والليبرالية والخصخصة هم الوسائل الاستراتيجية في السياسة الإقتصادية الأوروبية والأمريكية التي أعلى من شأنها المشروع

---

(١) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: "فخ العولمة – الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٢٣٨، ص: ٢٠٠.

الليبرالى الجديد ليغدو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضهـا، وصـار توسيع التجـارة الحـرة هدفاً فى حد ذاته، وبالتحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبى وأسواق رأس المـال، تم أكبر تغيير جذرى فى النظام الإقتصادى السائد فى الديمقراطية الغربية(١).

الجانب الإيجابى الثانى : إكتساح منـاطق مهمـة من العـالم كـانت معزولـة إلى حد ما :

وأهمها أوروبا الشـرقية والصـين، وكـان ذلـك نتيجـة لإنهيـار أسـوار عاليـة كانت تحتمى بها هذه الدول من تيار العولمة(٢).

الجانب الإيجابى الثالث : إرتباط العولمة بثورة فى تكنولوجيا الاتصال :

ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر السائد فى العلاقات بين الـدول حتى وقت قريب، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكـار يحتل مكانتـه فـى السـيطرة علـى هـذه العلاقـات بوصفـه الوسيلة الأكـثر فعالية فـى تحقيـق هـذا الانتقـال، والمهيمـن علـى هـذا الانتقـال الشـركات المتعديـة الجنسـيات Transnational Corporations، وهى الشركات التى تتخذ من العالم كله مسرحاً لعملياتها فـى الحصول على المستخدمات، أو توزيع عمليـات الإنتـاج أو التسـويق(٣)، وتحديـد أولويات الاستثمار فى الإقتصاد القومـى، فضـلاً عـن تأثيرهـا فـى كافـة عنـاصر التنمية الإقتصادية. ومن ناحية أخـرى، فـإن هـذا التطـور الهـائل فـى تكنولوجيـا الاتصال عبر القارات من خلال محطات التليفزيون الفضائيـة يمكـن أن يـؤدى إلى زيـادة التواصـل الثقـافى بـين الشـعوب، ويسـاعد علـى إيجـاد أهـداف مشـتركة للإنسانية تتجاوز المصالح الوطنية، لا تتناقض معها فى الوقت نفسه(٤).

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢٠٠ – ٢٠٢.

(٢) جلال أمين، "العولمة"، ص: ١٤٠.

(٣) نفس المرجع، ص: ١٥ – ١٦.

(٤) هاله مصطفى: "العولمة ... دور جديد للدولة"، مجلة السياسة الدولية، ص: ٤٥ – ٤٦.

الجانب الإيجابى الرابع : خروج دول العالم الثالث من مأزق الفقر والتخلف ؛

ذلك أن إزالة الحدود أمام السوق يعبد الطريق أمام دول العالم الثالث للتحسين من فرص هذه الدول من أجل اللحاق إقتصادياً بركب البلدان الصناعية؛ فمن خلال العولمة سيكون بوسع ستة المليارات مواطن فى العالم المشاركة فى الانتصارات التى لم يتعم بها حتى الثمانينيات سوى ستمائة المليون مواطن فى البلدان الصناعية القديمة. ولكن هل سيذهب ما يخسره الشمال من رفاهية – حقاً – إلى فقراء الجنوب؟

وهو السؤال الذى نحاول الإجابة عليه فى الجوانب السلبية للعولمة[1].

الجانب الايجابى الخامس : العولمة تعنى المزيد من التحديث :

فالنظام الرأسمالى – على الرغم من الإنتقادات الموجهة إليه ما زال يزود العالم برؤية تنويرية، وبتوجيه ليبرالى ديمقراطى يقوم على إحترام الخلاف فى الرأى، وتكريس مبادئ حقوق الانسان فى صورة تراث انسانى عالمى لا تحده حدود جغرافية معينة.

وتندرج تلك التطورات التى عرفتها أوروبا فى ظل الرأسمالية تحت عنوان "التحديث"، والعولمة بدورها تعنى مزيداً من التحديث، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لا يمكن أن يتم التحديث بدون دور فاعل للدولة لضبط الأداء الإقتصادى أو تنظيم تفاعلات السوق[2].

---

(١) هانس بيتر مارتين...: "فخ العولمة"، ص ٢٤٨ – ٢٥١.

(٢) هاله مصطفى: "العولمة.. دور جديد للدولة"، ص: ٤٦ – ٤٧.

ثانياً – الجوانب السلبية لأيديولوجية العولمة :

يقول الكاتب المصرى محمد سيد أحمد:

«لقد فات الأوان.. لقد قضى حوار الشمال والجنوب نحبه، كما قضى نحبه صراع الشرق والغرب، كذلك، أسلمت فكرة التطور (الإقتصادى) الروح؛ فلم تعد هناك لغة مشتركة، ولم يعد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات، فمصطلحات من قبيل "الجنوب والشمال"، و"العالم الثالث"، و"التحرر"، و"التقدم" لم يبق لها معنى»[١].

يلقى النص السابق الضوء على بعض سلبيات العولمة، وهو ما يمكن إيجازه فيما يلى:

الجانب السلبى الأول : الهيمنة الأمريكية (أمركة العالم) أو تبنى النموذج الأمريكى في شتى مجالات الحياة، وفى الإقتصاد بصورة خاصة.

فالعولمة لا تعنى "استعماراً ثقافياً أمريكياً" فى مجال اللهو والتسليه فقط، وإنما تعبر عن الهيمنه الأمريكية فى توزيع الخبز أيضاً؛ فالبشرية تقتات الآن من رأس المال نفسه، وليس من عوائده، وفى حين ترتفع أسعار القمح، تزداد وطأة إرتفاع نسبه الملوحة وتلوث الهواء، ومواسم الصيف المتزايدة الحرارة على خصوبة الأرض فى كثير من مناطق العالم، مما ينذر بتفاقم الأحوال فى شتى أنحاء المعمورة[٢].

وعلى الرغم من إنجازات التقدم الهائلة التى حققها المجتمع الأمريكى، فإن التناقضات الحادة تقسمه فيما بين الفقراء والأغنياء، بل بين الأغنياء والأكثر غنى.

---

(١) هانس بيتر مارتين...: "فخ العولمة"، ص ٦١.

(٢) نفس المرجع، ص: ٨٣ – ٨٥.

ولقد أفرزت التناقضات الإقتصادية والاجتماعية فـي مناخ الرفاهية والحرية ظواهر العنف في المجتمع الأمريكـي، فـأصبح يعـانى فـى السـنوات الأخـيرة مـن أنواع ثلاثة من العنف:

(١) **العنف الاجتماعي** من جراء ارتكاب الجرائم المسلحة، ويرجع إلى إنهيـار كيان الأسرة وتفكـك العلاقـات بسـبب الأوضـاع الإقتصاديـة، وضعـف الوازع الدينى والأخلاقى.

(٢) **العنف السياسي** القائم على فلسفة العنصرية، وقدعبر عن نفسـه بتيـارات اليمـين السياسـى العنصـرى التـي تتمثـل الآن فـى زعامـات الكونجـرس، وداخل الحزب الجمهورى، فضلاً عـن القـوى السياسـية الأخـرى الأكـثر عنصرية ويمينيه وعنفاً ضد الآخرين.

(٣) **العنف الديني** فـالتمييز الدينـى يرجـع إلى هـروب البروتسـتانت بمذهبهـم المسيحى الجديد إلى أمريكا فراراً من جبروت الكاثوليك فى أوروبا.

إستطاعت بوتقة الهجـرة الأمريكيـة أن تقيـم توازنـات بـين هـذا الخليـط مـن التناقض بمساعدة النمو الإقتصادى الهائل رغـم ضغـوط البطالـة والفقـر النسـبى، وشره الاحتكارات الإقتصادية والصناعية؛ إلا أنه سرعان ما ينكسر التوازن عنـد هزات إجتماعية إقتصادية ضاغطة تعبر عن نفسها عبر العنف والجريمة والفقر.

لقد أصبحت الولايات المتحـدة الأمريكيـة القـوة العظمـى الأولى فـى العـالم بفضـل تفوقها الإقتصادى والسياسى والعسكرى والتكنولوجـى، وأسـلوبها الديمقراطى، لكـن لا يضمن ذلك كله لأمريكا السيادة الكاملة على باقى العالم لأعوام طويلـة كمـا يزعـم مفكرو "نهاية التاريخ" السابق الإشارة إليهم؛ ذلك أن الخطر على أمريكا لا يتمثـل فـى عوامل تنافسية خارجية من الصين أو روسيا أو الإسلام، وانما من تناقضات الداخل[١].

---

(١) صلاح الدين حافظ: "تناقضات برودواى... واغتيال الحلم الأمريكى"، مقال بجريدة الأهـرام ١٩٩٨/٧/٢٩م.

الجانب السلبى الثانى : أممية رأس المال وديكتاتورية السوق العالمية:

يبدو أن "العولمة" فى إطار السياسات الليبرالية الحديثة التى تقوم عليها ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة إلى الماضى السحيق للرأسمالية، حيث تلوح فى الأفق حركة مضادة للاشتراكية ومبادئ العدالة الاجتماعية تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والوسطى من مكاسب.

ومن أمثلة ذلك زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستوى المعيشة، وتقلص الخدمات الإجتماعية التى تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق،... وهى الأمور التى ترسم ملامح الحياة الإقتصادية والاجتماعية فى غالبية دول العالم، وهى عودة لنفس الأوضاع التى ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إبان مرحلة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠م).

أما "أممية رأس المال" فهى تعنى تهديد أصحاب رؤوس الأموال بهروب رؤوس أموالهم ما لم تستجب الحكومات لمطالب المؤسسات والشركات متعدية الجنسيات، مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية، وتقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجاناً، وإلغاء وتعديل التشريعات التى كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى مثل قوانين الحد الأدنى للأجور.

ولقد ساعد إنهيار "النموذج الإشتراكى" فى الاتحاد السوفيتى وفى دول وسط وشرق أوروبا على انتشار هذه الأممية التى لم تعد تعبأ إلا بالربح[١].

إن الأممية التى كانت شعار الحركة العمالية فى مواجهة دعاة الحرب من الحكام والرأسماليين، أضحت الآن شعار الطرف الآخر؛ فالطبقة العاملة تواجه شركات دولية تسخر الانتقال إلى خارج الحدود للقضاء على كل ما يواجهها من مطالب[٢].

---

(١) هانس بيتر مارتين...: "فخ العولمة" - من مقدمه المترجم عدنان عباس على، ص: ٨ - ١٠.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢٠٧.

فالأمية الجديدة تستحوذ على حصة متزايدة من الإنفاق الحكومى، ويتزامن التنافس على دفع أدنى الضرائب مع تنافس على الحصول على أسخى التبرعات والمساعدات من قبل أصحاب رؤوس الأموال(١).

ولقد أدت أهمية رأس المال إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلى:

(أ) إنصهار مختلف الإقتصادات القروية والوطنية والاقليمية فى إقتصاد عالمى موحد بعد أن صار العالم "سوقاً واحدة" أو قرية كونية متشابهة تتلاحم بجميع أجزائها، وخاصة بعد ظهور الأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت ومختلف أشكال ثورة الاتصالات.

وعلى الرغم من ذلك فإن الجزء الأعظم من العالم يتحول إلى جزر منفصلة، وإلى عالم بؤس وفاقه، كما أُلغيت مساعدات التنمية للبلاد النامية بعد إنتهاء الحرب الباردة، فدخلت الدول النامية النفق المسدود للمديونية الخارجية(٢).

(ب) تزايد المنافسة فى سوق السلع والعمل على حد سواء، بحيث أصبحت التضحية هى الوسيلة الوحيدة للتكيف مع العالم الجديد، ويتم ذلك فى صورة محاولة خلق فرص عمل فى بلدان أخرى أدنى أجراً(٣).

(جـ) تحول إنهيار ديكتاتورية الحزب الواحد فى أوروبا الشرقية إلى نوع آخر من الديكتاتورية ذات أبعاد عالمية، فمنذ نهاية خطر الديكتاتورية البروليتارية والعمل قائم لتشييد ديكتاتورية السوق العالمية.

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٥٦.

(٢) نفس المرجع، المقدمة، ص: ١١.

(٣) نفس المرجع، ص: ٢٩.

(د) أصبحت الرأسمالية فى طريقها لهدم الأساس الذى يضمن وجودها؛ وهو الدولة والاستقرار الديمقراطى؛ فالتغير، وإعادة توزيع السلطة والثروة يقضيان على الفئات الاجتماعية القديمة، مما لا يعطى للفئات الجديدة الفرصة لأن تتطور على نحو متزامن معها[1].

(هـ) إنتشار ما يمكن تسميته "بحضارة السوق" أى تحويل كل شئ إلى سلعة، مما يهدر سعادة الفرد ورفاهيته، وشعوره بالاستقرار، واكتساح قيم المجتمع الاستهلاكى[2].

(و) إنتصار الرأسمالية أو "نداء العصر الجديد": "لينقذ نفسه من يستطيع ذلك" لا يعنى نهاية التاريخ التى تحدث عنها فوكوياما سنة ١٩٨٩م، وإنما هو نهاية المشروع المسمى بالحداثة؛ فيمة تحول تاريخى عالمى يهدد الغالبية العظمى من البشر بالتدهور الإقتصادى، والتدمير البيئى، والانحطاط الثقافى؛ ذلك أن إنتشار محطات توليد الطاقة الكهربائية، والمحركات.. قد أدى إلى اختلال نظام البيئة بصورة جوهرية[3].

الجانب السلبى الثالث : الركض المحموم وراء الأرباح، وتفاقم التفاوت بين البشر والدول:

فمع نمو العولمة تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل القومى والثروة القومية، فى حين تعيش أغلبية السكان على الهامش، كما ارتبطت العولمة بتحرير الأسواق المالية والنقدية بالتخلى عن معظم الضوابط النقدية التى كانت تسير العمل المصرفى والنظم النقدية لعهود طويلة، و لم تعد الكتلة النقدية خاضعة للسلطة النقدية

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٥.

(٢) جلال أمين: "العولمة"، ص: ١١.

(٣) هانس بيتر مارتين...: "فخ العولمة"، ص ٦٩ - ٧١.

المحلية (البنك المركزى)؛ فتحول العالم إلى رهينةٍ فى قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، مما أدى بدوره إلى تحكمهم فى رفاهية أو فقر أمم بأكملها دون أن توجد أى سلطة محلية أو عالمية لتقوم بردعهم.

ومن ناحية أخرى، راحت جميع القطاعات تحت تأثير الركض المحموم وراء الأرباح المرتفعة تتنافس من أجل خفض تكلفة الانتاج فيما يسمى "بمذبحة العمالة" التى أصبحت تدمر التماسك الاجتماعى، وتعمق التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين الناس[1].

ولقد نتج عن ذلك الركض المحموم وراء الأرباح ما يلى من نتائج:

(أ) التسابق العالمى على تحقيق أعلى جدارة وأدنى أجور:

وهو التسابق الذى أدى إلى التفاوت فى نمو الإقتصاد بالقياس إلى السياسة؛ فتفوق الإقتصاد على السياسة، أو بعبارة أدق أصبح العالم إقتصادياً يتحرك كما لو كان وحدة واحدة شاملة، وظل سياسياً مقسماً ومجزأ، مما أدى إلى خلق نوع من التوترات نتيجة لهذا التطور غير المتكافئ[2].

(ب) التفاوت الطبقى وضمور الطبقة الوسطى:

ففى سياق غياب أى ضغوط مضادة ورقابة حكومية، أخذ يسود فى إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ صار يسود المجتمع الأمريكى بأسره وهو "الرابح يحصل بمفرده على كل الثمار"(*)، ويعنى ذلك أن الرأسماليين يزدادون ثراء – تأكيداً لما رآه ماركس قبل مائة عام – والطبقة العاملة تزداد فقراً[3].

---

(١) نفس المرجع، المقدمة، ص: ١١ – ١٥.

(٢) نفس المرجع، ص: ٣٨.

(*) "The Winner takes all"

(٣) نفس المرجع، ص: ٢٢٠ – ٢٢٥.

فلم يعد المجتمع الأمريكي مجتمعاً متجانساً قائماً على روح التضامن والتكافل، وإذا بالتدهور يعصف بالملايين من أبناء الطبقة الوسطى بحيث تحولت إلى فئة متواضعة العيش، لتزداد الهوة بين الفقير والغنى عمقاً، كما أصبحت النزعة إلى تأسيس النظم الاستبدادية Autoritarismus تنتشر كرد فعل على التطبيق الزائد على الحاجة لليبرالية الحديثة كالنار في الهشيم في أرجاء العالم[1].

الجانب السلبي الرابع : تقليص دور الدولة والتخلي عن أسس التكافل الاجتماعي:

إقترنت بداية "العولمة" ببزوغ ظاهرة "الدولة القومية"؛ حيث تطلب التقدم التكنولوجي وزيادة الانتاج توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الاقطاعية، كما تطلب التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج غزو أسواق خارجية، مما تطلب أن يكون للدولة جيش قوى يمكنها من منافسة الدول الأخرى في الحصول على هذه الأسواق الخارجية الحديثة (المستعمرات) وحمايتها.

كما كان نمو حجم السوق في مرحلة من المراحل ضرورياً لنشأة الدولة، ولكنه حتم في العقود الأخيرة بداية التضاؤل في قوة الدولة. وأصبح العالم كله مجال التسويق؛ فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة، وأصبحت أسواراً شكلية تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية والسياسية، أو حدود بث المعلومات، والشركات المنتجة تتخطى الحواجز الجمركية إما بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه، أو عن طريق إتفاقيات مثل إتفاقية الجات،.. وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات بالتهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية، أو بفرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها فيما يسمى "ببرامج التثبيت الإقتصادى

(١) نفس المرجع، ص: ٣٠٥ – ٣١٨.

والتصحيح الهيكلي"، كما تتخطى حدود السلطة السياسية عن طريق إستبدال حاكم بآخر أو بإجباره على اتباع المسلك المطلوب، فضلاً عن تخطيها حدود بث المعلومات والأفكار عن طريق أطباق التليفزيون والكمبيوتر، وبذل جهود واعية لنشر أفكار تساعد على تحطيم الولاء القديم للوطن أو الأمة، وإحلال أفكار جديدة مثل "القرية العالمية" و"الاعتماد المتبادل" ونهاية التاريخ[1]، ومنذ حوالى ثلاثين عاماً طرأ تغير هام على حاجات المنتجين، نتيجة للتطور التكنولوجى ونجاح الدول الصناعية الكبرى، فى أن تدخل فى حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية، وتمثلت الإستجابة لهذا فى بزوغ عصر الشركات متعدية الجنسيات التى تستعيض عن ضيق السوق الوطنية بالعالم بأسره[2] كمجال لنظام جديد لتقسيم العمل، ولا يقتصر على التخصص فى إنتاج سلعة أو أخرى بل يشمل التخصص فى إنتاج جزء من أجزاء السلعة تاركة الأجزاء الأخرى من العملية الانتاجية لمناطق أخرى من العالم، مما تحتم معه أن يطرأ تغير حاسم على وظيفة الدولة، التى انحصرت فى مزيد من القمع والقهر للعمال، وزيادة القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية، وتخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق تسهيلاً لمهمة الشركات متعدية الجنسيات فى غزو العالم، وتبرير البطالة بسبب توظيف الناس فى الخارج أكثر من توظيفهم فى الداخل.

وفى الخمسينيات والستينيات ظهر اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض أكثر من اعتمادها على العالم الأقل نمواً كسوق لتصريف منتجاتها، وكمجال للاستثمار، مما أدى إلى نمو السوق الأوروبية المشتركة، وتزايد الاستثمارات الأمريكية داخل هذه السوق؛ وأدى ذلك بدوره إلى ظهور دور أكبر للدولة فى العالم الأقل نمواً، ونشأة عصر الدولة القوية فى العالم الثالث، وهى الدولة التى تتدخل فى الإقتصاد والمجتمع، وتعلن عن خطط خمسية للتنمية، وتفرض سياجاً

---

(١) جلال أمين: "العولمة"، ص: ١٦ – ١٨.

(٢) نفس المرجع، ص: ٢٣.

جمركياً عالياً لحماية صناعاتها الناشئة، وتبذل مجهوداً كبيراً في القيام بمشروعات البنية الأساسية، وتقوم بدور فعال لإعادة توزيع الدخل.

إلا أنه مع بداية تيار العولمة فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كان على هذه الدولة القوية فى العالم الثالث أن ترخى قبضتها على الإقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات، فألغت نظام التخطيط، وأعادت توزيع الدخل، وبعد انتهاء الحرب الباردة بات من الضرورى تخفيض الإنفاق على الجيوش[1]؛ فأصبحت الدولة تباشر صورياً كل المهام التى كانت تباشرها من قبل، فهى - مثلاً - تتبع الشركات والمشروعات التى تأسست فى عهد الدولة القوية للشركات الدولية العملاقة وتسمى ذلك خصخصة، وتسحب الدعم المقدم للفقراء وتسمية تثبيتاً إقتصادياً، وتفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسمى ذلك تكيفاً هيكلياً.
وبذلك ظهرت دولة من نوع خاص؛ دولة تفكك وتترك مهمة البناء لغيرها[2].

ولقد ترتب على تقليص دور الدولة فى إطار العولمة ما يلى من نتائج:

(أ) تزامن التكامل العالمى مع انتشار النظرية الليبرالية الجديدة التى تقوم مقولتها الأساسية على أن "ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح"، واتخذت فى الثمانينيات الغالبية العظمى من الحكومات الغربية هذه الليبرالية مناراً تهتدى به فى سياساتها[3].

(ب) تسبب التخلى عن الرقابة "الحدودية" على تنقل رأس المال فى اندلاع قوى ذاتية خطيرة النائج تقوض سيادة الأمم، وتحمل فى طياتها سمات

(١) نفس المرجع، ص: ٢٤ - ٢٧.
(٢) نفس المرجع، ص: ٢٨.
(٣) هانس بيتر مارتين...: "فخ العولمة"، ص ٣٢ - ٣٤.

فوضوية؛ إذ فقدت الدول سيادتها على فرض الضرائب، وأصبحت الحكومات عرضة للابتزاز، وصارت أجهزة الشرطة مكتوفة اليدين حيال المنظمات الجنائية، لأنها لم تعد قادرة على ضبط رأسمالها كسند شرعى على أعمالها الجنائية[1].

(جـ) أصبحت الديمقراطية التى يدافع عنها مروجو قيم العولمة هى التى تحمى مصالح الأثرياء، فضلاً عن أن إبعاد الدولة عن التدخل فى الحياة الإقتصادية، وتجاهل البعد الاجتماعى تحت دعوى أن "السوق ينظم نفسه بنفسه" ما هى إلا أوهام ستؤدى إلى تدمير الاستقرار الاجتماعى الذى عرفته الدول الرأسمالية الصناعية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن الديمقراطية الحقة لا يمكن أن تتحقق إلا حينما يكون الناس فى مأمن ضد عوامل الفقر والمرض والبطالة[2]، وهو ما تعجز الدولة عن القيام به فى ظل العولمة.

(د) التخلى عن أسس التكافل الاجتماعى وذلك من خلال حركة تهميش الفئات المستضعفة إقتصادياً فى المجتمع، حيث أصبح أولئك الذين يعيشون على الرعاية الاجتماعية، والعاطلون عن العمل، والمعاقون يلاحظون باستمرار تخلى من ينعمون بأسباب الرفاهية عن التمسك بأسس التكافل الاجتماعى[3].

الجانب السلبى الخامس : الفوضى الإقتصادية بين الدول واندلاع أزمات ذات أبعاد عالمية

فى ظل "العولمة" تتسبب أسواق المال فى خلق صراعات وتوترات فى العلاقات بين الدول يصعب التحكم فيها على نحو متزايد، فسوق العملات والسندات الذى يريد له الإقتصاديون المؤمنون بجدارة نظام السوق أن يكون محكمة عدل عالمية فيما يخص

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٢٣.

(٢) نفس المرجع، المقدمة، ص: ١٥.

(٣) نفس المرجع، ص: ٣٨٢.

شئون المال يقضى بأحكام غاية فى الظلم، وينشر الفوضى الإقتصادية بدلاً من العدل؛ فمثلاً بفضل المهرولون خلف الأرباح الأمم الكبيرة إقتصادياً على الأمم الصغيرة بغض النظر عن الوضع المالى للحكومة، والحالة التى يكون عليها الإقتصاد عامة.

ومن ناحية أخرى، فإن حالة "عدم التوازن" هذه قد جعلت مصير نواح كثيرة من الإقتصاد العالمى يتوقف على ما ينتاب الإقتصاد الأمريكى من تطورات، فمنذ عام ١٩٩٠ والتطورات فى منطقة الدولار هى بمفردها تقرر تطور أسعار الفائدة فى العالم[١]، كما تحول سعر صرف الدولار إلى سلاح فى الصراع الدائر مع اليابان وألمانيا حول السوق العالمية، بحيث يمكن القول بأن تدهور الدولار "سياسة نقدية أمريكية محنكة" بما فيها من إجبار للدول الأخرى على مواجهة المشكلة. ولقد ترتب على الفوضى الإقتصادية بين الدول من جراء العولمة ما يلى من نتائج.

(أ) إندلاع موجات من أزمات ذات أبعاد عالمية لا يمكن السيطرة عليها من خلال قوى نظام السوق فقط؛ حيث تدمر أهمية رأس المال الكبير إمكانات الدول الوطنية على التحرك، وقدرات مؤسساتها الدولية[٢].

كما تبقى الأرباح المتراكمة لتستظل بمظلة سوق المال الشمولية التى لا تدركها القوانين، مما يتقرر معه وقف تغلغل المستثمرين الناشطين فى الإجرام فى القطاعات الإقتصادية الشرعية.

(ب) إندلاع الأزمات الدائمة فى المالية الحكومية حيث يترنح ركن هام من أركان القومية: إحتكار الدولة للسلطة، فينتفع مرتكبو الجرائم متعدية الجنسية من إلغاء القيود القانونية المفروضة على الإقتصاد[٣].

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٤٠ - ١٤٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٦٧ - ٣٧٠.

(جـ) إنهيار نظام أسعار الصرف الثابتة؛ حيث أصبحت أسعار الصرف تتحدد بناء على مساومات التجار الذين يثمنون قيمة العملات إستناداً لما هو متاح من إمكانية الاستثمار المالى.

أما الدول الأخرى التى ظلت متمسكة بالقيود، فقد صارت تواجه ضغوطاً متزايدة تمثلت فى عدم إتاحة الفرصة لشركاتها الكبرى للحصول على رؤوس أموال بفوائد منخفضة فى العالم الخارجى[1]. ولا تخفى المخاطر السياسية التى ينطوى عليها خضوع الدول لإدارة المستثمرين مما يجعلها تحابى الفئة المالكة للثروات المالية، فحيثما تكون هذه الفئة، فإن من مصلحتها أن تكون معدلات التضخم متدنية، وأسعار صرف عملاتها مستقرة[2].

الجانب السلبى السادس : تفاقم مشكلة البطالة والإنخفاض المستمر فى الأجور:

يتسبب الإقتصاد المعولم عن طريق إعادة الهيكلة، والتخلص من التعقيد والروتين، وما يتبع ذلك من تقليص فى فرص العمل وتسريح للأيدى العاملة، فى تفاقم البطالة، وفى خفض عدد المستهلكين فى مجتمع الرفاهية؛ فالمتاجرة بالبضائع والخدمات عبر الحدود الدولة بكل حرية تعصف بالعمال بلا هوادة[3].

إن التحول صوب الإنتاج المعتمد على التقنية العالية، وصوب المجتمع الخدمى أصبح هو التطور الذى يعالج المنافسة الدولية، ومع ذلك فإن عدداً متزايداً من السكان فى كل دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى - باستثناء اليابان - لم يجد فرص عمل بأجر مناسب.

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٩٩.
(٢) نفس المرجع، ص: ١٢٣.
(٣) نفس المرجع، ص: ١٩٢.

لقد تركت السوق المشتركة الصناعة الأوروبية تترنح تحت "سياط المنافسة" التى تسببت فى اندلاع حركة ترشيد شملت القارة الأوروبية، ونتج عن ذلك إرتفاع عدد العاطلين عن العمل، وزيادة العجز فى الموازنات الحكومية، وبطء النمو الإقتصادى(١).

وإذا كانت امريكا تحتل مكان الصدارة فى العالم، إلا أن مواطنيها قد دفعوا ثمناً غالياً من أجل ذلك؛ فأكثر بلدان العالم إنتاجاً أضحى أكبر إقتصادات العالم رخصاً من حيث الأجور؛ مما يعنى أن المستوى المعيشى الفعلى قد انخفض بالنسبة للغالبية العظمى فى العقدين الأخيرين. بحيث يمكن القول بأن التقليص المستمر لفرص العمل، والتخفيض الدائم للأجور ما هو فى نهاية المطاف سوى نهج يدمر الصناعة الأمريكية، وعلى نحو لا مناص منه تنجرف أوروبا وبلدان آسيا المتطورة فى تيار النمط الرأسمالى الأمريكى من حيث انحدار فرص العمل والأجور(٢).

ولقد صارت المنافسة كل شئ، ولم تعد هناك أهمية لفرص العمل، والحكومات التى تقوم بعمليات الخصخصة وتفتح الباب على مصراعيه للمتاجرة الدولية بهذه الخدمات إنما تساهم فى تعميق الأزمة(٣).

ويبدو أنه فى سياق المنافسة الدولية يتغير المعروض السلعى على نحو سريع، بحيث يتعين على ملايين العمال تغيير مهنهم على نحو جذرى، ولمرات عديدة(٤)، فالعولمة تحقق لأصحاب الثروة والمستثمرين وذوى المهارات العالية حصة متزايدة من مجموع الرفاهية المتزايدة فى العالم على حساب باقى السكان(٥).

---

(١) نفس المرجع، ص: ٢٠٣ – ٢٠٨.
(٢) نفس المرجع، ص: ٢١٥ – ٢٢٨.
(٣) نفس المرجع، ص: ٢٤١ – ٢٤٢.
(٤) نفس المرجع، ص: ٣٢٥.
(٥) نفس المرجع، ص: ٢٧٦.

الجانب السلبى السابع : العولمة بوصفها أيديولوجية تفكيكية:

يقول "بطرس غالى" الأمين العام السابق للأمم المتحدة فى إحدى محاضراته: *"إننا نعيش فى غمرة ثورة شملت المعمورة بأجمعها.. إن كوكبنا يخضع لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان: إنهما العولمة والتفكك"* (1)، ويمكننا بناءً على ذلك أن نطلق على الحضارة الغربية "حضارة تفكيكية"، حيث يسيطر المنتج على المستهلكين من خلال تفكيك الفرد من أسرته، ومن أمته، وبيئته باسم الفردية أو الحرية أو التنوير(2).

كما يؤيد هذه الوجهة من النظر صموئيل هنتينجتون الأستاذ فى جامعة هارفارد، الذى نشر بحثاً فى مجلة Foreign Affairs سنة ١٩٩٣م نال شهرة واسعة، يطرح فى عنوانه السؤال عن "صراع الحضارات"، مما يوحى بمعنى التفكيكية السابق ذكرها، فالمستقبل لن يتحدد من خلال اختلاف النظم الإجتماعية، وإنما من خلال ما يدور بين الحضارات من صراعات دينية وثقافية.

ومن ناحية اخرى، فان العولمة تؤدى إلى أن تتم التحولات الهيكلية بسرعة يصعب على عدد متزايد من الأفراد مسايرتها وتحمل أعبائها(3)؛ إن كثرة التحولات التى تعصف بالعالم، وعدم تحقق هذه التحولات فى كل أرجاء العالم فى وقت واحد حسبما يقول بطرس غالى يسبب تعقيد المشكلات على نحو بالغ، ويمكن أن يفضى إلى توترات وخيمة(4)؛ فعدد الخاسرين سيتفوق تفوقاً كبيراً على عدد الرابحين، ولهذا لن يكون هناك مستقبل مشرق للسياسة الماضية قدماً حتى الآن على خلق تكامل معولم(5).

---

(١) نفس المرجع، ص: ٦٨.

(٢) جلال أمين: "العولمة"، ص: ٤١.

(٣) نفس المرجع، ص: ٣٢٦ – ٣٢٩.

(٤) هانس بيتر مارتين: "فخ العولمة"، ص: ٦٤ – ٦٥.

(٥) نفس المرجع، ص: ٣٨٤.

الجانب السلبى الثامن : فرض حضارة التنميط، وتهديد الهوية الثقافية للأفراد والدول:

يبدو أن العولمة تساعد على انتشار عملية تحول تاريخى بأبعاد عالمية واضحة، ينعدم فيها التقدم والرخاء، ويسود التدهور الإقتصادى، والتدمير البيئى فى ضوء "حضارة التنميط" التى تسعى العولمة لفرضها[1].

فالتكنولوجيا يمكن أن تتحول من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة لقهره بسبب ما تنطوى عليه من زيادة درجة النمطية Standardization فى عملية الإنتاج والإستهلاك، والنمطية نقيض التفرد؛ ذلك أن تسهيل عملية الانتاج ينطوى على زيادة درجة تقسيم العمل أو التخصص، وميكنة الإنتاج، مما يعنى بالضرورة زيادة درجة التكرار أو التماثل فيما يجرى إنتاجه أو إستهلاكه؛ فإذا بالانتاج المتفرد يحل محله الإنتاج النمطى الكبير، وإذا بالاستهلاك المتميز يتحول إلى استهلاك جماهير تدفع الهوية من أجله ثمناً باهظاً. كما يحدث للمستهلكين تنميط ينذر بتحول كل منهم إلى "إنسان ذى بعد واحد" One dimensional man كما سماه هربرت ماركيوز Marcuse (- ١٩٧٩) فضلاً عن تهديد ثورة المعلومات لإنسان القرن العشرين ولتفرده ككائن منتج أو مستهلك، أو ككائن عاقل يمارس ملكة التفكير[2].

وما تفعله التكنولوجيا الحديثة بهوية الإنسان داخل الدولة الواحدة تفعل مثله بثقافات مختلف الدول فى العالم ككل؛ فهى ترغم الدولة الواحدة بعد الأخرى على التضحية بجزء من استقلالها الثقافى، ويتم ذلك تحت شعارات براقة مثل "زيادة الرفاهية الإقتصادية" أو "التنمية الثقافية".

إن النهضة ليست مرادفة للرضوخ للعولمة، أو لقواعد السلوك فى المجتمع التكنولوجى الحديث.

---

(١) نفس المرجع، المقدمة، ص: ١٢.

(٢) جلال أمين: "العولمة"، ص: ٥٤ - ٥٥.

أما عن الهوية فمعناها الأساسى هو التفرد، والهوية الثقافية هى التفرد الثقافى بما فى ذلك من عادات وأنماط سلوك وميول ونظرة إلى الكون والحياة[1].

وللعولمة – كما سبق – تأثير سلبى على الهوية الثقافية، فهى تتضمن مزيداً من الاستغلال الإقتصادى، وينعكس ذلك على الهوية الثقافية؛ إذ تحمل الإستثمارات الأجنبية والسلع المستوردة فى طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الدولة المستوردة لها لتحقيق مزيد من الأرباح.

كما يمكن للعولمة أن تغزو الهوية الثقافية لسبب دينى، فتقدم فلسفة للحياة معادية للدين الذى تتحدد من خلاله هوية الأمة.

ومن ناحية أخرى، تمثل العولمة "غزواً قومياً" بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى، كما تحمل فى طياتها نوعاً من "الغزو الثقافى" أى قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعف منها، وهو ما نجده فى سائر صور الاستعمار[2].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٥٣ – ٦٣.

(٢) نفس المرجع، ص: ٤٥ – ٥١.

تعقيب.. محاولة لترويض العولمة...

أليست العولمة – بعد هذا العرض لجوانبها الإيجابية والسلبية – أيديولوجية صارخة تتسم بفهم محدود لمعنى الحرية والديمقراطية والتقدم، بما فى ذلك من تعصب وعدم تسامح مع أى نظره مختلفة؟[(١)].

هناك من يعتقد أن النضال من أجل إنقاذ المعمورة سيحل بدل الحرب الأيديولوجية بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى، وفى بادئ الأمر كان لهذا التصور بريقه، إلا أن النتيجة لم تكن كذلك؛ ذلك أن مناهضة الشيوعية كانت تنصب على عدو خارجى واضح، أما التهديد السائد اليوم فهو بلا وجه، إن "العدد هو نحن أنفسنا"[(٢)].

ويمكن القول بأن هناك إتجاهات ثلاثة لمواجهة تحدى العولمة:

(١) قبول العولمة كأنها أمر لا مفر منه، ولا مفر من الانصياع لمنطق العولمة.

(٢) الرفض الكامل أو الانسلاخ الشامل.

(٣) إتخاذ مركز وسيط أو الانسلاخ التلقائى[(٣)].

ويبدو أن الانصياع الكامل أو الانسلاخ الشامل لا يؤديان إلى النتائج المرجوة، فلا يبقى سوى الإتجاه الثالث الذى يضمن المشاركة الفعالة دونما فقدان للهوية ويتطلب ذلك الأخذ بالوسائل التالية التى يمكن أن تسهم فى "ترويض العولمة" أو التخلص من فخ سلبياتها.

---

(١) جلال أمين، "العولمة"، ص: ٣٥.

(٢) هانس بيتر مارتين: "فخ العولمة"، ص: ٧٨.

(٣) حازم الببلاوى: "العرب والعولمة"، الأهرام، ٩٧/١٢/٣٠م.

الوسيلة الأولى : إحياء دور الدولة فى النظام الإقتصادى العالمى:

ذلك أن العولمة تثير قضية العلاقة بالدولة ودورها، والمتفق عليه أن الانتقال إلى إقتصاد السوق لا يبرر اختفاء دور الدولة، ولكنه يتطلب تغييراً فى شكل هذا الدور[1]، فضلاً عن أن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر فى الاندفاع دون وجود ما يسمى "بالتكافل الاجتماعى" الذى ترعاه الدولة، ووجود "نظام حكومى" يرعى هذا التكافل، ويمثل الضمان الأكيد لتأييد المواطنين فى البلدان الصناعية لنظام السوق، ويساعد على ذلك الضرائب على مبيعات النقد الأجنبى، وعلى القروض الأجنبية، وتخفيض سعر الفائدة، وإصلاح النظام الضريبى، وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية، وإدخال إصلاحات جذرية تضمن الارتقاء بالنظام التعليمى، والقيام بتعديلات هيكلية تمكن من المحافظة على البيئة[2].

ويبدو أنه لا مناص من إخضاع أسواق رأس المال من جديد لرقابة الدولة الصارمة؛ فالدينامية الذاتية الفوضوية السائدة فى عالم المال قد صارت ترعب حتى المتعاملين فى هذا العالم أنفسهم![3]، بحيث يمكن القول بأن الرقابة ظلت "مهمة وطنية"؛ فالدولة والحكومة هما المؤسسة الوحيدة التى تسهر على العدالة وتحقق التحولات المطلوبة، علماً بأن قادة المشروعات العالمية هم أول من يطالب بتدخل الدولة، إذا ما أحسوا بالحاجة الماسة إلى ذلك[4].

ويتعين على السياسيين الديمقراطيين أن يبذلوا قصارى جهدهم لتحقيق "التوازن الاجتماعى"، والحد من الحرية الفردية إذا كان فى ذلك مصلحة المجتمع، ولابد أيضاً من توافر الحرية للمشروعات فى إقتصاد السوق، إذا ما أريد

---

(١) هالة مصطفى: "العولمة.. دور جديد للدولة"، ص: ٤٦.

(٢) هانس بيتر مارتين: "فخ العولمة"، المقدمة، ص: ١٦ – ١٧.

(٣) نفس المرجع، ص: ١٦٣.

(٤) نفس المرجع، ص: ٣٧٣.

لها أن تنمو وتزدهر[1] "فالإقتصاد الحر" لا يعنى غياب الدولة عن النظام الإقتصادى، والفرق بين النظام الليبرالى ونظام التخطيط المركزى ليس فى مبدأ "التدخل"، ولكن فى مضمونه"؛ ففى ظل التخطيط المركزى تقوم الدولة بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات، وتسيطر على النشاط الإقتصادى فيه عن طريق القطاع العام؛ أما فى ظل الإقتصاد الحر فهى تترك مجال الإنتاج المباشر للسلع والخدمات للأفراد والمشروعات الخاصة، أى يتم تحقيق التكامل بين دور الدولة والقطاع الخاص، فضلاً عن قيامها بتوفير الخدمات الأساسية فى مجالات التعليم والصحة... ولا يعنى مبدأ الحرية الإقتصادية إهمال مبدأ العدالة الإجتماعية. وعلىٰ ذلك يؤهل هذا الدور الجديد الدولة للتكيف مع المتغيرات العالمية الجديدة دون انتقاص من سيادتها، أو بعبارة أدق يصبح إعادة تعريف دور الدولة أمراً مهماً فى ظل انتشار أيديولوجية العولمة؛ ذلك أن خيار العزلة لم يعد ممكناً، وإلا اختارت الدولة أن تبقى خارج سياق الزمن والتاريخ[2].

الوسيلة الثانية : أولوية السياسة على الإقتصاد:

من أهم الواجبات التى يتحتم على السياسيين المنتخبين ديمقراطياً النهوض بها إصلاح الدولة، وإعادة أولوية السياسة على الإقتصاد، وإلا حدث التشابك الدرامى السريع الذى صار عبر التكنولوجيا والتجارة يعم الإنسانية جمعاء إلى النقيض مفضياً إلى انهيار ذى طابع عالمى[3].

ويعنى ذلك أن أولوية السياسة على الإقتصاد هى المهمة المستقبلية الأساسية؛ فالتكيف الأعمى مع الضرورات التى تفرزها السوق العالمية يقود المجتمعات الثرية إلى فوضى لا مفر منها، وإلى هدم البنى الاجتماعية التى تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول[4].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٧٨.

(٢) هالة مصطفى: "العولمة. دور جديد للدولة"، ص ٤٦

(٣) هانس بيتر مارتين: "فخ العولمة"، ص ٣٩

(٤) نفس المرجع، ص. ٢٩١

يتضح مما سبق أنه لابد من تحقيق التوازن بين السلطة (السياسية) والمصلحة الخاصة (السوق)، والقيم والأخلاق من ناحية ثالثة وأداتها المجتمع المدنى؛ أى أن هناك عناصر ثلاثة مترابطة لابد من وجودها على الساحة، وكل منها يضع الحدود على الآخر، وهى الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدنى.

فالدولة هى الكفيلة بسلامة فاعلية السوق، والضامن لعدم خروج السوق عن دورها، وتحولها إلى غابة ينسحق فيها الفقير، ويقوى الغنى، كما أنها مسئولة عن توفير الخدمات الأساسية، ورعاية مستقبل الأجيال، ووضع السياسات الإقتصادية المناسبة لضمان استمرار التقدم، وعدالة التوزيع، وهى الأمين على وضع النظام القانونى للنشاط الإقتصادى، وحماية الحقوق، واحترام المعاهدات.

ويعنى ما سبق ضرورة تجاوز التناقض بين ظهور قوى إقتصادية عالمية دون أن يواجهها نظام سياسى عالمى، فالإقتصاد يتجه إلى العالمية، وما زالت السياسة وطنية قومية[1]، مما يحتم إعادة النظر فى أولوية السياسة على الإقتصاد.

الوسيلة الثالثة : النضال لتحقيق الديمقراطية المضادة لديكتاتورية الأسواق المعولمة:

فهناك أشكال للنضال يمكنها أن تحقق تلك الديمقراطية المضادة، ومواجهة برامج الأحزاب اليمينية الرامية لهدم دولة الرفاهية والتضامن الإجتماعى؛ ومن هذه الأشكال مطالبة الكثيرين بوقف جنون السوق العالمية، ومراعاة إنسانية الإنسان، وحماية البيئة والعدالة الإجتماعية، فالإضرابات العمالية الواسعة التى تشهدها فرنسا، وبلجيكا، وأسبانيا وبريطانيا، وإيطاليا... ضد الخصخصة والتهميش علامات مضيئة على الدرب الصحيح[2].

(١) حازم الببلاوى: "العرب والعولمة"، مقال بجريدة الأهرام، ٣٠/١٢/٩٧.

(٢) هانس بيتر مارتين: "فخ العولمة"، المقدمة، ص: ١٨.

الوسيلة الرابعة : خلق عملة أوروبية موحدة (اليورو) للتخلص من هيمنة الدولار:

يبدو أن المعاهدة الرامية إلى إنشاء إتحاد أوروبى، وخلق عملة موحدة فى البلدان المشاركة سوف تحدد مسيرة أوروبا فى العقود القادمة، فابتداء من مطلع عام ١٩٩٩م ستحدد غالبية الإتحاد الأوروبى أسعار صرف لعملاتها غير قابلة للتغيير، وبعد عامين ستختفى العملات الوطنية القديمة فى أوروبا لتحل مكانها عملة أوروبية موحدة تحمل إسم "اليورو" (Euro)، وسيجرى فى أول يناير سنة ٢٠٠٢م إحتساب جميع الأرصدة المصرفية "باليورو" الذى ستساوى قيمته أسعار التحويل السائدة فى السوق منذ عام ١٩٩٩م[1].

ويمكن أن يترتب على هذه العملة الموحدة ما يلى من نتائج:

(أ) ستتخلص بلدان اليورو من مضار كثيرة ينطوى عليها التشتت النقدى الحالى؛ فالبلدان الصغيرة لن تكون بحاجة إلى أن تدفع أسعار فائدة أعلى، ولن يكون المواطنون بحاجة إلى دفع فارق سعر البيع والشراء للمصارف عند تحويل العملة إلى أخرى.

(ب) سيتحرر بحمل التجار بين هذه البلدان من مخاطر تقلبات أسعار الصرف المفاجئة.

(جـ) سيكون بالإمكان مقارنة جميع الأسعار السائدة فى السوق المشتركة على نحو مباشر ودقيق.

(و) لن يكون بمستطاع أى عضو مشارك فى الإتحاد النقدى تخفيض سعر العملة عندما تعجز صناعته الوطنية التصديرية عن اللحاق بالركب، ولن يكون بوسع الدول المشاركة إلا تنسيق سياساتها المالية والضريبية والإجتماعية إلى أبعد حد.

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٤٨ - ١٤٩

(هـ) تصبح مسألة خلق إتحاد سياسى حقيقى قادر على اتخاذ القرارات بسرعة وبروح ديمقراطية أمراً لا مفر منه.

(و) سوف يصبح "اليورو" فى حالة نجاح المشروع - العملة الرئيسية فى إحتياطى العالم لاعتماده على أكبر سوق موحدة فى العالم (حوالى ٤٠٠ مليون مواطن)، وفى هذه الحالة سيكون بوسع أوروبا الوقوف مع أمريكا موقف الند للند[١].

الوسيلة الخامسة : خلق إدارة شمولية مثلى للعالم Global Governance :

وهى الإدارة التى تؤكد على أهمية التعاون الدولى، وتشابك السياسات الوطنية عبر كل الحدود الدولية، ولقد قامت فى السنوات العشر الماضية عدة محاولات نحو خلق هذه الإدارة الشمولية، وتمثلت فى تكثيف الدول الصناعية الغنية لتعاونها عن طريق زيادة عدد المؤتمرات الحكومية الدولية، كما أنشأت أوروبا الغربية فى سياق معاهدات السوق المشتركة مجلساً تشريعياً يسرى مفعوله على العديد من الدول.

ومن أهم أهداف هذه الإدارة الشمولية محاولة إصلاح مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة، وخلق مجلس للأمن الإقتصادى كمؤسسة مكملة لمجلس الأمن الدولى، بحيث تصبح منظمة الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية، وأكثر قدرة على اتخاذ زمام المبادرة. والأمر الهام هو أن يوجه التنافس على السوق العالمية ذو الأبعاد المدمرة - حتى الآن - إلى ما يخدم المعايير الإجتماعية والديمقراطية، وإلى ما يحول عولمة اللاعدالة إلى مساواة شمولية[٢].

---

(١) نفس المرجع، ص: ١٥٠ - ١٥١.

(٢) نفس المرجع، ٣٧٥ - ٣٨٧.

الوسيلة السادسة : ترويض الرأسمالية :

ويتم هذا الترويض من خلال حقوق الإنسان الإجتماعية والإقتصادية، مما يمكن أن يكون رد فعل مناسب على التوترات الإجتماعية العنيفة، وعلى فشل الديمقراطية فى أوروبا إبان عقد العشرينيات، فمن دون الأمن من غوائل الدهر المادية لا تتحقق الديمقراطية، وتسود أيديولوجيات تسلطية جديدة[1].

الوسيلة السابعة : مقترحات إستراتيجية لوقف التطور صوب مجتمع الأثرياء :

ويمكن إجمال هذه المقترحات فيما يلى:

(أ) الحد من السلطة السياسية التى يتمتع بها الناشطون فى أسواق المال.

(ب) أن تبدأ المصارف المركزية والحكومات فى إنعاش النشاط الاستثمارى لدى المشروعات الصناعية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض التى تمنحها تلك المصارف، مما يعزز النمو الإقتصادى، فضلاً عن القيام بإصلاح ضريبى يعنى بمتطلبات المحافظة على البيئة، ويزيد من استخدام العمل البشرى عن طريق خفض التكاليف التى تتحملها المشروعات فى مجالات التقاعد والتأمين ضد المرض، وضد البطالة عند تشغيلها للعمل البشرى[2].

(جـ) توافر كل بلدان أوروبا الغربية على الطاقة الإجتماعية اللازمة لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية المضادة لدكتاتورية الأسواق العالمية؛ مما يعنى تضافر الجهود عبر الحدود الوطنية مع تعزيز التضامن الإجتماعى.

(د) فرض منظمة التجارة العالمية (WTO) عقوبات على حكومات بعض البلدان النامية التى تجيز عمل الأطفال، والتدمير الشديد للبيئة، والأجور المتدنية إلى حد بعيد، بانتهاج أساليب قهرية ضد النقابات العمالية لتحقيق

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٨١.

(٢) نفس المرجع، ص: ٣٨٧.

أقصى الأرباح التجارية لقلة من الناشطين فى السوق العالمية، وهى بذلك تدمر موارد دولها البشرية والطبيعية[1].

الوسيلة الثامنة : تبنى مشروع حضارى شامل للعالم العربى :

يمر العالم العربى – مثله فى ذلك مثل دول العالم الثالث أو ما يسمى "بلدان الأطراف" بمرحلة قلق فكرى وثقافى بإزاء أيديولوجية العولمة. فما هو المصير فى ظل الترويج لمقولات النظام العالمى الجديد ونظرية صراع الحضارات[2]؟

وهل يمكن فى ظل عدم التكافؤ الإقتصادى بين دول الشمال والجنوب أن نتحول إلى عبيد فى عصر العولمة؟ ويبدو أن الاجابة على هذه التساؤلات تشير إلى ضرورة تبنى **"مشروع حضارى شامل"**؛ بمعنى تبنى رؤية متسقة للعالم والمجتمع والإنسان تصاغ على أساسها سياسات إقتصادية وثقافية من شأنها إعادة تشكيل المجتمع فى ضوء تحدى ثورة الاتصالات.

وإذا كان الجنوب قد فشل فى تحقيق الطفره للحاق بدول الشمال فذلك بسبب استمرار الهيمنة الأجنبية، والتدخل فى سياسات هذه الدول، فضلاً عن سيادة النظم الإستبدادية، وقمع الحريات، وفساد النخبة السياسية، والأمية، وانخفاض الوعى الإجتماعى. ويمكن إيجاز خطوات هذا المشروع الحضارى فيما يلى من خطوات:

(١) تبنى رؤية استراتيجية عصرية تتضمن "إرادة سياسية" حاسمة للتغيير، وتتكامل فيها السياسات، كما تتضمن "سياسة علمية" تعبئ الطاقات العلمية والتكنولوجية لإبداع التكنولوجيا الملائمة، فضلاً عن تبنى "سياسة إقتصادية" بصيرة تنفتح على حرية السوق مع الحفاظ على التوازن بين التخطيط[3]، – مع التركيز على دور الدولة – وبين القطاع الخاص.

(١) نفس المرجع، ص: ٣٩٩ – ٤٠١.

(٢) خالد محمود الكومى: "نتعولم.. أو لا نتعولم؟!، الاهرام، ٩٨/١/١٢م.

(٣) السيد يسين: "عبيد العولمة"، الأهرام ٩٨/٥/١٤م.

(٢) إبداع نظرية معرفية لمواجهة تحديات العولمة لتعظيم الفوائد، والتقليل من الخسائر وفقاً لمقتضيات المصلحة القومية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الإندماج في خضم التطور التكنولوجي بدون المساس بهويتنا الثقافية والقيمية.

(٣) تطوير الإقتصاد وفقاً للرؤية العلمية، بما يتفق مع مصالحنا الوطنية، ومقومات الحماية الإجتماعية للطبقات الأضعف إقتصادياً وإجتماعياً.

(٤) أهمية التخصص في الإنتاج (وهو من أهداف منظمة التجارة العالمية) لارتباطه بالجودة والإتقان، والرخص النسبي في سعر المنتج النهائي[1].

(٥) سعي دول العالم الثالث إلى التكامل الإقتصادي مع الدول الصناعية المتقدمة عن طريق إنشاء مناطق تجارية حرة، مع الإهتمام بحماية الإقتصاد الوطني من مغبة المنافسة الأجنبية[2].

*****

يتضح لنا مما سبق أن الأيديولوجيات القائمة على القوة الغاشمة، والتي أوجدت أوضاعاً سياسية أو إقتصادية قائمة تحمل في طياتها بذور فنائها سواء بهزيمتها أو بعجزها عن مجابهة العصر، ولا يعني ذلك نهاية عصر الأيديولوجيات، فحيثما وجُدت قوة سياسية أو إقتصادية تفرض وجودها على رعاياها، فانها لابد أن تلتمس لتدعيم سلطاتها أيديولوجيا تبرر وجودها وبقاءها.

إلا أن أيديولوجيات القرن العشرين - على وجه الخصوص - لا ترقى إلى سمو المذاهب الفلسفية في سعيها المجرد إلى الحقيقة، ولا ترقى أيضاً إلى مكانة الأديان في إشباعها الجانبين الوجداني والروحي في الإنسان[3]، وتبقى مجرد "قالب فكري" فيه من الإيجابيات والسلبيات ما يجعله فكراً نسبياً يتغير على مر العصور، ويتبدل باختلاف الأهواء السياسية والإقتصادية للحكام وأصحاب القرار.

---

(١) خالد محمود الكومي: "نتعولم.. أو لا نتعولم"، الأهرام ٩٨/١/١٢م.

(٢) هانس بيتر مارتين... "فخ العولمة"، ص: ٢٥٨.

(٣) أحمد محمود صبحي: "في الأيديولوجيا وفلسفة الحضارة"، محاضرات غير منشورة ألقيت في الكويت - كلية الآداب - سنة ١٩٩٢.

الخاتمة

صراع الحضارات أم حوار الحضارات ؟؟!

ماذا بعد العولمة، والتفكيك، والنظام العالمى الجديد الذى تناولناه فى الفصل الأخير؟ أهو الصراع أم الحوار بين الحضارات؟ أم مركب يجمع بينهما، ويشتمل عليهما معاً؟

إن الحديث عن مصير الحضارة الغربية، وعلاقتها بسائر الحضارات يفترض عدة مفارقات يمكن تجاوزها إلى مركب من النقيضين، مما يذكرنا بالجدل الهيجلى ثلاثى الحركات: فمن القضية Thesis أو (الصراع) إلى النقيض Antithesis (الحوار)، ثم إلى المركب منهما Synthesis (التفاعل بين الصراع والحوار)، وهذه المفارقات يمكن إجمالها فيما يلى :

المفارقة الأولى : الإعتقاد بتفرد الحضارة الغربية وخلودها، بينما يواجه الغرب منذ منتصف التسعينيات تحديات الفناء :

ثمة إعتقاد سائد فى الحضارة الغربية المعاصرة بأن التاريخ ينتهى مرة على الأقل فى تاريخ كل حضارة، وعندما تنشأ دولة الحضارة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) يغشى بصر شعبها ما يطلق عليه "توينبى" "سراب الخلود"، ويصبح مقتنعاً بأن ما لديه هو الشكل النهائى للمجتمع الإنسانى؛ إستناداً إلى أن الحضارة الغربية صنف جديد من الحضارات، ولا يمكن مقارنتها بسائر الحضارات التى كانت قائمة، أو أن اتساعها العالمى يهدد بإنهاء إمكانية تقدم كل الحضارات الأخرى.

ويقوم ذلك الإعتقاد على أن الغرب يختلف عن جميع الحضارات التى كانت قائمة فى أن تأثيره "طاغ" على كافة الحضارات الأخرى منذ عام ١٥٠٠م، وأنه

المسئول عن عملية التحديث التى أصبحت عالمية، حتى أن المجتمع فى الحضارات الأخرى أصبحت تحاول اللحاق به فى الثروة والحداثة[1].

فهل تعنى سمات الغرب هذه أن تطوره وقواه المحركة كحضارة مختلفة تماماً عن النمط الذى كان سائداً فى الحضارات الأخرى؟

ويعبر الدليل التاريخى، وأحكام الباحثين فى التاريخ المقارن فى الإجابة عن هذا السؤال عن مفارقة: فتقدم الغرب حتى الآن لم ينحرف بشكل كبير عن أنماط التطور التى كانت معروفة فى الحضارات عبر التاريخ، كما أن الصحوة الإسلامية، والقوى الإقتصادية المحركة فى آسيا تدل على أن الحضارات الأخرى مازالت حية وبحالة جيدة، وأنها يمكن أن تهدد الغرب. إن حرباً رئيسية تضم الغرب ودول المركز فى حضارات أخرى ليست أمراً حتمياً، ولكنها قد تقع.

وبذلك تعتمد هذه المفارقة على قضية أساسية يبحث الغرب عن الإجابة عليها، وهى ما إذا كان قادراً على إيقاف وقلب عمليات التآكل الداخلى بصرف النظر عن أى تحدٍ خارجى، أو بعبارة أخرى، هل يستطيع الغرب أن يجدد نفسه أم يتفاقم العفن الداخلى، ويعجل بنهايته أو تبعيته لحضارات أخرى أكثر حيوية؟[2].

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية هى أقوى دولة غربية، فإن مسئولية الحفاظ على الصفات الفريدة فى الحضارة الغربية تقع على عاتقها، فيصبح من صالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن تحقق تكاملاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتنسق بين سياساتها حتى تحول دون إستغلال دول الحضارات الأخرى للإختلافات القائمة بينهما، وعليها أيضاً أن تشجع تغريب أمريكا اللاتينية، وإنحيازها إلى الغرب بقدر المستطاع، وأن تكبح القوة العسكرية

(١) صامويل هنتنجتون: "صدام الحضارات ... إعادة صنع النظام العالمى"، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه، كتاب سطور (٢)، القاهرة، ١٩٩٨م، ص: ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) نفس المرجع، ص: ٤٨٨-٤٩١.

التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية، وأن تبطئ من عملية إبتعاد اليابان عن الغرب، وتوجهها نحو التكامل مع الصين[1].

أما الطرف الثانى فى هذه المفارقة فيعبر عن الإعتقاد السائد فى منتصف التسعينيات من هذا القرن بأن لدى الغرب سمات الحضارة الناضجة الموشكة على الإنهيار؛ فالإقتصاديات الغربية كانت فى حالة نمو، والشعوب الغربية تتحسن أوضاعها المعيشية، والغرب مازال فى الصدارة بالنسبة للبحث العلمى والإبداع التكنولوجى؛ لكن ظهرت مشكلة الإنهيار الأخلاقى، والانتحار الثقافى، والتفكك السياسى فى الغرب متمثلة فيما يلى :

(أ) زيادة فى السلوك غير الإجتماعى مثل الجريمة وأعمال العنف.
(ب) التفكك الأسرى.
(جـ) التدهور فى رأس المال الإجتماعى، وعضوية المؤسسات التطوعية فى رأس المال.
(د) الضعف العام فى "أخلاقيات العمل"، وصعود توجهات الإنغماس الذاتى.
(هـ) تناقص الإلتزام بالتعلم والنشاط الفكرى، ويظهر ذلك فى المستويات المتدنية للتحصيل الدراسى فى أمريكا.

كما تواجه الثقافة الغربية تحديات من جماعات داخل المجتمعات الغربية؛ وأحد هذه التحديات يجئ من المهاجرين الذين قدموا من حضارات أخرى، ويرفضون الإندماج، ويواصلون الإلتزام بقيم، وعادات، وثقافات مجتمعاتهم الأصلية، والترويج لها، وتُلاحظ هذه الظاهرة بوضوح بين المسلمين فى أوروبا. وعندما يفشل الإستيعاب أو الإندماج فى مثل هذه الحالة، ستصبح الولايات المتحدة مسرحاً للصراع الحضارى والتفكك الوطنى. فضلاً عما يُلاحظ من ظاهرة "تآكل المسيحية" بين الأوروبيين، وهو الخطر البعيد المدى الذى يهدد الحضارة الغربية[2].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٥٠٣-٥٠٤.

(٢) نفس المرجع، ص: ٤٩١-٤٩٣.

المفارقة الثانية : الدعوة إلى التعددية الثقافية فى مقابل الدعوة إلى الهوية الثقافية :

من الناحية التاريخية عُرفت الهوية القومية الأمريكية "ثقافياً" بتراث الحضارة الغربية، وسياسياً "بمبادئ القانون الأمريكى" الذى يتفق عليه الأمريكيون بالإجماع، وينص على الحرية، الديمقراطية، الفردية، المساواة أمام القانون، الدستورية، والملكية الخاصة.

وفى أواخر القرن العشرين كانت كل مكونات الهوية الأمريكية تحت هجوم مركز ومتواصل من عدد من المثقفين وخبراء الشئون العامة، وهؤلاء هم "دعاة التعددية الثقافية" الذين يهاجمون توحد الولايات المتحدة بالحضارة الغربية، وينكرون وجود ثقافة أمريكية مشتركة، ويتبنون تجمعات عرقية وجنسية، وهويات ثقافية فرعية أخرى، ويستنكرون سيادة المنظور الأوروبى الأمريكى الأحادى الثقافة.

ويرفض دعاة التعددية الثقافية الأمريكيون تراث بلدهم الثقافى، ويرغبون فى خلق بلد ذى حضارات متعددة؛ أى بلد لا ينتمى لأى حضارة، ويفتقر إلى قلب ثقافى، ويرينا التاريخ أن دولة بهذا الشكل لا يمكن أن تستمر طويلاً كمجتمع متماسك. كذلك يتحدى "دعاة التعددية الثقافية"، عنصراً رئيسياً فى القانون الأمريكى؛ بوضع حقوق الجماعات محل حقوق الأفراد، وتحديدها بالجنس والعرق والنوع، والأفضلية الجنسية[1].

ولكن ماذا يحدث للولايات المتحدة إذا تخلت نسبة كبيرة من مواطنيها عن هذه الأيديولوجية؟ إن مصير الإتحاد السوفيتى مثال جيد أمام أمريكا.

يقول الفيلسوف اليابانى "تاكيشى أومى هارا"

"الإخفاق التام للماركسية ... والتفكك الدرامى للإتحاد السوفيتى ليسا سوى نُذُر بسقوط الليبرالية الغربية التى هى تيار التحديث الرئيسى، وبعيداً عن

---

(١) نفس المرجع، ص: ٤٩٣-٤٩٥.

كونها بديلاً للماركسية والأيديولوجية الحاكمة فى نهاية التاريخ، ستكون الليبرالية هى حجر الدومينو الذى عليه الدور فى السقوط".

ويعنى ذلك أن المبادئ السياسية - وحدها - أساس غير مكين لبناء مجتمع يدوم، وأنه فى عالم متعدد الحضارات، للثقافة أهمية كبيرة فيه، ستكون الولايات المتحدة هى آخر البقايا لعالم غربى آفل كانت للأيديولوجية فيه أهمية كبيرة.

ويمكن حل التناقض بين دعاة التعددية الثقافية، والمدافعين عن الحضارة الغربية والقانون الأمريكى - على طريقة هيجل - من الناحية الداخلية، وذلك برفض دعاوى التعددية الثقافية المسببة للشقاق، ومن الناحية العالمية برفض الدعوات لتعريف الولايات المتحدة بآسيا؛ فالهوة الثقافية الأساسية بين المجتمعين الآسيوى والأمريكى تفوق تلاقيهما معاً[1].

أما عن عالمنا الإسلامى، فنحن نواجه "أزمة مزدوجة" تعبر هى الأخرى عن مفارقة؛ فنحن نبحث - من ناحية - عن مشروع حضارى لنتفاعل مع العصر، وهو ما نحصل عليه بالقطيعة والجهل، وإنما بالحوار والفهم، ونحن نعانى من عداء للحضارة الغربية التى بدأت منذ إنهيار الشيوعية فى الزعم بوجود خطر من الإسلام من ناحية أخرى؛ فلقد أدرك المفكرون الغربيون أهمية المتغيرات على الساحة الدولية بعد إنهيار الشيوعية، وإنتهاء الحرب الباردة، فدعا بعضهم إلى حوار الحضارات، وركز بعضهم على صدام الحضارات، وبذلك أصبح إسما "فوكوياما" وهينتنجتون من الأسماء اللامعة؛ فالأول بشّر بنهاية التاريخ، والانتصار النهائى للنسق الغربى، والثانى حذّر من خطر الإسلام، وأوصى الغرب بأن يحاول منع أى تحالف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية، وأن يوثق الأواصر داخل دائرته الحضارية، ويدخل فى عصبته أوربا الشرقية واليابان[2].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٤٩٥-٤٩٦.

(٢) أحمد طالب الإبراهيمى: "حوار الحضارات" - مقال بمجلة العربى، وزارة الإعلام، الكويت، العدد ٤٧٧، أغسطس ١٩٩٨م، ص: ٣٠-٣١.

ويبدو أن هذه المفارقة فى إنتقالها من "القضية" إلى "النقيض" أو من الصراع إلى الحوار تنتهى إلى "المركب" الذى يجمع بينهما، ويتجاوزهما فى الوقت نفسه، وهو الذى يتمثل فى إمكانية "الحوار" أو التواصل بين الحضارات المتصارعة.

ويمكن إجمال النتائج الجدلية المترتبة على الإعتقاد بالهوية والتعددية فيما يلى :

أولاً : فى عالم الصدام الحضارى والإثنى الناشئ، يعانى اعتقاد الغرب فى عالمية ثقافية من ثلاث مشكلات: فهو إعتقاد "زائف" و "لا أخلاقى" و و"خطر".

- أما عن كونه **"زائفاً"**؛ فذلك بسبب الإفتراض الغربى العام بأن التنوع الثقافى عبارة عن فضول تاريخى يتآكل بسرعة نتيجة نمو ثقافة عالمية ذات توجه غربى تشكل قيمنا الأساسية، وهذا أمر منافٍ للواقع.

- وأما عن كونه **"لا أخلاقى"**؛ فذلك لأنه فى أواخر القرن العشرين لم تعد العالمية الأوروبية موجودة، والهيمنة الأمريكية تنحسر حتى ولو كان ذلك فقط لأنها لم تعد مطلوبة لحماية الولايات المتحدة ضد خطر عسكرى سوفييتى بأسلوب الحرب الباردة.

كما يلاحظ أن الاستعمار هو النتيجة المنطقية الضرورية للعالمية، فضلاً عن أن الغرب – كحضارة فى حالة نضج – لم تعد لديه الدينامية الإقتصادية المطلوبة لفرض إرادته على المجتمعات الأخرى، كما أن أى محاولة لعمل ذلك ستكون ضد القيم الغربية الخاصة بتقرير المصير والديمقراطية، وكلما مضت الحضارتان الآسيوية والإسلامية فى توكيد الصلة العالمية بحضارتيهما، فإن الغربيين سيتقبلون الصلة بين العالمية والإستعمار أكثر[1]!

---

(١) صامويل هنتنجتون: "صدام الحضارات ... إعادة صنع النظام العالمى"، ص: ٥٠٢-٥٠٣.

- وأما عن كونه "خطر"؛ فذلك لأن عالمية الغرب خطر على العالم من حيث إنها قد تؤدى إلى حرب بين دول المركز فى حضارات مختلفة، كما أنه فى الحقبة الناشئة، يعد صراع الحضارات الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمى، والضمان الأكيد ضد حرب عالمية هو نظام عالمى يقوم على الحضارات[1]

ثانياً : يتبنى بعض الأمريكيين "التعددية الثقافية" فى الداخل، وبعضهم يتبنى "العالمية" فى الخارج، والبعض يفعل الشيئين معاً. التعددية الثقافية فى الداخل تهدد الولايات المتحدة والغرب. والعالمية فى الخارج تهدد الغرب كما تهدد العالم، وكلاهما ينكر تفرد الثقافة الغربية.

هذا، ويلاحظ أن دعاة الواحدية الثقافية (العالمية) يريدون أن يجعلوا العالم مثل أمريكا، ودعاة التعددية الثقافية فى الداخل يريدون أن يجعلوا أمريكا مثل العالم.

وهناك من يرى[2] أن أمريكا متعددة الثقافة مستحيلة، لأن أمريكا غير غربية لن تكون أمريكية، كما أن الإبقاء على الولايات المتحدة والغرب يتطلب تجديد الهوية الغربية.

ثالثاً : يؤدى فراغ "العالمية" الغربية، وواقع التنوع الثقافى أو "التعددية الثقافية"، و "الهوية الثقافية" حتماً وبشكل نهائى إلى النسبية الأخلاقية والثقافية. فإذا كانت العالمية تجعل الإستعمال شرعياً، فهل تجعل النسبية القمع شرعياً؟ يمكن الإجابة عن هذا الأسئلة بـ "نعم" ، و "لا" فى الوقت نفسه؛ فالثقافة نسبية، والأخلاق مطلقة[3].

---

(١) نفس المرجع، ص: ٥٢١.

(٢) نفس المرجع، ص: ٥١٥.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

المفارقة الثالثة : "العولمة" في مقابل "الهوية" في عالمنا الإسلامي المعاصر ومشروع "الحوار الحضاري" لتجاوز الأزمة :

ثمة إتجاهان أساسيان في عالمنا الإسلامي المعاصر؛ الأول سابق للثاني نسبياً، ويذهب إلى أن النجاح الاقتصادي (الإقتصاد المعولم) لا يتم عبر التأقلم مع قيم الثقافة المحلية؛ بل من خلال تجاوزها، وإلغائها، ووضعها بين قوسين؛ فالثقافة حاجز أمام إنطلاقة التنمية، ولا مناص من التخلي عن القيم الثقافية الخاصة بكل أمة، في مقابل قيم أخرى مستمدة من محيط غير محيطها.

أما الإتجاه الثاني، فقد تبلورت عناصره بعد سقوط حائط برلين، وإنهيار الشيوعية، وإندلاع حرب الخليج، وهو الإتجاه الذى يعلن عن "صراع الحضارات" جاعلاً من الأفراد والجماعات سجناء هوياتهم الثقافية؛ إلا أن هذا الاتجاه يفنده التاريخ وتلغيه الحقائق، فلا يمكن تصور الحضارات تنمو وتتطور في عزلة ودون حوار خصب فيما بينها.

ويحمل هذا الإتجاه مفارقة غريبة؛ فهو يربط بين ضرورة العولمة الإقتصادية، وحتمية صراع الحضارات، وما ينتج عنه من ردود فعل كالغزو، والهيمنة، والحركات الأصولية بدلاً من التفتح علي الآخر، والتفاعل معه من خلال جدلية "الحوار" بين الحضارات الإنسانية. فضلاً عن أن هذين الإتجاهين يجردان "العولمة" من أبعادها الإنسانية، ويجعلانها سجينة منطق إقتصادى خاضع لآليات السوق، غير عابئ بالقيم المشتركة[(١)].

ويمكن الانتقال من القضية (العولمة) إلى نقيضها (الهوية) والوصول إلى المركب منهما (الحوار) والتواصل بين الحضارات؛ فاختلاف الهويات هو أساس العولمة، وبمقدار ما ترتبط الهوية بأساسها الثقافي، تكون العولمة أكثر خصوبة

---

(١) عبد الباقي الهرماسي: "العولمة والهوية الوطنية"، مقال بمجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٨م، ص ٣٥-٣٦.

ونفعاً، بعبارة أدق، الإثراء المشترك من منطلق الخصوصية من شأنه أن يعطى لمفهوم العولمة بعده الإنسانى العميق.

ويمكن للمركب من القضية والنقيض أن يتحقق فى أرض الواقع – وهو ما يمثل المشروع الحضارى العربى الإسلامى نحو "الحوار" بين الحضارات – من خلال النقاط التالية :

أولاً : تجسيم "تواصل" الإنسان العربى مع فترات النور فى التاريخ العربى الإسلامى بغرض تهيئته سلوكياً، ونفسياً، وحضارياً لاقتحام الواقع الجديد(١).

ثانياً : البحث عما هو مشترك بالنسبة لمعظم الحضارات؛ ففى عالم متعدد الحضارات يصبح المسار البناء هو التخلى عن العالمية، وقبول التنوع، والبحث عن العوامل الإنسانية المشتركة(٢).

ثالثاً : إحجام دول المركز (الدول الصناعية الكبرى) عن التدخل فى صراعات الحضارات الآخرى من دول العالم الثالث، وهو ما يعبر عن أول متطلبات السلام في عالم متعدد الحضارات، متعدد الأقطاب، على أن تعترف هذه الدول بأن التدخل الغربى في شئون الحضارات الأخرى يمكن أن يكون المصدر الوحيد والأشد خطراً لعدم الإستقرار، والصراع الكونى المحتمل فى عالم متعدد الحضارات(٣)؛ علماً بأن مستقبل كل من السلام والحضارة يعتمد على الفهم والتعاون بين القادة السياسيين، والدينيين، والمفكرين فى حضارات العالم الرئيسية(٤).

---

(١) نفس المرجع، ص: ٣٧.

(٢) صامويل هنتنجتون، "صدام الحضارات ..."، ص: ٥١٦.

(٣) نفس المرجع، ص: ٥٠٥-٥١٢.

(٤) نفس المرجع، ص: ٥٢٠.

رابعاً: محاولة وضع تصور "للحوار بين الحضارات"، على أن يكون الحوار شاملاً لجميع مظاهر الحضارة من دين، واقتصاد، وسياسة، وأدب، وفن، وفلسفة...، وعلى أن يعترف الغرب "بقانون تداول الحضارات"، وأن يقر بأن الحضارة ليست حكراً له، وأن يدرك أن ما يسمى بالحضارة الغربية اليوم هو ناتج شارك فيه أسلافنا بالقسط الوفير.

ومن ناحية أخرى، فعلى مشروعنا الحضارى أن ينطلق من جذور إسلامية لا تمنعه من الإلمام بالحضارة الغربية فى الوقت نفسه، والسعى إلى التفاعل معها بغية فهم الطرف الآخر.

وإذا كان "النظام العالمى الحالى" هو تفوق حضارة واحدة على باقى الحضارات (العولمة الأمريكية)، فإن "النظام العالمى المنشود" نظام يقوم على المساواة بين البشر لتجاوز الهوة بين الشمال والجنوب[1].

أما عن أهداف ذلك "الحوار الحضارى" فيمكن إجمالها فيما يلى :

١ - هدف سياسى :

ففى عالم متعدد الحضارات، يصبح الوضع المثالى لكل حضارة من الحضارات الرئيسية هو أن يكون لها مقعد واحد دائم على الأقل فى مجلس الأمن.

ولقد وافقت الولايات المتحدة مؤخراً على عضوية اليابان وألمانيا، أما "البرازيل" فقد اقترحت خمسة أعضاء دائمين جدد بدون حق "الفيتو"، وهى ألمانيا، واليابان، والهند، ونيجيريا، والبرازيل، ومعنى ذلك أن يظل بليون مسلم فى العالم بدون تمثيل؛ إلا إذا حملت نيجيريا هذه المسئولية!

---

(١) أحمد طالب الإبراهيمى: "حوار الحضارات"، ص: ٣١-٣٢.

ومن وجهة نظر حضارية، لابد أن يكون لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي مقاعد دائمة يمكن شغلها بشكل دوري بواسطة الدول الرئيسية في تلك الحضارات، وأن يكون الإختيار عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية (بدون الولايات المتحدة)[1].

ويعني ذلك مشاركة الحضارة الإسلامية في صنع القرار عن طريق الكفاح من أجل الحصول على مقعد دائم للدول الإسلامية في مجلس الأمن.

٢ – هدف عقائدي :

تصحيح الصورة التي رُوجت عن الإسلام عقيدة وحضارة، ومن أمثلة ذلك التهويل الإعلامي الغربي لمفهوم الإرهاب، والإقتصار في رصده وإدانته الأخلاقية للعملية المتطرفة التي تقوم بها مجموعات مسلحة مع التغاضي عن عمليات الإرهاب المبرمج الذي تمارسه بعض الدول؛ كما هي الحال في العدوان على الفلسطينيين، وعلى البوسنة والشيشان[2].

٣ – هدف إقتصادي :

لما كان الشرط الأساسي للوصول إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن هو أن تكون قوة إقتصادية كما هي الحال بالنسبة لألمانيا واليابان، فإنه يتعين علينا أن نبني إقتصاداً متيناً يمكننا من المشاركة في صنع القرار الخاص بأسعار المواد الأولية التي ننتجها، وعلى رأسها البترول.

٤ – هدف خلقي :

إذا كان الإله الحقيقي للحضارة الغربية هو النماء المادي، فإن الحضارة الإسلامية منفتحة على العالم، ومرجعها الأول وهو القرآن الكريم يحث المسلمين

---

(١) صامويل هنتنجتون: "صدام الحضارات ..."، ص: ٥١٤.

(٢) أحمد طالب الإبراهيمي: "حوار الحضارات"، ص: ٣٢-٣٣.

على السير فى الأرض، التعرف على الآخر، والإطلاع على ما أنجزه فـى الماضى والحاضر، والتماس الطريق إلى التعاون مع ذلك الآخر.

إن الأيديولوجيا لا ترسخ ولا تخلد إذا ما فُرضت من سلطة عليا، وإنما يكمـن رسوخها وخلودها إذا كانت صالحة فى نفسها[1].

*****

ننتهى مما سبق إلى أنه فى "الصراع أو الحوار بـين الحضـارات" علاقـة جدليـة دينامية لا يمكن حسمها بصورة نهائية، وهى علاقة أشبه بما وصفه توينبى – فـى سياق تفسيره لنشأة الحضارات – بعلاقـة التحـدى والإسـتجابة Challenge & Response مستخدماً لفظين صينيين هما (الين) Yin بمعنـى الركـود، و(اليـانج) Yang بمعنى الحركة الدافعة[2]؛ فالشدائد وحدها هى التى تستثير قـوى الإبـداع فى الإنسان، كما أن طغيان النظام العالمى الجديد هـو الـذى يحفـز الطاقـات نحـو مزيد من الحوار والتواصل بين الحضارات على نحو لا ينتهى، ولا يقف عند حد.

والله ولى التوفيق

(١) نفس المرجع، ص: ٣٣.

(٢) أحمد محمود صبحى: "فى فلسفة التاريخ"، ص: ٢٤٠.

قائمة بأهم مراجع الحضارة الغربية
(من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين)

أولاً – موسوعات فلسفية وقواميس أجنبية :

❖ ----------------------, Vol. 4, Art: Liberalism.

❖ ----------------------, Vol. 7 - 8, Art: Socialism.

Flew, A.: "A Dictionary of Philosophy", Macmillan Press, London, 1981.

❖ Runes, D. D.: "The Dictionary of Philosophy", George Routledge and Sons Ltd., Great Britain, 1945.

ثانياً – مصادر عربية مترجمة :

❖ أدولف هتلر: "كفاحى"، دار الكتب الشعبية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٥م.

ثالثاً – مراجع أجنبية :

❖ Cooper, D. E.: "World Philosophies - An Historical Introduction", Blackwell Publishers Ltd., Great Britain, 1996.

❖ Marias, J.: " History of Philosophy", Trans. from the Spanish By: S. Appelbaum & C. C. Strowbridge, Dover Publications, Inc., U. S. A., 1967.

❖ Russell, B.: "History of Western Philosophy", George Allen and Unwin Ltd., London, Great Britain, 4th Imp., 1954.

رابعاً – معاجم فلسفية عربية :

❖ عبد المنعم الحفنى: "الموسوعة الفلسفية"، دار ابن زيدون، ط١، القاهرة، ١٩٩٠.

❖ ــــــــــــ: "المعجم الفلسفى"، دار الشرقية، ط١، القاهرة، ١٩٩٠.

خامساً – دوريات عربية :

❖ أحمد طالب الإبراهيمي: "حوار الحضارات"، مقال في مجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد ٤٧٧، أغسطس ١٩٩٨م.

❖ أحمد محمود صبحي: "الأيديولوجيا بين الفلسفة والدين"، مجلة اليرموك، مجلة ثقافي فصلية، جامعة الأردن، العدد ١٣، ١٩٨٥.

❖ برتراند رسل : "حكمة الغرب"، الجزء الثاني، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر ١٩٨٣.

❖ بوشنسكي أ. م. :"الفلسفة المعاصرة في أوروبا"، ترجمة عزت قرني، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٥، سبتمبر ١٩٩٢.

❖ عبد الباقي الهرماسي: "العولمة والهوية الوطنية"، مقال بمجلة العربي، وزارة الإعلام، الكويت، العدد ٤٨٢، يناير ١٩٩٨م.

❖ محمد محمود ربيع : "الفكر السياسي الغربي: فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس"، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤م.

❖ هالة مصطفى :"العولمة ... دور جديد للدولة"، مجلة السياسة الدولية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ١٣٤، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٨م.

هانس بيترمارتين، هارالد شومان: "فخ العولمة – الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٣٨، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨م.

سادساً – مراجع عربية :

❖ إبراهيم فتحى: "الماركسية وأزمة المنهج"، دار النهر للنشر والتوزيع، ط٢، القاهرة، ١٩٩٤م.

❖ أحمد محمود صبحى: "فى فلسفة التاريخ"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط٣، ١٩٩٠م.

❖ ___________: "مجموعة محاضرات" (غير منشورة)، ألقيت فى كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٢م.

❖ جلال أمين: " العولمة"، سلسة إقرأ، العدد ٦٣٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨م.

❖ شوقى جلال: "نهاية الماركسية"، سينا للنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٤م.

❖ صامويل هنتينجتون: "صدام الحضارات – إعادة صنع النظام العالمى"، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه، كتاب سطور (٢)، القاهرة، ١٩٩٨م.

❖ عبد الغفار مكاوى: "لم الفلسفة ؟"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١م.

❖ عبد الله العروى: "مفهوم الأيديولوجيا (الأدلوجة)"، المركز الثقافى العربى، بيروت، ط٤، ١٩٨٨م.

❖ على عبد المعطى محمد: "الفكر السياسى الغربى"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

❖ عبد الوهاب المسيرى: " الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ – رؤية حضارية جديدة"، دار الشروق، ط١، ١٩٩٧م.

❖ مالك أبو شهيوة وآخرون: "الأيديولوجيا والسياسة – دراسات فى الأيديولوجيات السياسية المعاصرة"، جـ١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩١م.

❖ ________ ومحمود محمد خلف: "الأيديولوجيا والسياسة ...."، جـ٢، ١٩٩١م.

❖ محمد عبد المعز نصر: "فى النظريات والنظم السياسية"، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٧م.

❖ محمد على أبو ريان: "تاريخ الفكر الفلسفى – الفلسفة الحديثة"، جـ٤، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

سابعاً – مقالات :

❖ السيد يسين: "عبيد العولمة !"، جريدة الأهرام، ١٤/٥/١٩٩٨م.

❖ حازم الببلاوى: "العرب والعولمة"، جريدة الأهرام، ٣٠/١٢/١٩٩٧م.

❖ خالد محمود الكومى: "نتعولم ... أو ... لا نتعولم ؟!"، جريدة الأهرام، ١٢/١/١٩٩٨م.

❖ صلاح الدين حافظ: "تناقضات برودواى ... واغتيال الحلم الأمريكى"، جريدة الأهرام، ٢٩/٧/١٩٩٨م.

فهرس

الحضارة الغربية الحديثة بين النشأة والتدهور
رؤية نقدية فى فلسفة الحضارة
من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين
(عصر الأيديولوجيات بين النشأة والانهيار)

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة